



سلطنة الأردن الهاشمية

## مجلس الأعيان

الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة التاسع

محضر الجلسة الثالثة

المعقودة يوم الاثنين ٢ ذو القعدة ١٣٨٨ هـ . الموافق ٢٠ كانون ثاني ١٩٦٩ م .

( المجلد ٤ )

( العدد ٣ )

جَدْوَلُ الْأَعْيَانِ

صفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة : ( موافقة ) ١٩ .
- ٢ - اقتراح برغبة رقم (١) مقدم من معالي العين المشير السيد حابس الخالدي حول مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية وحماية المنتجين ( أي المزارعين والمستهلكين من تسلط الوسطاء ونجار الجملة والحيلولة دون التلاعب بالأسعار . ١٩

هكذا من الأصل

## صفحة

٢١	٣ - مقررات اللجنة القانونية :
٢١	أ - قرار رقم (١) المؤرخ في ١٢/١٢/١٩٦٨ بشأن القوانين والقوانين المؤقتة التالية :
٢٢	١ - القانون المؤقت رقم ٢١ لسنة ٦٨ قانون المؤسسة البحرية لبناء العقبة .
٢٨	٢ - القانون المؤقت رقم ٢٣ لسنة ٦٨ قانون تصديق امتياز التقيب عن البترول في المملكة الاردنية الهاشمية .
٦٦	٣ - القانون المؤقت رقم ٤٨ لسنة ٦٨ المعدل لقانون خدمة الضباط في الجيش العربي الاردني .
٧١	٤ - القانون المؤقت رقم ٤٩ لسنة ٦٨ المعدل لقانون الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
٧٣	٥ - القانون المؤقت رقم ٥١ لسنة ٦٨ المعدل لقانون مؤسسة الاسكان .
٧٥	٦ - القانون المؤقت رقم ٥٤ لسنة ٦٨ المعدل لقانون الجمارك والمكوس .
٨٠	٧ - القانون المؤقت رقم ٥٦ لسنة ٦٨ قانون الجمعية الوطنية للهلال الاحمر الاردني .
٨٧	٨ - القانون المؤقت رقم ٥٨ لسنة ٦٨ المعدل لقانون معهد الادارة العامة .
٩٠	٩ - القانون المؤقت رقم ٦٠ لسنة ٦٨ المعدل لقانون خدمة الضباط في الجيش العربي الاردني .
٩٢	١٠ - مشروع القانون المعدل لقانون الاحوال المدنية لسنة ٦٨ .
٩٤	١١ - حقوق العائلة لسنة ٦٨ .
٩٦	١٢ - جوازات السفر لسنة ٦٨ .
١٠٢	١٣ - المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ٦٨ .
١٠٧	١٤ - القانون المؤقت رقم ٥٠ لسنة ٦٨ المعدل لقانون البلديات .

٥ - لقرار تعيين معالي السيد اكرم زعيتر عضوا في اللجنة القانونية .

## صفحة

١٠٩	ب - قرار رقم (٢) المؤرخ في ١٢/١٢/١٩٦٨ بشأن القوانين التالية : -
١٠٩	١ - القانون المؤقت رقم ٥٣ لسنة ٦٨ المعدل لقانون الارقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية . (عدل واعيد لمجلس النواب)
١١٤	٢ - القانون المؤقت رقم ٥٩ لسنة ٦٩ قانون التزهات القومية . (رفض وارسل للحكومة مرفوضا)
١١٧	٤ - قرار اللجنة المالية رقم (١) للمؤرخ في ٢٥/١٢/١٩٦٨ بشأن القوانين التالية : -
١١٧	١ - القانون المؤقت رقم ٤٤ لسنة ٦٨ قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٧ . ( ووفق عليها كما وردت من مجلس النواب وارسلت للحكومة )
١٤٢	٢ - القانون المؤقت رقم ٥٧ لسنة ٦٨ المعدل لقانون ضريبة الحرس الوطني .
١٤٤	٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة . (لم يعين) .

هكذا من الأصل

## مجلس الاعيان

## مجلس الاعيان

اجتمع المجلس علنا وينصاب قانوني في الساعة ١١ صباحاً من يوم الاثنين الواقع في ١٩٦٩/١/٢٠ برئاسة دولة السيد سعيد المفتي رئيس المجلس ويحضر امين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير .

وتغيب معتذرا : السادة عمر مطر ، حكمت المصري ، حسن الكاتب ، رشاد الخطيب ، عبد اللطيف العنيناوي ، عبد الرحمن الشريف ، الحاج فؤاد عبد المادي ، وديع دعوس ، محمد محمود ارشيد وحضر من الحكومة :

دولة السيد بهجت التلهوني رئيس الوزراء سماحة الشيخ عبد الله غوشه وزير الادوة والشؤون والمقدسات الاسلامية .

معالي السيد هاشم الجبوري وزير المالية . معالي السيد صيف الله الحمود وزير الداخلية . معالي السيد سمعان داود وزير العدلية والمواصلات . معالي السيد بشير الصباغ وزير التربية والتعليم . معالي الدكتور صبحي امين عمرو وزير الصحة والانشاء والتعمير .

معالي الدكتور صالح برقسان وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

معالي السيد احمد فوزي وزير دولة لشؤون الرئاسة ووزير الاشغال العامة والنقل .

معالي السيد موسى ابو الراغب وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية .

## افتتاح الجلسة

السيد الرئيس

التصايب قانوني : أعلن افتتاح الجلسة

بسم الله الرحمن الرحيم

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة :

السيد الرئيس

يتلى محضر الجلسة السابقة .

الجميع :

لصادق على ما جاء فيه ونعني الامين العام من تلاوته .

٢ - اقتراح رقم (١) مقسّم من معالي المشير السيد حابس المجالي

السيد الرئيس

يتلى الاقتراح المقسّم من معالي المشير حابس المجالي .

السيد الامين العام

اقتراح برغبة رقم (١)

تاريخ ١٩٦٨/١٢/١٠

دولة رئيس مجلس الاعيان الاقبحم

ارجو درج الاقتراح التالي على جدول اعمال الجلسة القادمة عملاً بالنظام الداخلي لمجلس الاعيان .

لما كانت الحكومة قد اوجلت مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية لتتولى حماية المزارعين والمستهلكين من تسلط واحتكار الوسطاء وتجار الجملة . وتنظيم

امان لكل مزارع والمزارع عليه ان يأخذ ويدفع اسعار داخلية وخارجية - لان المؤسسة هذه وضعت من قبل الحكومة في خدمة المزارع ليس لأكل المزارع وغيره فهذا لا يجوز فأصبح والحالة هذه القوت نظر جميع الاخوان والمسؤولين ، لان كثيراً من المزارعين راجعوني في هذه الفكرة ، لان صندوق البنودرة الذي يساوي ديناراً او دينارين في الخارج يأخذوها بعشرة قروش او خمسة قروش حسب الاسعار ويأخذون أحسن ما فيها والبقية الباقية يتركوها على الارض ، فكيف حال المزارع عندئذ ؟ فقل المؤسسة ان تعمل كل شيء ، للخضار التي لا ترسل للخارج ، تعمل لها مصانع معملات في كل مكان لخدمة هذا المزارع ، ولكن لا توجد تلك التفاصيل الا الذين كانوا يحصون دم المزارع فيجب قبل كل شيء ان تشكل هذه المؤسسة كما قبل ان تكون حكومية لان الحكومة ساهمت بها . ساهمت ليس لأشخاص بل ساهمت لمصلحة المزارع فالمزارع المسكين يطلب الاستغاثة من كل انسان لان هؤلاء الناس المؤسسة يجب ان تكون حكومية والحكومة كذلك لا تحرم المساهم من دخول هذه الهيئة فانا القوت نظر الاخوان الى هذه الفكرة وانا لا اتحدى اي انسان مساهم او غيره الا في سبيل مصلحة المزارع ليس الا .

السيد رئيس الوزراء

مؤسسة التسويق الزراعي ما زالت فكرة في طور التكوين ليس الا ، وان الحكومة احدى المساهمين وقد ساهمت بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ دينار واليساني من المؤسسات مثل عالية ساهمت بـ ٥٠,٠٠٠ دينار وعدد آخر من المؤسسات اما المزارعون فياب الانتساب مفتوح لهم بما مقداره خمسون ألف دينار وحتى الان لم يتم تشكيل جهاز مؤسسة التسويق باعتبار لم ينتخب لها المدير العام ولا الجهاز وما زالت فكرة تترجم الى واقع والى عمل وحتى الان الذي تم جارة عن مجلس

تسويق المنتجات الزراعية والبحث عن اسواق جديدة لها . غير انه مع الاسف فان المؤسسة قد انخرقت عن خدمة المصلحة العامة التي وجدت من اجلها كون وزارة الاقتصاد الوطني قد حشدت معظم هؤلاء الوسطاء وتجار الجملة في مجلس ادارة هذه المؤسسة وافسحت امامهم المجال لشراء اسهم المزارعين ، البالغة ( ٢٥٠ ) الف سهم فضلاً عن ان وزارة الاقتصاد قد اعلنت بالصحة المحلية عن شراء المنتجات بواسطة هؤلاء الوسطاء وتجار الجملة وكأنيما قد اضيفت على الاحتكار والتلاعب بالاسعار صفة الشرعية واصبح حال المزارع ، والحالة هذه كحال ( المستغث من الرمضاء بالنار ) .

فأمل من المجلس الكريم اتخاذ قرار بالتوصية الى الحكومة لاعادة النظر في سياسة هذه المؤسسة بحيث تكفل خدمة المصلحة العامة والاغراض التي وجدت من اجلها .

العين

المشير حابس المجالي

السيد المشير المجالي

الغاية من هذه المؤسسة هي غاية شريفة استت ووضعت في خدمة المزارع لكن المزارع كان يشتكي سابقاً من تلاعب الكسبيونية وغيرهم ، جميع هؤلاء الذين يبيعون بالجملة وهؤلاء وهؤلاء ، الذين كانوا يأكلون عظم المزارع ويتركوه اليوم صار لهم صبة شرعية وقانونية في تصريف المنتجات والخضار وغيرها ، اعني المنتجات الزراعية ، على هذا الاساس اصبح كما قلت في اقراحي الذي قدمته لدولتكم المزارع كالمستغث من الرمضاء بالنار لهذا طلبت كل شيء لالقات نظر الحكومة ان تعمل خطة ، يعني خطة

هكذا حبه لأهل



الادارة مكون من الحكومة ومن بعض المزارعين ومع شكرنا لمعالي الاخ حابس باشا ولذلك نحن تأخذ هذا الاقتراح بعد ان يقر مجلس الاعيان الكرم احالته الى الحكومة ونضعه بين يدي المؤسسة مع العلم بأن الحكومة تريد من هذه المؤسسة حماية المزارع ليس الا .

السيد زعير :

الذي اعلمه ان المؤسسة قد تأسست وتألف لها مجلس ادارة والذي اذكره واعلمه ان مجلس الادارة الممثل بمندوبي الحكومة والمساهمين قدعين السيد جمال حماد الوزير السابق ذا الكفاية الممتازة ثم باشر العمل وكان تعيينه بأمره مندوبي الحكومة ومن اعضاء مجلس الادارة بالاجماع ولكنه بعد ان مارس العمل اثنا عشر يوماً ابلغ حكمة لا اذريها تجميد هذا التعيين ، الامر الاخر لملي اعقب على كلام المشير حول الكيفية التي

السيد المقر :

(أ)

### قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦٨ بنصابها القانوني بحضور كل من المقرر معالي السيد عبد الرحيم الوائلي ، والاعضاء معالي السيد عبد الرحمن خليفة ، ومعالي السيد انسطاس حنايا ، ونظرت في مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة المحالة عليها من قبل دولة رئيس المجلس وبعد دراستها قررت توصية المجلس الكريم بالموافقة عليها بالصيغة التي وردت فيها من مجلس النواب الموقر وهي : -

- ١ ( القانون المؤقت رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨ قانون المؤسسة البحرية لبناء العقبة .
- ٢ ( القانون المؤقت رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٨ قانون تصديق امتياز التثقيب عن البترول في المملكة الاردنية الهاشمية .
- ٣ ( القانون المؤقت رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٨ المعدل لقانون خدمة الضباط في الجيش العربي الاردني .
- ٤ ( القانون المؤقت رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٨ المعدل لقانون الاوقاف والشؤون والمقتنيات الاسلامية .
- ٥ ( القانون المؤقت رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ المعدل لقانون مؤسسة الاسكان .
- ٦ ( القانون المؤقت رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٨ المعدل لقانون الجبارك والمكوس .

يمكن يتتصف بها المزارعون ذلك انه قد تأسست المؤسسة زيادة عدد الاسهم وطرح هذه الاسهم على المزارعين حصراً وقصراً .

السيد الرئيس :

هل يوافق المجلس على تحويل اقتراح الاخ حابس باشا على الحكومة للنظر في ما ورد من لفت نظر ؟

الجميع : موافقون

### ٣ - مقررات اللجنة القانونية

السيد الرئيس :

ليتنفضل المقرر معالي عبد الرحيم بك الى المذبة لتلاوة المقررات .

٧ ( القانون المؤقت رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٨ قانون الجمعية الوطنية للهلال الاحمر الاردني .

٨ ( القانون المؤقت رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٨ المعدل لقانون معهد الادارة العامة .

٩ ( القانون المؤقت رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٨ المعدل لقانون خدمة الضباط في الجيش العربي الاردني .

١٠ مشروع القانون المعدل لقانون الاحوال المدنية لسنة ١٩٦٨ .

١١ مشروع القانون المعدل لقانون حقوق العائلة لسنة ١٩٦٨ .

١٢ مشروع قانون جوازات السفر لسنة ١٩٦٨ .

١٣ مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٦٨ .

١٤ القانون المؤقت رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٨ المعدل لقانون البلديات .

وتوصي اللجنة القانونية مجلس الاعيان الموقر بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

استعمالاً خاطئاً يعكس المعنى فلا بد من تبديل كلمة ( ابدال ) ( او تبديل ) هذا خطأ يعكس المعنى تماماً .

السيد الرئيس :

تعني الناحية اللغوية ؟

السيد زعير :

اذا ما ابدلناها يجب علينا عرضاً منها أن نضع ، عرضاً منها او ابدلها او تبديلها ، اما استبدالها معناها اخلناها بدلاً والمقصود هو العكس في هذا فالمعنى خاطئ .

السيد المقرر :

في اي مادة ؟

السيد زعير :

في المادة العاشرة - ب - يكون للمؤسسة ميزانية ، اعترض على كلمة ميزانية ، الدولة جرت على القول باستعمال كلمة ( موازنة ) وقد تجد كلمة الموازنة في كثير من المواد ولكنك لا تلبث ان ترى كلمة ميزانية ، والاصح هي الموازنة ، ( المؤسسة موازنة مستقلة يعدها المجلس قبل مدة لا تقل عن

هل يوافق المجلس على هذه القوانين ام هناك ملاحظات ؟

السيد التل :

لا ، تقرا واحداً واحداً .

- ١ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٢١ لسنة ٦٨ قانون المؤسسة البحرية لبناء العقبة ، هل يوافق المجلس عليه ؟

السيد زعير :

دولة الرئيس

انا لا اطلب من القوانين ان تأتينا بأسلوب مقطع وجاف ولكن لا نرضى لقوانيننا الا ان يتوافر فيها عنصران ، الوضوح وصحة اللغة ، لدى النظر في هذا القانون ، نجد ان الفقرة - ب - من المادة السادسة ( من وقت لآخر استبدال جميع او بعض اعضاء المجلس اذا اقتضت المصلحة ) ( استبدال ) هنا استعملت خطأ ، في القرآن الكريم : ( استبدلوا الذي هو أدنى بالذي هو خير ) اي تأخذوا الذي هو أدنى بدلاً من الذي هو خير ، وهنا استعملت

هكذا منه لأصل



شهر من تاريخ انتهاء السنة المالية وترفع الوزير للمصادقة عليها ( المصادقة لا تعني التصديق، المصادقة مفاعلة من جعل التصديق صديقه، صادقت فلانها لكن ليس صادقت شيئاً، والتصديق عليه شيء آخر فاقترح ابدالها بدلا من المصادقة عليها (التصديق عليها).

ايضا في المادة الحادية عشرة، تتمتع المؤسسة بشكل عام بجميع الاعفاءات والتسهيلات المقررة في اي وقت . . . . . اريد ان استفسر ما هو المراد بقولنا ( بشكل عام ) ؟ يشترط في القانون ان يكون واضحا، تتمتع المؤسسة بشكل عام بجميع الاعفاءات والتسهيلات المقررة، لم تبقى كلمة ( بشكل عام ) حتى نضع المادة مبهمة والاصح في نظري - اذا جاز لي ان اقترح - تتمتع المؤسسة بجميع الاعفاءات بدلا من أن نقول بشكل عام لأن ( شكل عام ) كلمة مطاطة لا يستطيع انا شخصيا ان افسرها ونفهم معانيها.

السيد المقرر:

يا سيدي بالنسبة للتعديلات اللغوية نستطيع ان نعدلها، لا ضرر، ميزانية نعملها موازنة بدون اعادته لمجلس النواب والمصادقة التصديق.

السيد زعير:

بشكل عام. اما تفسيرها او حذفها.

السيد خليفة:

اقترح اضافة اكرم بك الى اللجنة القانونية لاستعين بمخبرته.

السيد الرئيس:

موافقون ؟

الجميع : موافقون

السيد المقرر:  
اما اذا قررتم حذف عبارة ( بشكل عام ) فيعاد القانون الى مجلس النواب وانالا أرى فيها شيئا، اما التعديلات اللغوية فلا مانع .

السيد الرئيس:

هذه التعديلات لا تستوجب اعادته .

السيد المقرر:

اما بشكل عام فستضطر اعادته لمجلس النواب.

السيد الرئيس:

يساعد الرحيم بك الشيء الذي لا يستوجب اعادته لمجلس النواب لا مانع من قبوله .

السيد زعير:

هنا وردت في الكتب الواردة من رئاسة مجلس النواب كلمة ( تستبدل ) ايضاً وهذا تعبير خطأ، وردت هنا نحواً من عشرة مرات وهذا في عكس معناها، واذا استطاع واحد ان يقيم دعوى في محكمة العدل العليا واتى بلغوي حكم على هذه المادة بغير مدلولها.

السيد المقرر:

التعديلات اللغوية سنعملها، بشكل عام، لا لزوم لرفعها لان القانون سيعاد.

السيد الرئيس:

هل يوافق المجلس على هذا القانون كما اقرته

اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

( وهذا نص القانون بالصيغة التي وافق عليها المجلس وكما سيرفع الى الحكومة ) .

## قانون المؤسسة البحرية لميناء العقبة

قانون مؤقت رقم (٢١) لسنة ١٩٦٨

=====

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون المؤسسة البحرية لميناء العقبة لسنة ١٩٦٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكليات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا خلت القرينة على خلاف ذلك:

- أ - الوزير - وزير النقل .
- ب - المؤسسة - المؤسسة البحرية لميناء العقبة .
- ج - المجلس - مجلس ادارة المؤسسة .
- د - المدير العام - مدير عام المؤسسة .
- هـ - التفريغ - ازال البضائع المخزونة في مستودعات السفينة أو المكلمة على ظهرها الى رصيف الميناء او الموانئ بواسطة الرافعات .
- و - التحميل - ابداء البضائع المكلمة على رصيف الميناء او الحملة في الموانئ في مستودعات السفينة او تكديسها وتنفيذها على ظهرها بواسطة الرافعات .
- ز - التجريم - ويشمل الاعمال التالية :

١ - تلقي البضائع من روافع السفن على الموانئ او الرصيف وفكها من الالات وترتيبها داخل الموانئ او على الرصيف وايصال الموانئ حتى محاذة الرصيف ورفع البضائع من الموانئ وترتيبها على الارصفة ضمن مسافة لا تزيد عن عشرين متراً من حافة الرصيف .

٢ - تنزيل البضائع من الارصفة الى الموانئ وترتيبها فيها وايصال الموانئ الى محاذة السفينة ووضع البضائع تحت روافعها وتعليقها فيها من اجل عمليات التنفيد .

٣ - تلقي البضائع من روافع احدى السفن وفكها وترتيبها داخل الموانئ وايصال الموانئ حتى محاذة سفينة اخرى ووضعها تحت الروافع وتعليقها فيها من اجل القيام بعملية التنفيد .

هكذا من الأصل

ج - المتالة: نقل البضائع من الرصيف الى داخل او خارج مستودعات دائرة ميناء العقبة او الجيش وتكديسها ضمن حدود منطقة دائرة الميناء او الجيش ثم تحميلها من مكانها على السيارات طبقا للتعليمات التي تصدرها المؤسسة .

المادة ٣ - ١ - تنشأ مؤسسة بحرية حكومية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي واداري ويجوز لها ان تقاضي وتقاضي بهذه الصفة وان تنيب عنها في الاجراءات القضائية المتعلقة بها اي شخص تعينه لهذه الغاية .

ب - تتولى المؤسسة وحدها عمليات التفريغ والتحميل ( الاستفادورية ) والتجريم والمتالة وكذلك كافة الخدمات الاخرى ذات الصلة بهذه العمليات .

ج - اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا القانون تصبح المؤسسة الخلف القانوني والواقعي للشركة الاردنية لتفريغ البواخر وتجريمها واية هيئة اخرى تقوم بهذا العمل وتحل محلها في ملكية اموالها وموجوداتها وفي كل ما لها من حقوق او عليها من التزامات مالية .

د - للمؤسسة ان تشترك مع الهيئات التي تراول اعمالا شبيهة باعمالها او التي تعاونها على تحقيق اغراضها في الداخل او الخارج .

المادة ٤ - ١ - يكون رأسمال المؤسسة مائتي الف دينار تدفع من خزانة الدولة .

ب - يجوز للمؤسسة بقرار من مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير والمجلس ان تزيد رأسمالها الى الحد الذي تراه ضروريا .

ج - تلتزم المؤسسة خلال فترة اقصاها شهر واحد من تاريخ نفاذ هذا القانون بان تقدم للوزير كشفا يبين التزاماتها وموجوداتها بتاريخ نفاذه .

المادة ٥ - يتولى شؤون المؤسسة والقيام باعمالها :

أ - مجلس ادارة

ب - مدير عام

ج - جهاز تنفيذي

المادة ٦ - ١ - يتألف المجلس من رئيس وثلاثة اعضاء من موظفي الحكومة وثلاثة اعضاء من القطاع الخاص يمثلون المصالح التجارية يمينهم جميعا مجلس الوزراء بنسب على تنسيب الوزير على ان يقرن تعيين الرئيس بالارادة الملكية .

ب - تكون مدة المجلس ثلاث سنوات ويجوز عند انتهائها اعادة تعيين نفس اعضاء المجلس السابق وفقاً لما جاء في الفقرة السابقة كما يجوز لمجلس الوزراء من وقت لآخر ابدال جميع او بعض اعضاء المجلس اذا اقتضت المصلحة ذلك .

ج - اذا شغل لاي سبب من الاسباب مركز عضو في المجلس فبعين من يخلفه فيه وفقاً لما جاء في الفقرة ( أ ) من هذه المادة .

د - يختار المجلس من بين اعضاءه نائباً للرئيس يتولى اعماله ويمارس صلاحياته في حالة غيابه .

هـ - يقرر مجلس الوزراء مكافآت اعضاء المجلس على ان لا تتجاوز الحد المعين في نظام الخدمة المدنية للموظفين وقانون الشركات لغير الموظفين .

المادة ٧ - ١ - يتولى المجلس كافة السلطات اللازمة لادارة اعمال المؤسسة وتصريف امورها ورسم السياسة العامة التي تسير عليها ويمارس في سبيل ذلك كافة الصلاحيات بما في ذلك اصدار التعليمات التي يراها ضرورية لتأمين هذه الغاية .

ب - يمثل رئيس المجلس المؤسسة في صلاتها بكافة السلطات والهيئات والاشخاص الاخرين .

ج - يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه ويدعى للاجتماع مرة في كل شهر على الاقل ولا يكون اجتماعه صحيحا الا اذا حضره خمسة اعضاء بمن فيهم الرئيس وتصدر القرارات باغلبية اراء الحاضرين وفي حالة التساوي يرجح الجانب الذي يصوت معه الرئيس .

د - يجوز لثلاثة من اعضاء المجلس دعوة المجلس الى الاجتماع .

المادة ٨ - ١ - يعين المدير بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس على ان يقرن القرار بالارادة الملكية .

ب - يقوم المدير العام بتطبيق وتنفيذ السياسة التي يرسمها المجلس ويتولى ادارة المؤسسة على الوجه الذي يكفل تحقيق اهدافها وفق احكام هذا القانون والانظمة والتعليمات التي تصدر بمقتضاها .

المادة ٩ - ١ - يجري انتقاء وتعيين موظفي ومستخدمي المؤسسة وتحديد شروط استخدامهم وعزلهم وانهاء خدماتهم وتحديد مرتباتهم وتعيين واجباتهم وحقوقهم ومآثر الامور الاخرى المتعلقة بهم بموجب النظام والانظمة او العقود المعمول بها من قبل الشركة الاردنية لتفريغ البواخر وتجريمها واية هيئة اخرى تقوم بهذا العمل عند نفاذ هذا القانون وما سيطرأ عليها من تعديلات او سيحل محلها من انظمة يضعها المجلس بموافقة مجلس الوزراء .

ب - يجوز لمجلس الوزراء بناء على طلب المجلس اعارة موظف او اكثر من موظفي الحكومة الى المؤسسة وفق القوانين والانظمة المعمول بها .

هكذا عند الاصل



المادة ١٠ - أ - تبدأ السنة المالية للمؤسسة في اول كانون الثاني وتنتهي في آخر كانون الاول من كل عام باستثناء السنة الاولى فنبداً من تاريخ نفاذ هذا القانون وتنتهي في اخر كانون الاول من سنة ١٩٦٨ .

ب - يكون للمؤسسة موازنة مستقلة يعدها المجلس قبل مدة لا تقل عن شهر من تاريخ انتهاء السنة المالية وترفع بواسطة الوزير للمصادقة عليها من قبل مجلس الوزراء .  
ج - يعد المجلس خلال مدة اقصاها ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية تقريراً شاملاً عن اعمال المؤسسة مرفقاً به الحساب الختامي شاملاً حساب الارباح والخسائر ويرفع للوزير .  
د - تتبع المؤسسة في تنظيم حساباتها وسجلاتها مبادئ المحاسبة التجارية .

هـ - يتولى مراقبة وتدقيق حسابات المؤسسة فاحص حسابات قانسوني يعينه ويحدد اتعا به مجلس الوزراء بتنسيب من مجلس الادارة والوزير والمجلس الوزراء ان يكلف ديوان المحاسبة القيام بهذه المهمة .

المادة ١١ - أ - تكون المؤسسة مرتبطة بالوزير وتلتزم بان تقدم له تقريراً عن اعمالها ووضعها المالي كل ثلاثة اشهر .  
ب - تتمتع المؤسسة بشكل عام بجميع الاعفاءات والتسهيلات المقررة في اي وقت للوزارات والمؤسسات الحكومية .

المادة ١٢ - أ - تحدد الاجور التي تتقاضاها المؤسسة لقاء الخدمات التي تؤديها بموجب انظمة يعدها المجلس ويصدقها مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير .

ب - يضع مجلس الوزراء بتنسيب من المجلس الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٣ - يلغى هذا القانون احكام اي تشريع آخر الى المدى الذي تتعارض فيه مع احكامه .

المادة ١٤ - رئيس الوزراء والوزراء المختصون مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٢ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٨ قانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول في المملكة الاردنية الهاشمية والاتفاقية المرفقة به هل يوافق المجلس عليها كما اقترحتها اللجنة ؟

الجميع : موافقون

« وهذا نص القانون والاتفاقية الملحقه كما اقرهما المجلس وبالصيغة التي سيرفعا بها الى الحكومة » .

#### الاسباب الموجبة

وضع هذا القانون لوضع الاتفاقية الملحقه به موضع التنفيذ عملاً بالمادة ( ٢/٣٣ ) من الدستور .

قانون مؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٨  
قانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول  
في المملكة الاردنية الهاشمية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول في المملكة الاردنية الهاشمية ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحقه بهذا القانون والمعقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وبين سلطة المصادر الطبيعية الاردنية والدوسرية نفقي زغرب ( انسا ) للتنقيب عن البترول في المملكة صحيحة وناظلة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاه منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

هكذا من الأصل



## اتفاقية

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

وبين سلطة المصادر الطبيعية الاردنية ( السلطة )

اندستريا نفطي زغرب ( اينسا )

○○○○

نظمت و ابرمت هذه الاتفاقية في عمان في يوم الجمعة الواقع في التاسع من ذي الحجة عام ١٣٨٧ /  
للهجرة الموافق لليوم الثامن من آذار عام ١٩٦٨ للميلاد .

من قبل وفيما بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ( المسماة فيما يلي بـ « الحكومة » ) ، فريق اول

وبين

سلطة المصادر الطبيعية الاردنية او المؤسسات التي تنفرع عنها او تخلفها او تنتقل حقوقها اليها ( المشار اليها فيما يلي بـ « السلطة » واندستريا نفطي زغرب ، فريق ثان ( المشار اليها فيما يلي بـ « اينسا » ) او المؤسسات التي تنفرع عنها او تخلفها او تنتقل حقوقها اليها .

## مقدمة

حيث ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ترغب في تنمية الموارد البترولية المتوفرة في المملكة بالتعاون مع هيئة يوغسلافية مؤهلة من اجل زيادة الفوائد التي يجنيها الاردن مع تنمية روابط الصداقة القائمة بين يوغوسلافيا والاردن .

وحيث ان سلطة المصادر الطبيعية في الاردن ، المشار اليها فيما يلي بـ « السلطة » ، ترغب في تأمين التعاون مع شركة مؤهلة لتمويل وتنفيذ عمليات التنقيب وتطوير وانتاج البترول في الاردن .

وحيث ان اندستريا نفطي زغرب ، المشار اليها فيما يلي بـ « اينسا » تملك رأس المال والمقدرة التقنية والخبرة الادارية اللازمة لتولي وتنفيذ العمليات بنجاح .

وحيث ان السلطة و اينسا قد تقدمتا معاً بطلب للحصول على امتياز خاص بهما دون غيرها للتنقيب عن البترول وتطويره وانتاجه في وادي « السرحان » كما هو مبين في الملحق « أ » .

وحيث ان الحكومة الاردنية ترغب في منح هذا الامتياز للسلطة ولاننا بنسبة خمسين بالمئة ( ٥٠٪ ) حصة شائعة لكل من الفريقين المذكورين .

لذلك فقد تم الاتفاق على ما يلي : -

## المادة الاولى

## تعريف

لاغراض هذه الاتفاقية تطبق التعاريف التالية المتعلقة ببعض المصطلحات الواردة في هذه الاتفاقية ما لم تتطلب القرينة خلاف ذلك .

١ - « حكومة » تعني حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

٢ - « سلطة المصادر الطبيعية » ( السلطة ) تعني سلطة المصادر الطبيعية المؤسسة في المملكة الاردنية الهاشمية بموجب القانون رقم ١٢ لعام ١٩٦٨ ( المنشور في الجريدة الرسمية ، للمملكة الاردنية الهاشمية ، رقم ٢٠٧٦ لشهر شباط ١٩٦٨ ) والتي يقع مكتبها الرئيسي في عمان ، او من تخلفها او تنتقل حقوقها اليها .

٣ - « اينسا » تعني اندستريا نفطي زغرب ، يوغسلافيا .

٤ - « اتفاقية » تعني هذه الوثيقة والملحقات المرفقة بها .

٥ - « بترول » يعني الزيت الخام والغاز الطبيعي .

٦ - « زيت خام » يعني البترول الخام والاسفلت الطبيعي وجميع الهيدروكربونات السائلة في حالتها الطبيعية ، بما في ذلك المكثفات .

٧ - « غاز طبيعي » يعني الغاز الرطب والجاف وجميع الهيدروكربونات الغازية الاخرى المستخرجة من آبار الزيت او آبار الغاز والهيدروكربونات السائلة التي يتم الحصول عليها من الغاز الطبيعي بواسطة الاستخلاص ، وكذلك الغاز المترسب ( بما في ذلك الغاز الحامضي ) المتبقي بعد استخلاص الهيدروكربونات السائلة من الغاز الرطب .

٨ - « غاز القيسونات » يعني جميع الغاز وجميع العناصر التي يتألف منها الغاز المذكور المستخرج من اية بئر في المنطقة والذي كان في الاصل موجوداً في الخزان مخلوفاً مع غاز الزيت الخام او كغاز صرف في نفس الخزان والذي يستخرج مع الزيت الخام او من بئر يكون انتاجها السائد عليها هو الزيت الخام .

هكذا منه لأصل

٩- « عمليات البترول » تعني جميع العمليات الموصوفة في الفقرة ( ٢ ) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية .

١٠- « المساحة الاصلية » تعني المساحة الموصوفة في الملحق « أ » .

١١- « منطقة التنقيب » تعني المساحة الاصلية او اجزاء منها يحتفظ بهما من وقت لآخر للقيام بعمليات تنقيب اضافية بعد ان يتم التخلي عن اجزاء معينة بموجب المادة الرابعة من هذه الاتفاقية .

١٢- « السعر المعلن » يعني السعر المحدد بموجب احكام المادة الرابعة والعشرين من هذه الاتفاقية .

١٣- « برمبل » يعني حجم ٤٢ غالوناً من غالونات الولايات المتحدة الاميركية او ٣٥ غالوناً من غالونات المملكة المتحدة على درجة ٦٠ فهرنهايت .

١٤- « تاريخ الاكتشاف التجاري » يعني التاريخ الذي يكتشف فيه البترول بكميات تجارية كسا هو محدد في الفقرة ( ٢ ) من المادة الثامنة .

١٥- « بئر استكشافية » تعني بئراً اختيارية حفر في مسطح غير مبرهن عليه اي في طبقة غسبر منتجة ضمن المساحة المشمولة في هذه الاتفاقية .

١٦- « السنة الشمسية » تعني المدة التي تبتدئ في ١ كانون ثاني وتنتهي في ٣١ كانون اول بما في ذلك هذين التاريخين ، وذلك بموجب التقويم الغريغوري .

١٧- « السنة المالية » تعني سنة الحكومة المالية التي تبتدئ في ١ كانون ثاني وتنتهي في ٣١ كانون اول بما في ذلك هذين التاريخين ، وذلك بموجب التقويم الغريغوري .

١٨- « السنة الضريبية » تعني فترة ال ( ١٢ ) شهراً بموجب التقويم الغريغوري التي يقدر او يتحقق للدفع فيها اي دخل او ارباح او اية ضريبة حكومية اخرى بموجب اي قانون او نظام او مرسوم حكومي معمول به .

١٩- « تاريخ النفاذ » لهذه الاتفاقية يعني تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية بعد مصادقة الحكومة عليها .

٢٠- « جويوك » ( شركة البترول الاردنية اليوغوسلافية ) تعني الشركة التي ستؤسس من قبل السلطة واينا بموجب احكام المادة التاسعة من هذه الاتفاقية ، لتكون القائم بالعمليات والوكالة التي ستنفذ وتدير السلطة واينا بواسطتها العمليات المطلوبة في هذه الاتفاقية .

٢١- الملحق المرفقة بهذه الاتفاقية والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ منها هي : -

أ- وصف الحدود .

ب- عقد تأسيس شركة البترول الاردنية اليوغوسلافية .

ج- اجراءات المحاسبة .

### المادة الثانية

تحديد المناطق المشمولة بهذه الاتفاقية

توضع المناطق من الاراضي الاردنية الموصوفة في الملحق « أ » المرفق بهذه الاتفاقية تحت تصرف السلطة واينا دون غيرهما وذلك من اجل القيام بعمليات التنقيب والاستثمار المنصوص عليها في هذه الاتفاقية طبقاً للاحكام الواردة فيها .

### المادة الثالثة

منح الحقوق ومدة الاتفاقية

١ - تمنح الحكومة بموجب هذه الاتفاقية كلا من السلطة واينا دون غيرهما او لمن يخلفهما او الذين تنتقل اليهم حقوقهما ، بنسبة خمسين بالمائة ( ٥٠٪ ) حصة شائعة لكل من الممنوح لهما المذكورين في اعلاه ولاجل مدته خمس وعشرون سنة ( ٢٥ ) سنة اعتباراً من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية ، الحق المطلق في القيام بالعمليات البترولية المحددة فيما يلي وادارة تلك العمليات ، وذلك في المساحة التي تشملها هذه الاتفاقية ، ويحق للممنوح لهما تمديد الاجل المذكور لفترة اضافية مدتها خمس عشرة ( ١٥ ) سنة

٢ - تشمل العمليات البترولية ما يلي :

أ - التنقيب عن البترول بالوسائل الجيولوجية والجيوفيزيائية وغيرها ، بما في ذلك الحفر من اجل معرفة الاوضاع الجيولوجية والحفر لاجل التحقق من وجود البترول وجميع الاعمال الاخرى التي ترافق عادة عمليات التنقيب والانتاج .

ب - ايصال البترول المنتج بموجب هذه الاتفاقية من مراكز التجميع الكائنة في الحقول الى صهاريج التخزين الكائنة في مراكز التصدير ، بما في ذلك النقل بخطوط الانابيب او بأية وسيلة اخرى ، وكذلك تخزين البترول وتسليمه بأية وسيلة كانت ، بما في ذلك التحميل على ظهر السفن وجميع الاعمال الاخرى التي ترافق عادة عمليات التخزين والنقل .

### المادة الرابعة

التخلي التدرجي عن اجزاء من المساحة الاصلية

١ - على السلطة واينا ان تبخليا عن اجزاء من المساحة الاصلية وفقاً للجدول التالي :

في نهاية السنة الثالثة من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية يجري التخلي عن خمس وعشرين بالمائة ( ٢٥٪ ) من المساحة الاصلية في نهاية السنة الرابعة من تاريخ النفاذ يجب ان يكون مجموع المساحة المتخلى عنها اربعين بالمائة ( ٤٠٪ ) من المساحة الاصلية .  
في نهاية السنة الخامسة من تاريخ النفاذ يجب ان تكون مجموع المساحة المتخلى عنها خمس وسبعين بالمائة ( ٧٥٪ ) من المساحة الاصلية .

هكذا عند العمل



— في نهاية السنة السادسة من تاريخ النفاذ وإذا لم تكن الاتفاقية قد أنهيت وفقاً لأحكام المادة الخامسة يجوز لـ «إينا» أن تحتفظ بالأجزاء الباقية من أجل مواصلة عمليات التنقيب خلال فترة التمديد وذلك كما هو مبين في الفقرة (٤) من المادة الخامسة.

٢ — إذا تم اكتشاف البترول بكميات تجارية خلال فترة الثلاث سنوات الأولى من تاريخ النفاذ يطبق الجدول التالي فيما يخص بمواعيد التخلي:

يجري التخلي عن عشرين بالمئة (٢٠٪) من المساحة الأصلية في نهاية كل ثالث سنة من تاريخ الاكتشاف المذكور، شريطة أن تحتفظ السلطة وإينسا في نهاية السنة الخامسة عشرة بمنطقة (أو مناطق) الاستثمار فقط كما حددت في هذه الاتفاقية.

٣ — في حالة اكتشاف البترول بكميات تجارية في أي تاريخ يلي نهاية السنة الثالثة من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية يطبق الجدول التالي فيما يخص بمواعيد التخلي: في نهاية كل ثالث سنة من تاريخ الاكتشاف التجاري يجري التخلي عن عشرين بالمئة (٢٠٪) من المساحة الباقية مع السلطة وإينسا في نهاية كل ثالث سنة، على أن تحتفظ السلطة وإينسا في نهاية السنة الخامسة عشرة بمنطقة (أو مناطق) الاستثمار فقط كما حددت في هذه الاتفاقية.

٤ — من المفهوم أنه لن يطلب من السلطة وإينسا التخلي عن أية أجزاء من المساحة المشمولة بهذه الاتفاقية والتي تقرر اعتبارها منطقة (أو مناطق) استثمار أو التي قدم بشأنها طلب من أجل اعتبارها كذلك ولكن لم يبت فيه بعد.

#### المادة الخامسة

مدة فترة التنقيب والحد الأدنى لالتزامات إينا

١ — فترة التنقيب مدتها ست سنوات، ولكن إذا طلبت إينا تمديد هذه الفترة على الحكومة أن تمددها لثلاث سنوات أخرى وذلك بموجب أحكام الفقرة (٤) التالية تقسم مدة الست سنوات الأولى إلى مرحلتين متواليتين، مرحلة مدتها ثلاث سنوات ونصف السنة تليها مرحلة مدتها سنتان ونصف السنة حسبما هو منصوص عليه فيما يلي.

٢ — اعتباراً من تاريخ النفاذ تقوم إينا خلال مرحلة الثلاث سنوات ونصف السنة الأولى بتنفيذ العمليات المحددة فيما يلي: —

تباشر إينا وتنفذ بنشاط وعلى نفقتها الخاصة في جميع أنحاء المساحة المشمولة بهذه الاتفاقية عمليات التنقيب بما في ذلك الحفر الاختباري. يجب أن تبدأ عمليات الحفر وأن تستمر بسرعة معقولة حسب الأساليب الجيدة المتبعة في صناعة البترول. ولكن في جميع الأحوال يجب أن تكون إينا قد باشرت خلال فترة أقصاها ثمانية عشر شهراً من تاريخ النفاذ بحفر بئر اختبارية واحدة على الأقل.

تتعهد إينا بموجب هذه الاتفاقية بأن تنهي خلال مرحلة الثلاث سنوات ونصف السنة الأولى حفر ما لا يقل عن أحد عشر ألف (١١٠٠٠) متر أو أن تتفق على عمليات التنقيب ما لا يقل عن ثلاثة ملايين ونصف مليون دولار أمريكي.

٣ — إذا ما وفقت إينا بالتزاماتها المنصوص عليها في الفقرة (٢) الآتية الذكر يكون لها الحق في مواصلة عمليات التنقيب لمرحلة ثانية مدتها سنتان ونصف السنة بعد تخفيض المساحة الأصابية وفقاً للمادة الرابعة، على أن تتفق على عمليات التنقيب ما معدله ما يتبين وخمسين ألف (٢٥٠,٠٠٠) دولار أمريكي كل ربع سنة أو أن تحصر ما معدله ألف ومائة (١,١٠٠) متر كل ربع سنة.

٤ — في نهاية المرحلة الثانية البالغة سنتين ونصف السنة، يحق لإينا أن تطلب تمديد فترة التنقيب لمرحلة ثالثة مدتها ثلاث سنوات وعلى الحكومة أن تمنح هذا التمديد بشرط أن تعهد إينسا بالقيام خلال هذه المرحلة الثالثة بالتزامات العمل التي يتفق عليها الفرقاء.

٥ — على إينا أن تقدم للحكومة قبل شهرين على الأقل من انتهاء كل مرحلة تقرير للحصول على موافقتها تثبت فيه بأن الحد الأدنى للالتزامات المنصوص عليها بالنسبة للفترة المعينة قد تم إنجازها أو أنها في طريق الإنجاز. إذا لم تعرب الحكومة خلال سنتين (٦٠) يوماً من تقديم التقرير المذكور عن عدم موافقتها عليه يعتبر التقرير مقبولا كما تعتبر «إينا» قد وفقت بالتزاماتها.

إذا أخطرت الحكومة «إينا» خلال سنتين يوماً من تقديم التقرير بأنه لا يحظى بقبولها، يحال التقرير المذكور خلال خمسة عشرة (١٥) يوماً اعتباراً من استلام مثل هذا الاخطار إلى الخبراء كما نص على ذلك في المادة الثامنة والعشرين.

٦ — إذا انتهت مرحلة الثلاث سنوات ونصف السنة الأولى دون أن تكون إينا قد وفقت بالتزامات العمل المنصوص عليها في الفقرة (٢) من هذه المادة فيحق للحكومة أن تنهي هذه الاتفاقية دون أن يترتب عليها أي التزام تجاه إينا.

٧ — لا يحق لإينا خلال مرحلة الثلاث سنوات ونصف السنة الأولى أن تعلق أو توقف عمليات التنقيب لأي سبب من الأسباب باستثناء القوة القاهرة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية. ولكن إذا كانت إينا قد وفقت بالتزاماتها الخاصة بالمرحلة المذكورة فيحق لها عدم مواصلة التنقيب قبل انتهاء المرحلة المذكورة، دون أن تتحمل أية التزامات تجاه الحكومة والسلطة.

٨ — يحق لإينا عدم مواصلة التنقيب في أي وقت خلال مرحلة السنتين ونصف السنة، شريطة أن تكون قد وفقت بالتزاماتها الربع سنوية المبينة في الفقرة (٣) من هذه المادة في التاريخ الذي تطلب فيه عدم مواصلة التنقيب.



— في نهاية السنة السادسة من تاريخ النفاذ وإذا لم تكن الاتفاقية قد أنهيت وفقاً لأحكام المادة الخامسة يجوز لـ «إينا» أن تحتفظ بالأجزاء الباقية من أجل مواصلة عمليات التنقيب خلال فترة التمديد وذلك كما هو مبين في الفقرة (٤) من المادة الخامسة.

٢ — إذا تم اكتشاف البترول بكميات تجارية خلال فترة الثلاث سنوات الأولى من تاريخ النفاذ يطبق الجدول التالي فيما يخص بمواعيد التخلي:

يجري التخلي عن عشرين بالمئة (٢٠٪) من المساحة الأصلية في نهاية كل ثالث سنة من تاريخ الاكتشاف المذكور، شريطة أن تحتفظ السلطة وإينا في نهاية السنة الخامسة عشرة بمنطقة (أو مناطق) الاستثمار فقط كما حددت في هذه الاتفاقية.

٣ — في حالة اكتشاف البترول بكميات تجارية في أي تاريخ يلي نهاية السنة الثالثة من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية يطبق الجدول التالي فيما يخص بمواعيد التخلي: في نهاية كل ثالث سنة من تاريخ الاكتشاف التجاري يجري التخلي عن عشرين بالمئة (٢٠٪) من المساحة الباقية مع السلطة وإينا في نهاية كل ثالث سنة، على أن تحتفظ السلطة وإينا في نهاية السنة الخامسة عشرة بمنطقة (أو مناطق) الاستثمار فقط كما حددت في هذه الاتفاقية.

٤ — من المفهوم أنه لن يطلب من السلطة وإينا التخلي عن أية أجزاء من المساحة المشمولة بهذه الاتفاقية والتي تقرر اعتبارها منطقة (أو مناطق) استثمار أو التي قدم بشأنها طلب من أجل اعتبارها كذلك ولكن لم يبت فيه بعد.

#### المادة الخامسة

مدة فترة التنقيب والحد الأدنى لالتزامات إينا

١ — فترة التنقيب مدتها ست سنوات، ولكن إذا طلبت إينا تمديد هذه الفترة على الحكومة أن تمددها لثلاث سنوات أخرى وذلك بموجب أحكام الفقرة (٤) التالية تقسم مدة الست سنوات الأولى إلى مرحلتين متواليتين، مرحلة مدتها ثلاث سنوات ونصف السنة تليها مرحلة مدتها ستان ونصف السنة حسبما هو منصوص عليه فيما يلي.

٢ — اعتباراً من تاريخ النفاذ تقوم إينا خلال مرحلة الثلاث سنوات ونصف السنة الأولى بتنفيذ العمليات المحددة فيما يلي: —

تباشر إينا وتنفذ بنشاط وعلى نفقتها الخاصة في جميع أنحاء المساحة المشمولة بهذه الاتفاقية عمليات التنقيب بما في ذلك الحفر الاختياري. يجب أن تبدأ عمليات الحفر وأن تستمر بسرعة معقولة حسب الإمكانيات الجيدة المتبعة في صناعة البترول، ولكن في جميع الأحوال يجب أن تكون إينا قد باشرت خلال فترة قصصها ثمانية عشر شهراً من تاريخ النفاذ بحفر بئر اختبارية واحدة على الأقل.

تتعهد إينا بموجب هذه الاتفاقية بأن تنهي خلال مرحلة الثلاث سنوات ونصف السنة الأولى حفر ما لا يقل عن أحد عشر ألف (١١٠٠٠) متر أو أن تتفق على عمليات التنقيب ما لا يقل عن ثلاثة ملايين ونصف مليون دولار أمريكي.

٣ — إذا ما وقت إينا بالتزاماتها المنصوص عليها في الفقرة (٢) الآتية الذكر يكون لها الحق في مواصلة عمليات التنقيب لمرحلة ثانية مدتها ستان ونصف السنة بعد تخفيض المساحة الأصابتة وفقاً للمادة الرابعة، على أن تتفق على عمليات التنقيب ما معدله ما يتبين وخمسين ألف (٢٥٠,٠٠٠) دولار أمريكي كل ربع سنة أو أن تحصر ما معدله ألف ومائة (١,١٠٠) متر كل ربع سنة.

٤ — في نهاية المرحلة الثانية البالغة ستين ونصف السنة، يحق لإينا أن تطلب تمديد فترة التنقيب لمرحلة ثالثة مدتها ثلاث سنوات وعلى الحكومة أن تمنح هذا التمديد بشرط أن تتعهد إينا بالقيام خلال هذه المرحلة الثالثة بالتزامات العمل التي يتفق عليها الفرقاء.

٥ — على إينا أن تقدم للحكومة قبل شهرين على الأقل من انتهاء كل مرحلة تقرير للحصول على موافقتها تثبت فيه بأن الحد الأدنى للالتزامات المنصوص عليها بالنسبة للفترة المعنية قد تم إنجازها أو إنها في طريق الإنجاز. إذا لم تعرب الحكومة خلال ستين (٦٠) يوماً من تقديم التقرير المذكور عن عدم موافقتها عليه يعتبر التقرير مقبولا كما تعتبر «إينا» قد وقت بالتزاماتها.

إذا أخطرت الحكومة «إينا» خلال ستين يوماً من تقديم التقرير بأنه لا يحظى بقبولها، يحال التقرير المذكور خلال خمسة عشرة (١٥) يوماً اعتباراً من استلام مثل هذا الاخطار إلى الخبراء كما نص على ذلك في المادة الثامنة والعشرين.

٦ — إذا انتهت مرحلة الثلاث سنوات ونصف السنة الأولى دون أن تكون إينا قد وفست بالتزامات العمل المنصوص عليها في الفقرة (٢) من هذه المادة فيحق للحكومة أن تنهي هذه الاتفاقية دون أن يترتب عليها أي التزام تجاه إينا.

٧ — لا يحق لإينا خلال مرحلة الثلاث سنوات ونصف السنة الأولى أن تعلق أو توقف عمليات التنقيب لأي سبب من الأسباب باستثناء القوة القاهرة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية. ولكن إذا كانت إينا قد وقت بالتزاماتها الخاصة بالمرحلة المذكورة فيحق لها عدم مواصلة التنقيب قبل انتهاء المرحلة المذكورة، دون أن تتحمل أية التزامات تجاه الحكومة والسلطة.

٨ — يحق لإينا عدم مواصلة التنقيب في أي وقت خلال مرحلة الستين ونصف السنة، شريطة أن تكون قد وقت بالتزاماتها الربيع سنوية المبينة في الفقرة (٣) من هذه المادة في التاريخ الذي تطلب فيه عدم مواصلة التنقيب.

هكذا منه لأصل

٩- حالما يتم اكتشاف البترول بكميات تجارية ، كما هي محددة في المادة الثامنة ، تضطلع شركة وكيله ، تكون قد أسست بموجب المادة التاسعة من هذه الاتفاقية بجميع العمليات كما هي معرفة في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية للمدة الباقية من هذه الاتفاقية .

١٠- في حالة عدم وفاء اينا بالحد الأدنى لا لزاماتنا المنصوص عليها في الفقرة ( ٣ ) من هذه المادة أثناء المرحلة الثانية او عند انتهائها . فإن مرحلة التنقيب سوف تعتبر مع ذلك منتهية .

١١- اذا انقضت سبع سنوات من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية دون ان تؤدي عمليات التنقيب الى اكتشاف حقل تجاري فإن مدة التنقيب تنتهي تلقائياً وتعتبر هذه الاتفاقية منتهية .

١٢- على « السلطة » تزويد « اينا » بنتائج عمليات التنقيب التي اجريت في المساحة المشمولة بهذه الاتفاقية قبل نفاذها ، وتقدر « اينا » فائدة هذه الوثائق ويمكنها ان تختار بين قبولها او رفضها ؛ واذا قبلتها « اينا » يتفق الفريقان فيما بينهما على مقدار المبالغ التي انفق في سبيل الحصول عليها بغية ضم المبلغ الى حصة السلطة في التمويل .

#### المادة السادسة

##### ادارة عمليات التنقيب

١- تفوض اينا اعتباراً من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية وحتى نهاية فترة التنقيب ، او حتى يكتشف البترول بكميات تجارية ، بالعمل كقائم بالعمليات في المساحة المشمولة بهذه الاتفاقية وذلك بالتشاور مع لجنة التنقيب وفقاً لاحكام الفقرة ( ٢ ) من هذه المادة ولا يحكم المادة السابعة .

٢- تشكل « السلطة » واينا لجنة تنقيب تتمتع بالصفة الاستشارية خلال فترة التنقيب ، على النحو المنصوص عليه في المادة السابعة ، وتتألف اللجنة من ستة اعضاء تعين كل من « السلطة » واينا ثلاثة منهم بموجب اشعار كتابي ضمن مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية .

٣- يترتب على اينا الوفاء بالالتزامات التالية :

أ) ان تبذل جهد طاقاتها في التنقيب في المناطق المشمولة بهذه الاتفاقية وذلك الى اقصى الحدود الممكنة وفقاً لأصول السليفة المتبعة في صناعة البترول .

ب) ان تزود السلطة بتقارير شهرية تبين سير العمليات التي يجري تنفيذها وتقارير ختامي شامل فور انجاز العمليات .

ج) ان تمكن ممثلي السلطة من التفتيش على عملياتها المنفذة طبقاً لهذه الاتفاقية وذلك في جميع الاوقات المقبولة .

د) ان تحتفظ بسجلات كاملة لجميع العمليات الفنية التي تقوم بها بموجب هذه الاتفاقية .

هـ) ان تحسك حسابات عملياتها بطريقة تجعلها سجلاً حسناً وواضحاً ودقيقاً لتكاليف تالست العمليات وان تتبع لهذه الغاية نظاماً حسابياً مناسباً وتتقنه من وقت لآخر على ضوء مايجد من تطورات .

و) ان تقلل ما أمكن من استخدام موظفين اجانب وذلك بأن نحرص قدر الامكان على ان لا يستخدم الموظفون الاجانب الا لملء وظائف لا تجد « اينا » بين الاردنيين ممن يتمتع بالكفاءات والخبرات اللازمة للمنها .

وتقوم اينا بالتشاور مع « السلطة » بوضع وتنفيذ برنامج تدريبي في تدريب عدد كاف من الاردنيين على مختلف نواحي العمليات البترولية بما في ذلك اعمال الاشراف .

ز) ان تضع نصب عينيها دائماً حقوق ومصالح الاردن اثناء قيامها بعملياتها .

ح) ان تضمن حصول « السلطة » في أي وقت تشاء وخلال مهلة معقولة على المعلومات التي تطلبها وذلك على شكل نسخ دقيقة من الخرائط والمقاطع والتقارير المتعلقة بالامور الطبوغرافية والجيولوجية والجيوفيزيائية وعمليات الحفر وما شابهها مما له صلة بالعمليات المصرح بها بموجب هذه الاتفاقية وبجميع المعلومات العلمية والفنية الهامة الناشئة عن العمليات المذكورة .

٤- يحق لاينا خلال فترة التنقيب ان تعهد الى أي مقاول بامر القيام بأي جزء من العمليات المصرح بها ولكن بشرط :

أ) ان يجري اختيار المقاول على اساس التنافس وان تعطى الاولوية للمقاولين الاردنيين في حالة تعادل الشروط والاسعار .

ب) ان تستشار « السلطة » مقلماً بشأن اختيار المقاول .

ج) ان تسلم « السلطة » نسخة من جميع هذه العقود .

#### المادة السابعة

##### برامج وميزانيات عمليات التنقيب

١- تضع اينا لكل سنة شمسية برامج عمل وميزانيات لعمليات التنقيب الخاصة بالمساحة المشمولة بهذه الاتفاقية وذلك من أجل ضمان تنفيذ الحد الأدنى للالتزامات المنصوص عليها في المادة الخامسة ، ثم تعرض برامج العمل والميزانيات هذه على لجنة التنقيب لكي تبدي الرأي بشأنها وتقدم العون اللازم .

هكذا منه الاصل

٢ - يوضع اول برنامج وميزانية عمل من هذا النوع ويقدمان للجنة التدقيق خلال ستين يوماً من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية على ان يشملا بقية السنة المالية الحالية والسنة المالية التي تليها .

اما برامج وميزانيات السنوات التالية فتعدها اينا حتى تاريخ تكوين شركة البترول الاردنية اليوغوسلافية ( جويوبك ) واستلامها لادارة العمليات ، وتقدمها للجنة التدقيق عن كل سنة شمسية في ١٥ اكتوبر ( تشرين الاول ) من السنة السابقة او قبل ذلك التاريخ . ويبدأ تنفيذ البرامج والميزانيات المذكورة بعد التشاور مع لجنة التدقيق .

٣ - اثناء قيام اينا بالعمليات على حسابها ومسؤوليتها في فترة التدقيق تحتفظ اينا بالدفاتر الحسابية المنصوص عليها في المادة الثامنة عشرة .

#### المادة الثامنة

#### مرحلة التطوير والانتاج

١ - تنتهي فترة التدقيق في كل المنطقة المشمولة بالامتياز او في اجزاء من تلك المنطقة فور اكتشاف البترول بكميات تجارية . واعتباراً من تاريخ الاكتشاف المذكور تبدأ مرحلة الاستثمار في « منطقة الاستثمار » التي تطابق حدودها او طاً خطوط الارتفاعات الجيولوجية التي ينحصر ضمنها التركيب الذي حفرت البئر او الآبار التجارية فيه ، وتفصل منطقة ( او مناطق ) الاستثمار هذه عن باقي المنطقة المشمولة بالامتياز حيث تستمر اعمال التدقيق حتى نهاية فترات التدقيق ، مع مراعاة احكام المادة الخامسة .

٢ - تعني الكميات التجارية لاغراض هذه الاتفاقية تلك الكميات من البترول التي تسير في نظر السلطة واينا انجاز البئر او الآبار التي وجدت فيها لغرض الانتاج او تلك الكميات من البترول المستخرجة من بئر او آبار منجزة والتي ترى السلطة واينا ان قيمتها تبرر استمرار تشغيل تلك البئر او الآبار .

ويجب ان يدرج القرار المذكور اعلاه في وثيقة مكتوبة موقعة من كل من السلطة واينا .

#### المادة التاسعة

#### تكوين الشركة العاملة : « جويوبك »

١ - من المتفق عليه في هذه الاتفاقية انه فور تحقق الاكتشاف التجاري فان السلطة واينا ستقومان بتكوين شركة يطلق عليها اسم « شركة البترول الاردنية اليوغوسلافية » ويختصر هذا الاسم بكلمة « جويوبك » وتخضع الشركة للقوانين المعمول بها في الاردن ، باستثناء ما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية .

٢ - عقد تأسيس « جويوبك » مرفق بهذه الاتفاقية كملحق ( ب ) ، وخلال ثلاثين ( ٣٠ ) يوماً من تاريخ الاكتشاف التجاري يصبح عقد التأسيس نافذ المفعول وتعتبر الشركة قائمة دونما حاجة الى اية اجراءات اخرى .

٣ - تدفع كل من السلطة واينا قيمة نصف ( ١/٢ ) اسهم رأسمال جويوبك وتصرف بها وتمتلكها ، وذلك طيلة فترة سريان هذه الاتفاقية .

٤ - لا تملك « جويوبك » اي حق او ملكية او حصة في هذه الاتفاقية او بموجبها او في اية رخصة للتطوير تنشأ عنها او في اي بترول يستخرج من المنطقة او المناطق المشمولة بهذه الاتفاقية او في اية معدات او ممتلكات اخرى يحصل عليها او تستعمل فيما يتعلق بها ، وهي ليست ملزمة كأصيل بتمويل او تنفيذ اي من واجبات او التزامات السلطة او اينا والمنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

٥ - تعتبر « جويوبك » بمثابة الشركة العاملة والوكالة التي تقوم السلطة واينا بواسطتها بتنفيذ وإدارة العمليات التي تقضي بها هذه الاتفاقية في المساحة المشمولة بالامتياز وذلك وفقاً لاحكام هذه الاتفاقية . وتحسب المصاريف التي تنفق والتكاليف والتفقات التي تتكبدها وتدفعها جويوبك من ضمن التزامات الاتفاق المبرمة على السلطة او على اينا بموجب هذه الاتفاقية . وتحتفظ جويوبك بسجل حسابات تدون فيه جميع المصاريف والتكاليف والتفقات المذكورة :

٦ - لا تقبض جويوبك ولا تدفع ، بصفتها شركة عاملة ، الا الاموال التي تزودها بها او تقدمها لها السلطة واينا فيما يتعلق بالعمليات الجارية بموجب هذه الاتفاقية بما في ذلك الدفعات الخاصة بأسهم رأسمالها . ولا تقبض جويوبك اية واردات ولا تدفع اية مصاريف الا بالنيابة عن السلطة او عن اينا .

٧ - لا تزال جويوبك اية اعمال او تقوم باي نشاط يتعدى تنفيذها لمهامها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

#### المادة العاشرة

#### برنامج وميزانيات العمل الخاصة بجويوبك

١ - في غضون ستين ( ٦٠ ) يوماً من تاريخ الاكتشاف التجاري يقوم المدير العام لجويوبك بوضع برنامج وميزانية عمل يشملان بقية السنة المالية الجارية والسنة المالية التي تليها مباشرة ، على ان تحسب مهلة الستين ( ٦٠ ) يوماً هذه اعتباراً من تاريخ تكوين جويوبك بعد الاكتشاف التجاري الاول . ويجتمع مجلس ادارة جويوبك في الاردن خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اعداد برنامج وميزانية العمل المذكورين آنفاً وذلك من اجل مراجعتهما وتنقيحهما اذا لزم الامر والتصديق عليهما ، ويقوم المدير العام خلال مهلة اقصاها ١٥ فبراير ( شباط ) من كل سنة مالية تلي الفترة التي يشملها برنامج وميزانية العمل المذكورين آنفاً باعداد برنامج وميزانية عمل للسنة المالية التالية مباشرة ، بحيث يتسنى لمجلس ادارة جويوبك النظر فيهما خلال مهلة اقصاها ( ١٥ ) ابريل ( نيسان ) من كل سنة مالية . ويجب ان يتضمن كل برنامج عمل ، بقدر معقول من التفاصيل ، بياناً بالاعمال التي ينبغي القيام بها بموجب هذه الاتفاقية والمرافق التي

هكذا عند الاصل



يلزم شراؤها او تشييدها في المساحة المشمولة بالامتياز على ان يسكون البرنامج مصحوباً بتقدير للمصاريف المطلوبة خلال الفترة في شكل بنود مفصلة قدر المستطاع حسب الدفعات التي ستطلب كل ربع سنة من السلطة ومن اينما ليتسنى دفع تلك المصاريف . ويقوم مجلس ادارة جيوبوك بمراجعة برامج وميزانيات العمل التي تعد بعد السنة المالية الجارية من اجل تنقيحها اذا لزم الامر والتصديق عليها في مهلة لا تتعدى ١٥ ديسمبر ( كانون الاول ) من السنة المالية التي تخصها .

٢ - يعتبر التصديق على كل برنامج وميزانية عمل ، بما في ذلك التعديلات التي تجري فيها ، بموجب الاتفاقية بمثابة ترخيص لجيوبوك بتنفيذ الاعمال ودفع المصاريف اللازمة حسب متطلبات برنامج وميزانية العمل .

#### المادة الحادية عشرة

#### العمليات

١ - مع مراعاة الشروط والاحكام المنصوص عليها في هذه الاتفاقية تعين جيوبوك اعتباراً من تاريخ الاكتشاف التجاري في منطقة ما قائماً بالعمليات وذلك بالنسبة لجميع العمليات ، بما في ذلك عمليات التنقيب والتطوير ، ضمن وعلى الاراضي التي لم يتم التخلي عنها وقت الاكتشاف التجاري والتابعة لمنطقة ( او مناطق ) الاستثمار ، حسبما هي معروفة في المادة الثامنة ، وتكون مسئولة عن جميع المعدات المادية والممتلكات المنقولة الاخرى المستعملة او المملوكة او التي تم الحصول عليها والتي لها علاقة بالعمليات التي تجري في المنطقة المذكورة : -

أ) للحساب المشترك لفريقي هذه الاتفاقية بقدر ما تكون هذه العمليات من ضمن التزامات كل من السلطة واينا بقدر ما تكون المعدات والممتلكات المنقولة المذكورة قد اشترت او حصل عليها للحساب المشترك لفريقيين .

ب) - لحساب العمليات التي تتحمل السلطة وحدها المسؤولية الكاملة عنها .

ج) - لحساب العمليات التي تتحمل اينا وحدها المسؤولية الكاملة عنها .

#### المادة الثانية عشرة

#### العمليات ذات المسؤولية المنفردة

١ - من المفهوم والمتفق عليه ان عمليات التنقيب التي تجري لغاية تاريخ اكتشاف البترول بكميات تجارية تجري على نفقة اينا ومسؤوليتها الخاصة .

٢ - اذا رغبت أية من السلطة او اينا ( ويشار الى كل منها فيما يلي بـ « الفريق المقترح » ، في اي وقت يلي تاريخ الاكتشاف التجاري ، في ( ١ ) القيام بعمليات حفر او تعميق او ردم في منطقة اية بئر معينة ( ويشار اليها فيما يلي بـ « الحفر » ، او ( ٢ ) القيام بأي مشروع تنقيب

او تطوير او انتاج او نقل متعلق بمثل هذا الحفر او بالبترول الناشئ عنه ( ويشار اليه فيما يلي بـ « المشروع » ، او ( ٣ ) القيام بأي استثمار آخر للاموال في عمليات تتم بموجب هذه الاتفاقية ولا تقع ضمن البندين ( ١ ) و ( ٢ ) السابقين ( ويشار اليه فيما يلي بـ « الاستثمار الآخر » ) . سواء كانت مثل هذه المصاريف الاخرى قد اقترحت منذ البداية او على اثر البدء في اية عملية ذات مسؤولية منفردة او فيما يتعلق بها . فعلى الفريق المقترح ان يعطي جيوبوك والفريق الآخر اشعاراً كتابياً يبين الموقع وعمليات الحفر التي ستجري فيه والعمق المستهدف او الطبقات المستهدفة والمشروع او المشاريع والاستثمارات الاخرى التي يقترح القيام بها او انجازها . وتبلغ جيوبوك السلطة واينا ضمن مهلة ستين ( ٦٠ ) يوماً من تاريخ تسلمها الاشعار المذكور بتقديراتها للتكاليف والمصاريف التي ستنتق لتنفذ الحفر او المشروع او المشاريع او الاستثمارات الاخرى المرغوب فيها . واذا لم يوافق مجلس ادارة جيوبوك خلال ثلاثين ( ٣٠ ) يوماً من تاريخ تسلم الاشعار الكتابي المذكور على الحفر او المشروع او الاستثمارات الاخرى المذكورة آنفاً في هذه الفقرة فان جيوبوك تبلغ الفريق المقترح بهذا الامر وعلى الفريق المقترح ان يسلف لجيوبوك ضمن مهلة خمسة واربعين ( ٤٥ ) يوماً بعد تسلم الاشعار المذكور جميع التكاليف والمصاريف المذكورة حسبما هي مبينة في اشعار جيوبوك والا سقط حقه في تكليف جيوبوك بالقيام بتلك الاعمال . على انه في حالة عمليات تعميق بئر او ردمها اذا كان جهاز الحفر الذي استخلم لحفر البئر ، او اي جهاز آخر قادر على القيام بالعملية المطلوبة ، موجوداً في موقع العمل فتقوم جيوبوك في غضون يومين اثنين ( ٢ ) بعد تسليم الاشعار باطلاع الفريق المقترح بتقديراتها للتكاليف والمصاريف المطلوبة ويقدم الفريق الراغب هذه التكاليف والمصاريف لجيوبوك في غضون ثماني واربعين ( ٤٨ ) ساعة بعد تسلم ذلك الاشعار والاسقط حقه في تكليف جيوبوك بالقيام بتلك الاعمال .

٣ - في خلال ثلاثة ( ٣ ) اشهر بعد تسلم السلفة المذكورة ، او في خلال اثنين وسبعين ( ٧٢ ) ساعة اذا كان جهاز الحفر موجوداً في موقع العمل كما جاء في الفقرة السابقة ، تباشر جيوبوك بتنفيذ الحفر او المشروع المطلوب على ان يجري العمل على نفقة الفريق المقترح وحده وعلى مسؤوليته الخاصة . وأية بئر او مشروع او استثمارات اخرى يجري حفرها او القيام بها او انشاؤها طبقاً لهذه المادة تنولي جيوبوك تشغيلها وصيانتها على حساب الفريق المقترح وحده وعلى الفريق المقترح ان يدفع لجيوبوك جميع التكاليف والمصاريف اللازمة لاجال التشغيل والصيانة المذكورة ويحق للفريق المقترح ان يمتلك ويحصل على كل البترول الذي يستخرج من البئر او الآبار المذكورة الى ان يكون قد تسلم من الفريق غير المقترح ما يلي :-

أ) - عن كل بئر استكشافية مبلغاً يساوي اربعماية في المائة ( ٤٠ ٪ ) من التكاليف والمصاريف التي تكبدتها ودفعها الفريق المقترح لقضاء عمليات الحفر المذكورة ، بمسئ في ذلك انجاز واختيار وتجهيز البئر المذكورة .

هكذا منذ الأصل

(ب) عن كل بئر تطويريه (وهي أي بئر غير البئر الاستكشافية) مبلغاً يساوي ما بين المائتين (٢٠٠٪) من التكاليف والمصاريف التي تكبدها ودفعها الفريق المقترح لقاء عمليات الحفر المذكورة ، بما في ذلك إنجاز واختبار وتجهيز البئر المذكورة .

(ج) عن كل مشروع متعلق بالحفر المذكور وعن أية استثمارات أخرى مبلغاً يساوي مائة وخمسة وسبعين بالمائة (١٧٥٪) من التكاليف والمصاريف التي تكبدها ودفعها الفريق المقترح لقاء المشروع المذكور .

(د) مبلغاً يساوي التكاليف والمصاريف التي تكبدها ودفعها الفريق المقترح لقاء تشغيل وصيانة البئر أو الآبار أو المشروع أو المشاريع المذكورة الى حين حصول الفريق المقترح على المبالغ المشار اليها في الفقرات الفرعية (أ) و(ب) و(ج) السابقة حسبما يقتضي الحال .

٤ - يحق للفريق غير المذبح ، منذ اليوم الذي يكون قد دفع فيه مجموع المبالغ المنصوص عليها في الفقرات الفرعية (أ) و(ب) و(ج) و(د) في اعلاه الأكثر من مع الفريق المقترح وفقاً للأحكام الواردة فيما يلي : اذا تم مثل هذا الدفع للفريق المقترح تصبح ملكية وتشغيل البئر أو الآبار والمشروع أو المشاريع المذكورة حسبما تكون الحال ، وكذلك ملكية واستلام البترول المستخرج منها ان وجد ، للسلطة وإينا أسوة بالآبار والمنشآت والتسهيلات المملوكة لهما ملكاً مشتركاً وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية . واذا لم يتم للفريق غير المقترح بمثل هذا الدفع فإن البئر أو الآبار المذكورة والمنشآت الأخرى والبترول الذي يتم انتاجه تصبح وتبقى ملكاً للفريق المقترح بمفرده ويحق لهذا الأخير ان يستعملها ويستفيد منها ويتمتع بها بمفرده .

٥ - يحول الفريق المقترح الاستثمار في عملية المسؤولية المفردة التي يقوم بها الى رأسمال ويستهلكه بموجب هذه الاتفاقية . واية دفعة او دفعات يسلمها الفريق المقترح بموجب الفقرة (٣) تفي من جميع الضرائب الحالية والمستقبلية ، بما في ذلك ضريبة الدخل ، كما تستثنى من الدخل القائم المستقل للفريق المقترح عن السنة الضريبية التي يستلمه فيها الفريق المقترح .

٦ - اذا كانت اية من الآبار المشار اليها في هذه المادة بترأ جافة فعلى جويوبك ان تقوم بردها وتركها وذلك على نفقة الفريق المقترح وحده وعلى مسؤوليته الخاصة ، ويملك الفريق المقترح جميع ما يمكن استخلاصه من مواد ومعدات في البئر وعليها .

## المادة الثالثة عشرة

## تمويل العمليات

١ - تقدم أينا وحدها جميع الاموال اللازمة لتغطية مصاريف التنقيب خلال فترة التنقيب الى ان يتم اكتشاف البترول بكميات تجارية او تختار اينا التوقف عن التنقيب كما جاء في الفقرة (٧) من المادة الخامسة .

ويعتبر خمسون بالمائة (٥٠٪) من الاموال التي تنفقها اينا على نحو ما ذكر فيما تقدم قروضاً على السلطة لا تحمل اية فوائد . ويخضع تسديد هذه القروض لبدء واستمرار الانتاج التجاري ويتم التسديد على النحو المبين فيما يلي .

٢ - من أجل ضمان تمويل عمليات جويوبك المشتركة تدفع وتحمل كل من السلطة وإينا خمسين بالمائة (٥٠٪) من التكاليف والمصاريف التي تكبدها جويوبك نيابة عن فريق هذه الاتفاقية لدى قيامها بالعمليات المشتركة بموجب هذه الاتفاقية . ويضع كسل فريق تحت تصرف جويوبك في اليوم الذي يسبق اول يوم من كل ربع سنة تقويمية مبلغ من المال تكفي ، اذا اضيفت الى الاموال المودعة في الحساب المشترك لحصتيهما لدى جويوبك آنذاك ، لسد نصف (½) المصاريف المحتمل انفاقها خلال ربعي السنة التقويمية التاليين مباشرة .

وتوضع الدفعة الاولى من هذه الاموال تحت تصرف جويوبك في غضون شهر واحد بعد التصديق على اول برنامج وميزانية عمل .

٣ - في حالة عدم تمكن السلطة من الوفاء بالتزاماتها المالية كما هي مبينة في الفقرة (٢) الآتية الذكر في الوقت المحدد فتتعهد اينا بضمان التمويل الكامل للاعمال وذلك بتقديم حصة السلطة من المصاريف ، وهي ٥٠٪ ، بالإضافة الى حصتها هي حتى يتسنى تنفيذ برامج جويوبك المصدق عليها دون انقطاع الا انه من المفهوم ان اينا لن تؤمن الاعتمادات المالية اللازمة لعمليات المسؤولية المفردة الخاصة بالسلطة .

وتعتبر هذه المبالغ التي تدفعها اينا لحساب السلطة قروضاً بفائدة سنبة بالمائة (٦٪) في السنة وتسدد لإينا على نحو ما سيرد فيما يلي .

٤ - تسدد السلطة القروض المشار اليها في الفقرتين (١) و(٣) الآتيتي الذكر الى اينا عيناً من حصتها في البترول المستخرج من جميع الحقول المكتشفة .

وتسدد القروض المشار اليها في الفقرة (٣) الآتية الذكر (بما في ذلك الفائدة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة المذكورة) في موعد اقضاء سنتان من تاريخ تقديم القروض .

هكذا منه الأصل

وتتعدد القروض المشار اليها في الفقرة (١) الآتفة الذكر خلال خمس سنوات مـسن تاريخ بدء الانتاج التجاري . غير انه لن يطلب من السلطة ان تسلم اينا تسديداً للقروض المذكورة يزيد عن ربع حصتها في كيات البترول المنتجة بموجب هذه الاتفاقية . واذا لم تكن هذه الكميات كافية لتسديد تلك القروض بكاملها فيجري تمديد مدة السنوات الخمس تبعاً لذلك .

ومن اجل حساب التسديدات التي تتم بموجب هذه المادة يجري تقييم كيات الزيت الخام التي تسلمها السلطة لاينا على اساس المعدل الموزون لسعر التصدير الذي تقبضه السلطة واينا من المشترين غير المتسبين اليهما . ويجري تسليم الكميات المقابلة بالنسب والوسائل التي يتفق عليها الفريقان .

٥ - يحق للسلطة كذلك اجراء التسديدات المذكورة في هذه المادة ، اما كلياً او جزئياً على شكل مسود معدنية او سلع اخرى تتوفر لدى السلطة وتحظى باهتمام اينا . ومن اجل حساب هذه التسديدات يجري تقييم المواد المعدنية او السلع التي يتم تسليمها على ظهر السفينة ( فوب ) على اساس معدل اسعار التصدير التي قبضها الاردن ثمناً لثل هذه المواد المعدنية او السلع خلال سنة التسديد .

ويتفق الفريقان بين حين وآخر على الكميات الواجب تسليمها وعلى شروط التسليم .

٦ - تقدم القروض المشار اليها في الفقرة (٣) من هذه المادة من قبل المكتب الرئيسي لاينا . وفي حالة تقديم القروض من قبل مكتب اينا الفرعي فان الفائدة الناتجة عنها لاينا لا تخضع للضرائب كما لا تدخل في حساب الربح الصافي .

#### المادة الرابعة عشرة

#### ملكية الانتاج وتصريفه

١ - يكون لكل من السلطة واينا . كالكين على المشاع ، حق الملكية والحيازة والتصرف ، حسبما تراه كل منهما مناسباً ، في خمسين بالمائة ( ٥٠٪ ) من جميع الزيت الخام الذي ينتجه الفريقان من كل منطقة من مناطق الاستثمار المشمولة في هذه الاتفاقية ، وذلك حتى الوقت الذي يكون كل من هذين الفريقين قد تسلم نصف ( ٥٠٪ ) اقصى ما يمكن استخراجه من الزيت الخام من كل منطقة او مناطق استثمار كهذه حسبما تقرره جيوبوك من سنة لآخرى .

٢ - تبلغ كل من السلطة واينا ، قبل ثلاثين ( ٣٠ ) يوماً من بدء كل ربع سنة تقويمية ، جيوبوك بكمية الزيت الخام التي ترغب في اخذها خلال ربع السنة المذكورة ( على ان لا تتعدى هذه الكمية خمسين بالمائة من طاقة الانتاج اليومية المعروفة في الفقرة الرابعة التالية ) ، لكل من مناطق الاستثمار ، ومن المفهوم ان كل فريق سيبدل قصارى جهده لتصريف هذا الزيت الخام باحسن الاسعار الممكنة للحصول عليها في الاسواق المتوفرة . ولا يجوز زيادة هذه الكمية خلال ربع السنة المذكورة الا باذن من جيوبوك . ومع مراعاة شروط واحكام الفقرة الثالثة ، يحق لكل من الفريقين ايضاً ، في اي وقت يسبق مستهل ربع السنة التقويمية ، ان يختار ، على اساس ربع سنة واحدة فقط ، اخذ وتصريف بعض او كل كمية الزيت الخام التي كان من حق الفريق الآخر ان يأخذها ولكنه لم يرد اخذها خلال ربع السنة المذكورة .

٣ - خلال خمسة عشر ( ١٥ ) يوماً من تاريخ انتهاء كل ربع سنة تقويمية على جيوبوك ابلاغ السلطة واينا بمجموع كمية الزيت الخام التي استلمتها وصرفتھا كل من السلطة واينا من كل منطقة استثمار . واذا حصل وتسلم اي من الفريقين كمية من الزيت الخام تزيد على حصته البالغة خمسين بالمائة ( ٥٠٪ ) من كل الزيت الخام الذي اشترك الفريقان في استخراجه من اي منطقة استثمار خلال ربع السنة المنصرم يعتبر ذلك الفريق ( المشار اليه فيما يلي : والفريق المشتري ) ( بانه اشترى من الفريق الآخر نصف كمية الفرق بين ما أخذه كل من الفريقين ، ويدفع للفريق الآخر مبلغاً يساوي الكمية التي اعتبرت مشتراة مضروبة بمعدل سعر التصدير الذي قبضته السلطة واينا ، خلال ربع السنة المنصرم ، ثمناً للبترول من نفس درجة الكثافة والنوعية ، ناقصاً سنت اميركي واحد ( ١ ) عن كل برميل .

٤ - تعني عبارة « طاقة الانتاج اليومية لمنطقة الاستثمار » كمية الزيت الخام الفعلية التي يستطيع الفريقان انتاجها يومياً ، كالكين على المشاع ، من كل من مناطق الاستثمار في منطقة الامتياز . وذلك بموجب شروط فنية تتماشى مع الاصول السليمة لاستثمار البترول .

٥ - يحدد جيوبوك بصفتها قائماً بالعمليات طاقة الانتاج اليومية لكل من مناطق الاستثمار وذلك قبل بداية كل سنة تقويمية . وتحسب طاقة الانتاج اليومية هذه مرة كل سنة ( ١٢ ) اشهر على الاقل وابتكر من ذلك اذا اعتبر أي من الفريقين ذلك ضرورياً . وكل تغيير في طاقة الانتاج اليومية يصبح ساري المفعول اعتباراً من الساعة البانعة صباحاً من اول يوم من الشهر التقويمي الذي يلي انتهاء مدة ستين ( ٦٠ ) يوماً من تاريخ تحديد هذا التغيير .

هكذا حذره لاصح



٦ - يقصد بعبارة « الفريق صاحب المعجز » الفريق الذي يقل مجموع كيات الزيت الخام التي تسلمها منذ بدء استثمار أيسة منطقة من مناطق الاستثمار الى وقت معين عن نصف (  $\frac{1}{2}$  ) مجموع كيات الزيت الخام التي انتجها الفريقان معاً كالكين على المشاع في تلك المنطقة حتى ذلك التاريخ .

٧ - يقصد بعبارة « المعجز » كية تساوي الفرق بين كية الزيت الخام التي تسلمها « الفريق صاحب المعجز » حتى تاريخ معين ( بما في ذلك كسل كية او كيات بيعت للفريق الآخر ) وبين نصف (  $\frac{1}{2}$  ) الزيت الخام الذي تسلمه الفريقان معاً كالكين على المشاع من كل من مناطق الاستثمار حتى ذلك التاريخ .

٨ - يكون للفريق صاحب المعجز الاولوية في استلام عشرة بالمئة ( ١٠٪ ) من طاقة الانتاج اليومية لكل منطقة من مناطق الاستثمار يكون لهذا الفريق عجز فيها ، وذلك على النحو المبين في الفقرة ( ٢ ) وقبل ان يأخذ اي من الفريقين حصته من البترول الخام المنصوص عليها في الفقرة المذكورة . وبعد ذلك يكون لكل من الفريقين الحقت في خمسين بالمائة ( ٥٠٪ ) من التسعين بالمائة ( ٩٠٪ ) الباقية من طاقة الانتاج اليومية لكل منطقة من مناطق الاستثمار المذكورة .

٩ - ان شروط واحكام هذه المسادة لا تسري على الزيت الخسام او أي نوع آخر من المواد الهيدروكربونية التي تنتجها وتملكها اي من السلطة او اينا بمفرده . وفقاً لاحكام المادة الثانية عشرة ، اذ من المفهوم ان مثل هذا الانتاج ينتجه ويتصرف به الفريق المعني .

١٠ - يكون لجويوبك دائماً مطلق الحرية في استعمال البترول المنتج للأغراض التي تتطلبها اية عملية من عملياتها حسب هذه الاتفاقية ، ولا تدفع اية اناوة بالنسبة للبترول المستهلك او المستعمل او المضاع ، على نحو لا يمكن تجنبه ، في العمليات التي يجري القيام بها بموجب هذه الاتفاقية .

#### المادة الخامسة عشرة

##### المقاولون المحليون والمواد المصنوعة محلياً

١ - تقوم اينا بنفسها خلال مدة التنقيب بجميع اعمال التنقيب والحفر . واذا قررت اينا ان تعهد بأي عمل من اعمالها لمقاول لتعطى الاولوية للمقاولين المحليين شريطة ان تكون اسعارهم وتاديتهم للأعمال مناسبة .

٢ - خلال المدة التي تكون فيها جويوبك القائم بالعمليات ، يكون لاينا حق الاولوية في تنفيذ عمليات التنقيب والتطوير ، شريطة ان تكون اسعارها وتاديتها للأعمال مناسبة اما بالنسبة للأعمال الأخرى فتمنح الاولوية للمقاولين المحليين .

٣ - على اينا وجويوبك ومقاوليهم اعطاء الافضلية للمواد والمعدات والمواد الاستهلاكية والآلات التي تنتج او تصنع محلياً . الا ان مثل هذه المواد يجوز ان تستورد للعمليات التي يجري القيام بها بموجب هذه الاتفاقية اذا كانت اسعار المواد المصنوعة محلياً في مخازن القائم بالعمليات تزيد عن ١٠٪ على اسعار المواد من نفس النوعية المستوردة تسليم مخازن القائم بالعمليات .

#### المادة السادسة عشرة

##### الرياح المدفوع للحكومة

١ - يكون للحكومة الحق ، كما هو منصوص عليه تالياً ، في الحصول على ريع مقداره اثنا عشرة ونصف بالمئة (  $\frac{1}{2} \times 12\%$  ) من مجموع كيسة البترول المنتجة والمذخرة من المساحة المشمولة بهذه الاتفاقية خلال فترة سريانها بما في ذلك أي تمديد او تجديد لهذه الفترة .

٢ - للحكومة ان تأخذ ريعها اماً عيناً واما نقداً ، او بعضه عيناً والبعض الآخر نقداً ، حسب رغبتهما المعبر عنها بأشعار تحريري يسلم لجويوبك قبل ثلاثين يوماً من كل فترة ستة أشهر .

٣ - اذا قررت الحكومة ان تأخذ ريعها عيناً فعلى جويوبك ان تسلم الريس المذكور للحكومة عند اية منشأة تسليم تقيمها السلطة واينا لاغراضهما الخاصة وترضى بها الحكومة ، اما عند صهاريج التخزين الرئيسية في الحقل او على امتداد الطريق الذي ينقل للسلطة واينا عليه البترول او السغاز الرطب والجاف المستخرج من منطقة او مناطق الاستثمار بين الحقول وبين ميناء التصدير .

٤ - اذا ما طلب اليهما ذلك ، وطالما ان برنامج انتاج البترول المقرر من قبل السلطة واينا لا يتأثر بصورة غير معقولة ، على السلطة واينا تخزين ريع الحكومة من البترول ( باستثناء الغاز على نوعية ) بدون مقابل في صهاريج الحقول لمدة لا تتعدى اربعة عشر ( ١٤ ) يوماً . وبعد انقضاء مدة الاربعة عشر ( ١٤ ) يوماً هذه يجوز للسلطة واينا ان تستمر في تخزين ذلك الريس من البترول بشرط ان يتوفر لديهما مكان لحزنه . وفي حالة حزن البترول مدة تزيد على اربعة عشر ( ١٤ ) يوماً تدفع الحكومة للسلطة ولاينا حسب السعر الدارج للتخزين في حقول البترول . واذا لم يكن هناك أي سعر دارج مقرر فيكون الدفع بموجب سعر عادل يتفق عليه على ضوء الأساليب المقبولة في حقول البترول .

٥ - اذا رغبت الحكومة في اخذ ريعها من الغاز على نوعية عيناً ، وكان الفريقان في ذلك الحين قد أقاما ويشغلان مراقق لنقل ما يملكانه من هذين النوعين من الغاز ، فإن الفريقين يوافقان في تلك الحال على ان ينقلا للحكومة ذلك الريس من الغاز على نوعية دون أي مقابل .

٦ - على السلطة واينا ازالة الماء والأملاح من بترول الريس بدون مقابل بشرط ان تكون السلطة واينا تستعملان وسائل ازالة الماء والأملاح من البترول الذي يخصهما ، ولكن لا يترتب عليهما معالجة او ضغط بترول الريس او اتخاذ اجراءات أخرى لجعل مثل هذا البترول الذي تأخذه الحكومة عيناً قابلاً للتسويق . الا أنه اذا كانت السلطة واينا تقومان بهكذا عمليات في حقل البترول الذي

هكذا  
من الأصل

يخصهما فيعالج بتروال الربيع الذي تأخذه الحكومة بنفس الطريقة اذا طلبت الحكومة ذلك قبل تسليمه للحكومة وفي هذه الحالة تدفع الحكومة للسلطة ولاينا التكاليف الفعلية لهذه المعالجة .

٧ - اذا اخذت الحكومة ربيعها تقدماً فان هذا الربيع التقديدي يدفع للحكومة شهرياً في غضون ثلاثين يوماً من تاريخ نهاية الشهر الذي يستحق الربيع عنه .

٨ - تحسب قيمة ربيع الحكومة البالغ اثني عشر ونصف في المائة (  $12\frac{1}{2}\%$  ) من الزيت الخام ، سواء دفع نقداً او اخذ عيناً ، على اساس السعر المعلن لكل نوع معين وكية معينة من الزيت الخام ، على ان يحسب ذلك السعر على اساس وجود الزيت في صهريج التخزين الرئيسي في الحقل . واذا لم يكن بالامكان تقرير ذلك السعر فيجري تقديره بالاتفاق بين الحكومة واينا او السلطة .

٩ - يحسب الربيع المذكور بالنسبة لكل من السلطة واينا على حدة .

١٠ - للحكومة من اجل زيادة او اطالة امد التطوير الاقتصادي لمناطق استثمار معينة ان تخفض مقدار الربيع المتعلق بهذه المناطق اذا تبين للحكومة بصورة مرضية ان تكاليف الانتعاج ، بما في ذلك المبالغ التي تدفع كضرائب ، تحسول دون الاقدام على تطوير الانتاج بصورة مربحة او اذا زادت تكاليف الانتاج الى حد لا يمكن معه التطوير بصورة مربحة . ويحق للحكومة زيادة مقدار الربيع الذي سبق لها ان خفضته ليلعب مستواه الاصلي وذلك عندما ترى ان الاسباب التي أدت للتخفيض قد زالت .

#### المادة السابعة عشرة

#### الضرائب

١ - باستثناء ما نصت عليه هذه الاتفاقية بالتحديد ، تعفى السلطة واينا وكذلك عملياتها ووارداتها وارباحها وممتلكاتها وجميع المواد والآلات والمعدات وقطع الثيار والسيارات والواريام الاخرى اللازمة لتنفيذ العمليات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ، وطيلة اجل هذه الاتفاقية ، من جميع ما هو مفروض حالياً او ما سيفرض في المستقبل من رسوم ميناء ورسوم استيراد ورسوم تصدير وضرائب دخل وضرائب تأسيس او ارباح الاسهم وضرائب القسم والفضل وضرائب رخص وكل انواع الضرائب الاخرى مهما كان نوعها وكذلك المكوس والرسوم الاخرى ، الحكومية منها والبلدية ، ورسوم المرور والىحازات الاراضي من أي نوع كانت . واذا جرى تحصيل أي رسم او ضريبة مهما كان نوعه من السلطة واينا على خلاف ما جاء في هذه الاتفاقية فيحق للسلطة ولاينا ان تخفضا مجموع المبالغ التي تدفع للحكومة وفقاً لما هو محدد فيما يلي بلغض مقدار ذلك الرسم او الضريبة :

٢ - تدفع السلطة واينا للحكومة بدلا من الضرائب والرسوم الالفة الذكر وبالإضافة الى الربيع الذي نصت عليه المادة السادسة عشرة ضريبة موحدة مقدارها خمسون بالمئة (  $50\%$  ) من الأرباح الصافية التي تجنيها كل منهما وفقاً لما هو محدد فيما يلي ، الا انه يجب ان تحصل الحكومة اتاوتها البالغة ( ١٢٥٥ ) بالمائة في أية سنة ضريبة بغض النظر عن النتائج المالية التي توصلت اليها كل من السلطة واينا .

تحسب الارباح الصافية المذكورة آنفاً بالنسبة لكل من السلطة واينا على حدة واية مبالغ من هذا النوع تدفعها الواحدة منهما تكون مستقلة عن المبالغ التي تدفعها الاخرى ولا تؤثر عليها .

٣ - لاجراء حساب و الأرباح الصافية ، يحسب الدخل الاجمالي الحاصل من مبيع البترول المنتج بموجب هذه الاتفاقية على اساس الاسعار المعلنة المطبقة .

ولتعيين الربيع الصافي لكل من السلطة واينا يحق لكل من الفريقين ان يطرح من دخله الاجمالي المصاريف التالية :

أ ( الربيع المدفوع بموجب المادة السادسة عشرة من هذه الاتفاقية .  
ب ( جميع المصاريف المعقولة التي قد يدفعها او يتكبدها كل فريق بالنسبة للعمليات المشمولة بهذه الاتفاقية والتي تعتبر ، حسب المبادئ الحسابية السليمة ، مصاريف عادية وضرورية لانتاج الدخل .

ج ( استهلاك الموجودات الثابتة والمقولة محسوبة بالنسب السنوية التالية :-

- للآلات والمعدات اثنا عشر ونصف بالمائة (  $12.5\%$  ) .

- للسيارات عشرون بالمائة (  $20\%$  ) .

- للأبنية خمسة بالمائة (  $5\%$  ) .

- للبنود الاخرى عشرة بالمائة (  $10\%$  ) .

- لحساب الاستهلاك تستعمل طريقة الخط المستقيم مع اھمال قيمة المخلفات .

تسرد النفقات الرأسمالية بنسبة ١٠ ٪ بالسنة . الا ان نفقات التقيب بما في ذلك النفقات الجيولوجية والجيوفيزيائية والآبار الاختيارية الجافة وكذلك المصاريف الادراية والعامة المقيدة على عمليات التقيب ، تسرد اعتباراً من موعد اقضاء السنة الضريبية الكاملة الثالثة التي تلي الانتاج التجاري ونسبة اثنا عشر ونصف بالمائة (  $12.5\%$  ) سنوياً .

٤ - عند حساب الارباح الصافية لكل من السلطة واينا لا تطرح من دخلهما الاجمالي الضرائب الاجنبية التي دفعها او تكبدها كل فريق على دخله الناشئ من عملياته بموجب هذه الاتفاقية .

هكذا حدد الأصل

٥ - على الرغم من الاعفاء المذكور في الفقرة (١) من هذه المادة تدفع السلطة واينا أية رسوم واجور معقولة وعامة لقاء خدمات توديعها السلطات الحكومية ببناء على طلبها او توديعها للجمهور بشكل عام ، كرسوم المياه والرسوم الصحية والمجاري وكذلك الضرائب التي لا تميز فيها والأجور التي لها صفة الشمول مثل رسوم الطوايع الاميرية ورسوم التسجيل المدني والتجاري ورسوم تسجيل الاختراعات وحقوق النشر .

٦ - يحق للموظفين الاجانب الذين تستخدمهم السلطة او اينا او جويوبك او المقاولون للعمليات المشمولة بهذه الاتفاقية ان يستوردوا ويصدروا امتعتهم الشخصية وأثاث بيوتهم ولوازمهم المنزلية وسيارة ركاب واحدة كل اربع سنوات لكل موظف دون أية رسوم جمركية او ضرائب الا ان هؤلاء الموظفين الأجانب يخضعون للأحكام الضريبية النافذة المفعول من وقت لأخر في المملكة الاردنية الهاشمية فيما يتعلق بدخلهم الشخصي .

#### المادة الثامنة عشرة

##### الدفاتر الحسابية والسجلات والتقارير

١ - تحتفظ كل من « السلطة » واينا وجويوبك في مقر عملها الرئيسي في الأردن بدفاتر حسابية بموجب الاساليب الحسابية المقبولة والمستعملة عادة في صناعة البترول وكذلك بالدفاتر والسجلات الاخرى التي قد تكون ضرورية لبيان الاعمال التي تتم بموجب هذه الاتفاقية ، بما في ذلك كمية وقيمة جميع البترول المنتج والمختر .

٢ - يجب ان تكون الدفاتر الحسابية المذكورة اعلاه والدفاتر والسجلات الاخرى متوفرة في جميع الأوقات المعقولة للتفتيش عليها من قبل ممثلي الحكومة المفوضين رسمياً .

٣ - تدون المبالغ في الدفاتر والحسابات الرئيسية بالدولارات الاميركية و/ او بالعملة الاردنية .

٤ - تقدم جويوبك للسلطة الحكومية المختصة خلال ثلاثة اشهر بعد نهاية كل سنة تقريراً مفصلاً عن العمليات التي أجرتها في بحر تلك السنة في منطقة الامتياز مع الخرائط والاحصاءات . وينبغي عليها ايضاً ان تزود السلطة المذكورة بالمعلومات والبيانات والدراسات والتحريات والتقارير التفصيلية المتعلقة بتطوير وإنتاج الحقول المكتشفة في المنطقة المشمولة بالاتفاقية . يجب ان تقدم كافة مثل هذه المعلومات خلال فترة معقولة لا تتجاوز ثلاثة اشهر .

#### المادة التاسعة عشرة

##### وتدقيق الحسابات

جميع الحسابات المذكورة والمنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة الثامنة عشرة يجب ان تدقق سنوياً من قبل مجلس مؤلف من لاجهي حسابات تعين السلطة احدثهما وتعين اينا الآخر . وعلى هذا المجلس ان يقدم باعداد تقرير شامل عما يجده .

يعد التقرير لكل سنة شمسية ( سنة شمسية غريغورية ) ويقر ويصادق على دقة اجراءات التمويل والمحاسبة للاعمال المنجزة .  
يقدم التقرير للسلطة ولأينا للموافقة عليه قبل اليوم الحادي والثلاثين من شهر آذار من السنة التالية .  
واذا اثار احد الفريقين أي اعتراض على التقرير خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلامه يخال الأمر لخبراء بموجب احكام المادة الثامنة والعشرين من هذه الاتفاقية .

#### المادة العشرون

##### استعمال الاراضي والمياه والمواد الاخرى

١ - تقدم الحكومة بدون مقابل جميع الاراضي وحقوق اشغالها واستعمالها التي قد تحتاجها السلطة وأينا لأجل عملياتهما ، ولكن يشترط في تلك الاراضي التي تلزم لاجل اغراض العمليات المشمولة بهذه الاتفاقية وحقوق اشغالها واستعمالها اذا كانت واقعة خارج المنطقة المشمولة بالاتفاقية ان توضع تحت تصرف السلطة واينا بناء على ترخيص خاص او تراخيص خاصة تعطى بدون مقابل ، مادامت تلك العمليات قائمة . على انه اذا تم الحصول على الاراضي اللازمة من مالكن خاصين سواء كانت هذه الاراضي داخل منطقة الاتفاقية او خارجها او اذا كانت الحكومة تستعمل تلك الاراضي بصورة مباشرة او غير مباشرة . فان السلطة واينا تدفعان للمالك او للحكومة قيمة تلك الاراضي حسب سعر السوق المعقول او بدل ايجار معقول عنها . وتتحاشى السلطة واينا ما أمكن احداث أي ضرر بالمرزوعات الكائنة على سطح الأرض او بالاراضي المزروعة او القابلة للزراعة المملوكة من قبل الاهالي او التي تخص الحكومة ويشغلها فريق ثالث بصورة مؤقتة بموافقة الحكومة وعلى مسؤوليتها . واذا احدثت أية عمليات تقوم بها السلطة واينا ضرر السطح أية من تلك الاراضي او اطلقت المرزوعات الكائنة عليها او حالت دون استفادة مالكيها او شاغلها منها فان السلطة واينا تعوضان فوراً الخسارة التي يتكبدها ذلك المالك او المقيم . وفي حالة سحب المياه من الآبار أو الجداول أو الأنهر فيجب الا تشكل الكميات المسحوبة تعديلاً على حقوق السكان المحليين .

٢ - يحق للسلطة ولاينا ايضاً ان تاخذ أو تستعمل بدون مقابل أية كميات من المياه العائدة للحكومة والتي تلزم لعملياتها ، ولكن بشرط عدم الحاق الضرر بالاستهلاك المنزلي أو الري أو الملاحاة او حرمان الماشية من كميات المياه اللازمة لها بصورة معقولة .

٣ - يحق للسلطة ولاينا ان تحصلا بدون مقابل على ما يحتاجانه من حجارة وخصب وغيرها من المواد المماثلة اللازمة لعملياتهما اذا كانت هذه المواد ملكاً للحكومة .

٤ - تقدم الحكومة في جميع الأوقات مساعدتها ومساعدات وزاراتها ودوائرها المختلفة من أجل تسهيل العمليات المشمولة بهذه الاتفاقية . ويحق للسلطة ولأينا ان تستعملوا شبكة النقل والمراسلات القائمة وان تنشأ شبكتها الخاصة بهما اذا لزم الأمر ولكن مع مراعاة القوانين والانظمة الاردنية الخاصة بذلك .

هكذا عند الأصل



## المادة الحادية والعشرون

## اولوية الاردنيين في التوظيف والتدريب

١ - تتمتع جويوبك بأن تعطي الأولوية للأردنيين في التوظيف وذلك بالنسبة لجميع الوظائف على اختلاف فئاتها وتصنيفاتها وسواء كانت فنية او غير فنية . يجب عدم استخدام الموظفين الاجانب الا في الوظائف التي لا تجد جويوبك بين الاردنيين من يتمتعون بالمؤهلات والخبرات اللازمة لها .

٢ - تضع جويوبك بالشاور مع السلطة وتنفذ برنامج تدريب تخصصي لموظفيها الاردنيين في مختلف نواحي صناعة البترول بما في ذلك اعمال الاشراف وذلك اما في موقع العمل او في يوغوسلافيا ويسلم الموظفون الاردنيون تدريجياً مهاماً تتفق مع تخصص كل واحد منهم .

## المادة الثانية والعشرون

## ترجيل رأس المال الى الخارج ومراقبة النقد الاجنبي واسعار التحويل

تتمتع اينا بالحقوق والامتيازات التالية ، وكذلك بالالتزامات ، المتعلقة باستيراد وتصدير رأس مالها ، والتحويلات الأجنبية والارباح المتعلقة بنشاطاتها بموجب هذه الاتفاقية .

١ - تحول اينا للأردن ، بواسطة بنك مرخص ، عملات اجنبية قابلة للتحويل او اية عملة اخرى مقبولة لدى البنك المركزي الاردني ، وذلك لتوفير احتياجاتها من الدنانير الأردنية .

٢ - يحق لاينا اذا ما ارادت ، وفي الوقت الذي تريده ، ان تعيد تصدير المعدات واية مواد اخرى كانت قد استحضرت للاستعمال المؤقت في الاردن ، معفاة من جميع الرسوم والضرائب الحكومية .

٣ - يحق لاينا ان تحتفظ بحصيلة مبيعاتها ، وان تستعملها في الخارج الى الحد الذي تريد فيها هذه الحصيلة عن احتياجات اينا من الدنانير الأردنية .

٤ - على البنك المركزي الاردني ان يصرح لاينا بشراء العملات الأجنبية في الاردن الى المدى الذي تكون فيه اينا قد حققت حيازة دنانير اردنية من مبيعاتها وعملياتها داخل الاردن . وكذلك من التحويلات التي ترددها من الخارج .

٥ - تكون اسعار التحويل من الدنانير الاردنية واليها هي الاسعار التي يقرها البنك المركزي الاردني في اليوم الذي يجري فيه التحويل .

٦ - يحق لاينا ان ترحل ليوغوسلافيا استثمارات رأس مالها بما في ذلك الموجودات الرأسمالية التي احضرت للأردن ، وارباحها ، وارباحها من الاسهم ، وكذلك الاستهلاك الناتج عن عملياتها في الاردن ، ويكون مفهوماً ان حصيلة مبيعاتها المحتفظ بها في الخارج تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا الترحيل .

٧ - تكون قروض اينا للسلطة والمبالغ التي تسدها السلطة لأينا بدولارات الولايات المتحدة الاميركية .

٨ - على اينا ان تدفع الاتاوة والضرائب المستحقة للحكومة بموجب الاتفاقية بعملية قابلة للتحويل اذا اختارت الحكومة ان يكون الدفع لها نقداً . ويجوز لأينا ان تستعمل حصيلتها من مبيعات البترول بالدنانير الأردنية في القيام بمثل هذه المدفوعات .

٩ - يسمح البنك المركزي الاردني للأجانب الذين تستخدمهم اينا والسلطة وجويوبك ان يحولوا بالعملة الأجنبية وفورائهم لغاية خمسين بالمائة ( ٥٠٪ ) من رواتبهم التي يقبضونها بالدنانير الأردنية .

١٠ - جميع معاملات العملات الأجنبية المتعلقة بأينا والسلطة وجويوبك تكون خاضعة لأحكام قوانين مراقبة العملات الأجنبية وللأظمة الداخلية والأنظمة الاخرى المعمول بها من وقت الى آخر في الاردن ، ما لم تنص هذه الاتفاقية على خلاف ذلك .

## المادة الثالثة والعشرون

## الغاز الطبيعي

يجب المحافظة على الغاز الناتج من العمليات المشمولة بهذه الاتفاقية الى اقصى حد ممكن تسمح به الظروف وفقاً لافضل الطرق التي يقتضيها التشغيل السليم والمستمر للأبار المنتجة للزيت والغاز على السواء . ويجب الا يحرق الغاز الا بالقدر الذي يتفق مع الاساليب الجيدة لاستثمار البترول المتبعة بصورة عامة في صناعة البترول الا اذا تم ذلك بأذن مسبق من الحكومة على ان لا يحجب ذلك الاذن بشكل معقول .

على السلطة وأينا وجويوبك ان يبدلوا عناية خاصة في استعمال الغاز الطبيعي على نحو اقتصادي الى اقصى حد ، وان يدرسوا هذه المشكلة ويقدموا مقترحات للحكومة بخصوص استثماره .

والى الحد الذي يتوفر فيه فائض من الغاز الطبيعي الذي لا تحتاجه السلطة وأينا وجويوبك ولا تستعمله في عملياتها او تبيعه او تعالجه في معامل تصنيع الغاز الطبيعي او في أية معامل صناعية اخرى للمعالجة فائضه يحق للحكومة ان تستعمل ذلك الغاز او تنصرف به كما تشاء ، ومن المفهوم ان ذلك الفائض من الغاز هو ملك خاص للحكومة .

## المادة الرابعة والعشرون

## الاسعار المعلنة

تنشر السلطة وأينا الاسعار المعلنة لكل مركز تصدير ويجب ان تكون الاسعار المعلنة عادلة ومنصفة . السعر المعلن لنوعية وكمية معينة من الزيت الخام يجب ان يقرر بين وقت وآخر من قبل السلطة وأينا استناداً للمبادئ التجارية المتبعة بشكل عام في منطقة الشرق الأوسط وفي المملكة الاردنية الهاشمية والتي بموجبها تعرض السلطة وأينا للبيع زيتاً خاماً من تلك النوعية والكمية والمشتريين .

هكذا منه اصل

## المادة الخامسة والعشرون

## ملكية الممتلكات القائمة في المنطقة عند انتهاء الاتفاقية

على السلطة وأينا مباشرة أو بواسطة جويوبك القائم بعملها ان يبقيا بحالة جيدة ، مع مراعاة الاستعمال والاستهلاك العادي ، جميع الممتلكات المنقولة وغير المنقولة . وتمنح السلطة وأينا عند انتهاء هذه الاتفاقية مدة ستة ( ٦ ) أشهر لتزيلا من المنطقة جميع الممتلكات المنقولة ، على ان يكون للحكومة الحق في شراء هذه الممتلكات بقيمتها الدفترية اذا رغبت في ذلك .

## المادة السادسة والعشرون

## حق الاستيلاء

١ - في حالات الطوارئ الوطنية الناجمة عن الحرب أو الاحتمال الوشيك لوقوعها ، أو عن أسباب داخلية ، يحق للحكومة ان تستولي على كل أو بعض انتاج اية منطقة استثمار من المناطق المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ، وان تطلب من السلطة ومن أينما ان تريدا ذلك الانتاج الى اقصى حد ممكن . كما يحق للحكومة ان تستولي على حقل البترول نفسه ، وعند الضرورة على المامل التي تقوم بمعالجة البترول وعلى المصافي ان وجدت .

٢ - لا يصبح الاستيلاء نافذاً في أية حالة ، الا بعد استدعاء السلطة وأينا أو تمثيلهما بموجب كتاب مسجل مع الاشعار بالاستلام لبدء وجهه نظرهم بشأن هذا الاستيلاء .

٣ - يتم الاستيلاء على الانتاج بموجب قرار وزاري . اما الاستيلاء على حقل بترول أو على أي معمل لمعالجة البترول أو تكريره فانه يتم بموجب مرسوم ملكي يبلغ حسب الأصول للسلطة ولأينا .

٤ - في حالة أي استيلاء يقع طبقاً لما سبق ذكره تقوم الحكومة بتعويض السلطة وأينا تعويضاً كاملاً عن المدة التي يستمر طواها الاستيلاء بما في ذلك كافة الاضرار الناجمة عن هذا الاستيلاء .

## المادة السابعة والعشرون

## القرة القاهرة

١ - تعفي السلطة وأينا ، أو أي منهما ، من المسؤولية عن أي تخلف أو تأخير في إداء التزام من الالتزامات المقررة في هذه الاتفاقية ، اذا كان سببه القرة القاهرة ، وفي حدودها . وتضاف مدة ذلك التخلف أو التأخير ، والمدة التي قد تلزم لأصلاح أي ضرر حدثت خلال ذلك التأخير ، الى المدة المقررة في هذه الاتفاقية لاداء الالتزام المذكور وأي التزام مترتب عليه ، وإلى المدة المحددة لهذه الاتفاقية .

٢ - يقصد بمباراة القرة القاهرة في هذه المادة أي امر أو نظام أو تعليمات صادرة عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ، سواء انشئت في شكل قانون أو غير ذلك ، وما يحدث قضاء وقبرا والوفرة والحرب والحريق والفيضانات وأي سبب آخر يخرج عن سيطرة السلطة وأينا .

أو أي منهما ، سواء كان مماثلاً للأسباب السالفة الذكر أو غير مماثل لها ، على انه ليس فيما تحتويه هذه المادة ما يلزم السلطة وأينا ان تخضع لمطالب نقابات العمال أو لمطالب موظفيها التي ترى انها غير معقولة .

٣ - مع عدم الاخلال بالاحكام المذكورة فيما تقدم ، وما لم ينص على خلاف ذلك في هذه الاتفاقية لا تتحمل الحكومة أية مسؤولية كانت ازاء السلطة وأينا أو أي منهما عن أي ضرر أو تقييد أو خسارة تنشأ نتيجة لحالة من حالات القرة القاهرة ، فيما عدا القرة القاهرة التي يكون سببها امراً أو نظاماً أو تعليمات صادرة عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

## المادة الثامنة والعشرون

## تقديم المنازعات للخبراء

يحق للفرقاء في هذه الاتفاقية ان يقدموا جميع منازعاتهم الناشئة عن الاتفاقية الحالية أو المتعلقة بها لخبراء محايدين لا بداء رأيهما أو لتدخلهما بغية التوصل الى حل ودي ، وذلك قبل تقديم هذه المنازعات للجنة التحكيم .

تبدأ اجراءات التوفيق بأشعار خطي صادر عن الفريق المتقدم بالطلب للفريق الآخر .

يعين خبيران باتفاق الفرقاء خلال خمسة عشر ( ١٥ ) يوماً من تاريخ استلام الاشعار ويشعر الفرقاء الخبيرين بالاشتراك فيما بينهم بتعيينهما وبالموضوع مدار البحث . ويزود الفرقاء الخبيرين بجميع الايضاحات اللازمة والتسهيلات الاخرى حسب احتياجهما اليها بغية ابداء رأيهما أو تدخلهما .

على الخبيرين ان يقدموا تقريراً يقترحان فيه حلاً مدعوماً ببيانات تناسب موضوع النزاع ان سلموا نسخة عنه لكل من الفرقاء خلال شهرين من تاريخ الاشعار .

اذا فشل الخبيران في الاتفاق وفي ابداء رأيهما خلال شهرين بحال الموضوع المتنازع عليه الى مجلس تحكيم .

لا يكون الحل الذي يقترحه الخبيران ملزماً لكافة الفرقاء اذا لم يوافق عليه خلال ثلاثين ( ٣٠ ) يوماً من تاريخ تسليمه .

اذا لم يقبل احد الفرقاء رأي الخبيرين والحل المقترح بحال الموضوع المتنازع عليه الى مجلس تحكيم .

## المادة التاسعة والعشرون

## التحكيم

١ - جميع المنازعات الناشئة عن الاتفاقية الحالية أو المتعلقة بها تجري تسويتها نهائياً من قبل مجلس تحكيم يتألف من ثلاثة محكمين .

تبدأ اجراءات التحكيم بأشعار خطي يسلم من قبل الفريق المتقدم بطلب التحكيم الى الفريق الآخر . ويعتبر تاريخ استلام هذا الاشعار هو تاريخ ابتداء اجراءات التحكيم .

هكذا منه الأصل

٢ - يعين كل من الفريقين محكماً خلال ثلاثين ( ٣٠ ) يوماً من بدء الاجراءات ويعين المحكمان محكماً يكون رئيساً للمجلس .

٣ - اذا لم يعين احد الفريقين محكماً خلال ثلاثين ( ٣٠ ) يوماً من بدء السير في القضية ، يجوز للفريق الاخر ان يطلب تعيين مثل هذا المحكم من قبل رئيس المحكمة الفدرالية في لسوزان ، سويسرا ، ( او في حالة غيابه من قبل اعلى القضاء مرتبه في المحكمة المذكورة ) .

٤ - في حالة ما اذا منع اي من المحكمين ، لاي سبب من الاسباب ، من القيام بواجباته ، او في حالة استقالته او تركه واجباته دون اداها ، يجب تعيين بديل عنه خلال ثلاثين يوماً مسن تاريخ حدوث المنع او الاستقالة او الترك و / او القرار بالكيفية المبينة في الفقرتين ( ٢ ) و ( ٣ ) من هذه المادة .

٥ - اذا منع المحكم الثالث ، لاي سبب من الاسباب ، من القيام بواجباته ، او في حالة استقالته او تركه واجباته دون اداها يختار بديل عنه او يعين بالكيفية المحددة اعلاه .

٦ - يجب ان لا يكون المحكم الثالث من مواطني الاردن او يوغسلافيا او من المقيمين في اي من هذين البلدين ، كما يجب ان لا يكون في خدمة مؤسسات اي منهما .

٧ - يتم تحديد مكان التحكيم والاجراءات من قبل المحكمين وفي حالة فشلهم في الوصول الى اتفاق يحدد رئيس مجلس التحكيم مكان الاجراءات هذه .

٨ - يصدر حكم المحكمين بموافقة الاغلبية .

٩ - يجب ان لا يمنع او يعرقل ، باية حال ، غياب اي من الفريقين في التحكيم او تخلفه عن الحضور ، السير باجراءات القضية . وفي مثل هذه الحالة يحق لمجلس التحكيم ان يصدر حكمه غيابياً ، ويكون للحكم المذكور نفس المفعول القضائي الكائن له فيما لو كان صادراً بحضور الفريقين .

١٠ - يجب ان لا تتوقف العمليات التي يجري القيام بها بموجب هذه الاتفاقية بانتظار صدور قرار او حكم .

١١ - تقرر تكاليف التحكيم بناء على تقدير مجلس التحكيم .

١٢ - تبقى احكام هذه الاتفاقية المتعلقة بالتحكيم سارية المفعول حتى عند انتهاء هذه الاتفاقية .

١٣ - يؤكد القراء المختصين بهذه الاتفاقية ان قرارات مجلس التحكيم كما وصفت اعلاه تكون سارية المفعول في كل من الاردن ويوغسلافيا .

## المادة الثلاثون

## القوانين والانظمة

الاتفاقية والعمليات التي يجري القيام بها بموجبها تكون خاضعة للقوانين والانظمة والتعليمات الادارية المعمول بها في الاردن بين حين وآخر ، ويشترط في ذلك ان أي قانون او نظام او تعليمات ادارية والتي قد تتعارض كلياً او جزئياً مع احكام هذه الاتفاقية تكون ، الى المدى الذي يصل اليه مثل هذا التعارض ، عديمة المفعول فيما يختص باحكام هذه الاتفاقية .

## المادة الحادية والثلاثون

## حق التنازل

باستثناء ما نص عليه في هذه الاتفاقية لا يجوز للسلطة وايضا ان تنازل لشخص او شركة ، ليس ليست طرفاً في هذه الاتفاقية عن كل ، او جزء من ، حقوقهما او التزاماتهما او حصصهما بموجب هذه الاتفاقية دون الحصول على موافقة الحكومة الخطية .

ومع ذلك يجوز للسلطة او ايها ، دون موافقة الحكومة المسبقة او دون اشعارها ، ان تنازل عن كل ، او جزء من حصتها التي حصلت عليها بموجب هذه الاتفاقية لاية شركة تديرها وتتحكم فيها السلطة او ايها ، او لاية شركة تتحكم السلطة او ايها بطريقة مباشرة بما لا يقل عن خمسين بالمائة ( ٥٠ ٪ ) من اسهمها الممتازة التي لها حقوق تصويت كاملة .

ويجب على الشخص او الشركة المتنازل له / لها ان يبرز / تبرز بينة معقولة على مقدرة ٪ مقدرتها المالية والتقنية .

ويجب ان تتضمن وثيقة التنازل احكام تبين بدقة ارتباط الشخص المتنازل له بجميع شروط هذه الاتفاقية . واية تنازلات تتم بموجب هذه المادة تكون معفاة من أية ضرائب انتقال ملكية او مكوس او رسوم استيراد مهما كان نوعها .

## المادة الثانية والثلاثون

## الملاء الاكفاء والمكاتب

١ - على ايها ان تعهد بادارة عملياتها في الاردن لمدير ومساعد مدير فنيين اكفاء . ويجب ابلاغ الحكومة باسماء هؤلاء المدراء عند تعيينهم .

٢ - على ايها والسلطة ان تحتفظ بمكاتب في الاردن ويجري اشعار الحكومة بعنوان مثل هذه المكاتب وباي تغيير لهذه العناوين .

٣ - جميع المستندات والتقارير والمعلومات والاعلانات والاشعارات والمراسلات التي تصدر بموجب هذه الاتفاقية يتم اشرافها باللغة الانكليزية .

٤ - جميع المخططات والخرائط والمقاطع والتقارير والسجلات والتبوير والمعلومات والارقام العلمية والفنية واية معلومات اخرى مشابهة لها ومتعلقة بالعمليات بموجب هذه الاتفاقية يجب ان تعامل على أساس من السرية والكتمان ويجب ان لا تفتش الا بموافقة السلطة وايها .



٥ - يكون للموظفين التابعين لأبنا الحرة في دخول الاراضي الاردنية والبقاء فيها والسفر في داخلها ومغادرتها ، على ان يكون ذلك خاضعاً للأظمة الاردنية المتعلقة بذلك ، كما يكون لهم الحرية ان يعملوا لحساب ابنا وجويوبك وان يحصلوا على تصريح عمل دون أي تأخير .

## المادة الثالثة والثلاثون

## وضع الفريقين

١ - تكون الحقوق والواجبات والالتزامات والمسؤوليات المتعلقة بابنا والسلطة منفصلة وليست متصلة او جماعية تضامنية ، ولا تشكل هذه الاتفاقية شركة او مؤسسة او شراكة من أي نوع .

٢ - تكون ابنا خاضعة لقوانين يوغسلافيا حيث اسست ، وذلك بالنسبة لوضعها القانوني او تكوينها وتنظيمها وعقد تأسيسها وانظمتها الداخلية وحمل اسمها وادارتها وملكيته ، كما وان مكتبها الرئيسي في يوغسلافيا .

## المادة الرابعة والثلاثون

## لغة النص

نظمت هذه الاتفاقية باللغتين العربية والانكليزية ، وكلا النصين يكونان على مستوى واحد بالنسبة لصلاحيتهما القانونية ، وفي حالة حدوث نزاع حول الجوانب من الجوانب او لمجلس التحكيم يجب ان توضع جميع النصوص امام اللجنة او المجلس ( ايهما يكون ) التي / الذي عليها / عليه ان تفسر / يفسر قصد الفريقين من جميع النصوص الا انه اذا وجد أي اختلاف بين النصين بالنسبة لحقوق وواجبات الفريقين في هذه الاتفاقية يكون النص الانكليزي هو السائد حيث ان الانكليزية هي اللغة السائدة في صناعة الزيت .

## المادة الخامسة والثلاثون

## تاريخ النفاذ

يكون تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية هو تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية ، وذلك بعد مصادقة الحكومة عليها .

واشهاداً على ذلك وقعت هذه الاتفاقية حسب الاصول من قبل الفرقاء المعنيين بها في التاريخ المبث في مستهلها .

بالتبابة عن :-

ابنا - اندرستريا نافتا ، زغرب	سلطة المصادر الطبيعية الاردنية	حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
اثني مليكوفيتش	عمر عبد الله دحقان	بهجت التلهوني
المدير العام	نائب الرئيس	رئيس الوزراء ورئيس سلطة المصادر الطبيعية الاردنية

## الملحق « أ »

## وصف الحدود

مرفقة طياً خارطة بمقياس ١ الى ٧٥٠,٠٠٠ مبنية عليها المنطقة المشمولة والمعنية في هذه الاتفاقية والتي اوصفها كما يلي :-

معتدين نظام جرينوتش لخطوط الطول والعرض ، ومبتدئين بالنقطة ( ١ ) الواقعة في ٣٠° ١٨' شمالاً على خط العرض والواقعة تقريباً في ٤٠° ٣٧' شرقاً على خط الطول : ومنها تمتد خط باتجاه الغرب الى النقطة ( ٢ ) الواقعة في ١٧° ٣٠' شمالاً على خط العرض والواقعة في ٤٩° ٣٦' شرقاً على خط الطول : ومنها تمتد خط باتجاه الشمال الى النقطة ( ٣ ) الواقعة في ٤٠° ٣٠' شمالاً على خط العرض وفي ٤٩° ٣٦' شرقاً على خط الطول ومنها الى النقطة ( ٤ ) الواقعة في ٤٠° ٣٠' شمالاً على خط العرض و ٣٠° ٣٦' شرقاً على خط الطول : ومنها الى النقطة ( ٦ ) الواقعة في ٥٠° ٣٠' شمالاً على خط العرض و ٢٣° ٣٦' شرقاً على خط الطول : ومنها الى النقطة ( ٧ ) الواقعة في ٣٤° ٣١' شمالاً على خط العرض و ٢٣° ٣٦' شرقاً على خط الطول : ومنها الى النقطة ( ٨ ) الواقعة في ٣٤° ٣١' شمالاً على خط العرض و ١٩° ٣٦' شرقاً على خط الطول : ومنها الى النقطة ( ٩ ) الواقعة في ٥٢° ٣١' شمالاً على خط العرض و ١٩° ٣٦' شرقاً على خط الطول : ومنها تمتد خط باتجاه الشرق الى النقطة ( ١٠ ) الواقعة في ٥٢° ٣١' شمالاً على خط العرض و ٤١° ٣٦' شرقاً على خط الطول : ومنها الى النقطة ( ١١ ) الواقعة في ٥١° ٣١' شمالاً على خط العرض و ٤١° ٣٦' شرقاً على خط الطول : ومنها الى النقطة ( ١٢ ) الواقعة تقريباً في ٣٣° ٣١' شمالاً على خط العرض و ١٦° ٣٧' شرقاً على خط الطول : ومنها تمتد خط ليتقاطع مع الحدود الاردنية السعودية : ومنها على امتداد الحدود المذكورة الى النقطة ( ١٤ ) الواقعة في ٣٠° ٣١' شمالاً على خط العرض و ٢٨° ٣٠' شرقاً على خط الطول : ومنها الى النقطة ( ١٥ ) الواقعة في ٢٨° ٣٠' شمالاً على خط العرض و ٢٠° ٣٨' شرقاً على خط الطول : ومنها الى النقطة ( ١٦ ) الواقعة في ٢٠° ٣٠' شمالاً على خط العرض و ٤١° ٣٧' شرقاً على خط الطول : ومنها نعود الى النقطة ( ١ ) التي هي نقطة البداية .

هكذا عند الأصل

## الملاحق « ب »

عقد تأسيس شركة البترول الاردنية اليوغوسلافية

( جويويك )

## المادة الاولى

تؤسس بموجب هذا شركة مساهمة خاصة اردنية وذلك بناء على ترخيص من الحكومة وطبقاً لاحكام عقد التأسيس هذا والاتفاقية المشار اليها فيما يلي .  
وتخضع الشركة لجميع القوانين والأنظمة المرعية في المملكة الاردنية الهاشمية ( الاردن ) الى المدى الذي لا تتعارض فيه تلك القوانين والأنظمة مع احكام عقد التأسيس هذا والاتفاقية المشار اليها فيما يلي .

## المادة الثانية

يطلق على الشركة اسم « شركة البترول الاردنية اليوغوسلافية » ويختصر هذا الاسم بكلمة « جويويك » .

## المادة الثالثة

يكون المكتب الرئيسي لهذه الشركة في عمان ، الاردن .

## المادة الرابعة

الغرض من الشركة هو القيام ، نيابة عن السلطة وايضا ولحسابها بتنفيذ وإدارة العمليات اللازمة بموجب الاتفاقية الموقعة بتاريخ ١٩٦٨/٣/٨ بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وبين السلطة وايضا ، وهي العمليات البترولية في المساحة او المساحات المحددة في الملحق « أ » للاتفاقية المذكورة والمعمول بها بموجب القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٨ المنشور في الجريدة الرسمية العدد رقم ٢٠٨٥ تاريخ ١٩٦٨/٤/١ .  
ولا يجوز للشركة ان تقوم بآية اعمال او تباشر اي نشاط خارج نطاق العمليات المذكورة .

## المادة الخامسة

راسمال الشركة المرخص به هو عشرة آلاف ( ١٠,٠٠٠ ) دينار اردني مقسمة الى الف سهم عادي وهي اسهم متساوية في حق التصويت ومدفوعة بالكامل وغير قابلة للتحويل .  
تدفع كل من السلطة وايضا قيمة نصف (  $\frac{1}{2}$  ) اسهم راسمال الشركة وتحفظ بها وتملكها طيلة اجل الاتفاقية المشار اليها آنفاً . على أنه في حال قيام السلطة او ايها بتحويل كافة حقوقها او ملكيتها او حصتها او جزءاً من حصتها في الملكية الكاملة لتلك الاتفاقية ، يحق للفريق الذي قام بالتحويل او التنازل ان يتحول او يحول جزءاً من اسهم راسمال الشركة وفي هذه الحالة يتوجب على الفريق المحيل او المتنازل ( وعلى ورثته والمحول اليهم ) ان يحول او يتنازل عن حصة في اسهم الشركة مساوية للنسبة المتوية مسبقاً بالملكية المتعلقة بهذه الاتفاقية التي تم تحويلها او التنازل عنها .

## المادة السادسة

لا تملك الشركة اي حق او ملكية او حصة في الاتفاقية المشار اليها آنفاً او بموجبها . ولا في أية رخصة تطويرية تنشأ بموجب تلك الاتفاقية ، ولا في أي بترول يستخرج من اية قطعة تنقيب أو منطقة استثمار تنشأ بموجب تلك الاتفاقية ، ولا في اي من الموجودات او المعدات او الممتلكات الاخرى التي يتم الحصول عليها او استعمالها فيما يتعلق بتلك الاتفاقية ، ولا تكون الشركة ملزمة بصفتها اصيلاً بتمويل او تأدية اي من الواجبات او الالتزامات المترتبة على السلطة او ايها بموجب الاتفاقية المذكورة .

## المادة السابعة

لا تتسلم الشركة او تتفق سوى الاموال التي تزود بها او تقدم لها ، بما في ذلك ما تدفعه كل من السلطة وايضا سداداً لحصة كل منهما في رأس المال ، وذلك لغرض القيام بالعمليات المنصوص عليها في لاتفاقية المشار اليها آنفاً .

ولا يجني الشركة اي ربح من اي مصدر كان .

## المادة الثامنة

يكون للشركة مجلس ادارة مؤلف من ثمانية ( ٨ ) اعضاء تعين ايها اربعة منهم وتعين السلطة الاربعة الاخرين .

ويرأس احد الاعضاء مجلس الادارة ويشغل في الوقت ذاته منصب المدير التنفيذي للشركة .

ويجري اختيار الرئيس الذي يقوم بمهام المدير التنفيذي من بين الاعضاء الممثلين لايها الى الوقت الذي تكون فيه ايها قد استردت الاموال المستثمرة .

في الوقت الذي يكون فيه ممثل ايها رئيساً لمجلس الادارة ومديراً تنفيذياً يكون أحد ممثلي السلطة نائباً لرئيس المجلس ونائباً للمدير التنفيذي والعكس بالعكس .

وبعد تلك المدة يجري اختيار الرئيس الذي يقوم بمهام المدير التنفيذي لمدة سنتين تارة من بين الاعضاء الممثلين للسلطة وتارة من بين الاعضاء الممثلين لايها في مجلس الادارة . ويكون اول رئيس احد ممثلي السلطة .

## المادة التاسعة

يكون اجتماع مجلس الادارة صحيحاً اذا حضرته اغلبية الاعضاء ، واي قرار يتخذ في اجتماعات المجلس يجب ان ينال موافقة اصوات ستة ( ٦ ) اعضاء او اكثر ، على انه يحق لكل عضو ان ينيب عنه عضواً آخر للتصويت مكانه .

هكذا منه الأصل

## المادة العاشرة

يكون اجتماع الجمعية العمومية للمساهمين صحيحاً اذا مثلت فيها اغلبيّة اسهم راسمال الشركة ، ويجب ان تنال القرارات التي تتخذها الجمعية العمومية موافقة اصوات المساهمين الذين يملكون او يمثلون اغلبيّة اسهم الشركة .

## المادة الحادية عشرة

يضع مجلس ادارة الشركة النظام الخاص بقواعد وشروط استخدام موظفي الشركة ويصدق عليه . ويضع المجلس في الوقت المناسب النظام الداخلي للشركة ويعتبر هذا النظام نافذاً بعد موافقة الجمعية العمومية عليه .

## المادة الثانية عشرة

## مدة الشركة هي ثلاثون عاماً

وفي حال تمديد اجل الاتفاقية طبقاً لما هو منصوص عليه فيها فان اجل الشركة يمدد لفترة تساوي فترة تمديد الاتفاقية . ونحل الشركة وتصفى اذا انتهت الاتفاقية المشار اليها آكفاً لاي سبب من الاسباب المذكورة فيها .

## الملحق « ج »

## اجراءات المحاسبة

١ - تتحمل ابنا لوحدها ، بصفتها القائمة بعمليات مرحلة التفتيق ، وتدفع التكاليف والنفقات التالية ، كما يحق لها اعتبار التكاليف والنفقات التالية ضمن التزامات التفتيق :-

## (أ) نفقات التفتيق

١ . أية ضرائب ورسوم وخدمات تدفع للحكومة او لبيئات حكومية .

## ٢ . العمال

أ ( رواتب واجور مشغلي الآليات والمستخدمين للعمال مباشرة في الاردن في اعمال التفتيق ، بما في ذلك الرواتب والاجور التي تدفع للجيولوجيين والمستخدمين الآخرين المعيّنين بصورة مؤقتة للعمل مباشرة في نشاطات التفتيق .

ب ( علاوات الاعياد الرسمية والعمل والمعيشة والسكن ، وكذلك علاوات اوقات السفر والمكافآت والعلاوات الاخرى التي تشتمل عليها عادة الرواتب والاجور :

ج ( تكاليف الضمان الاجتماعي ( التامين على الحياة ، الأذخار في المستشفيات ، التقاعد عن العمل الخ ) .

## ٣ . المواد والمعدات واللازم

المواد والمعدات واللازم المشتراه او المزودة بما في ذلك تكاليف النقل .

## ٤ . نفقات المستخدمين

تشتمل تكاليف نفقات المستخدمين نفقات سفر المستخدمين وعائلاتهم .

أ ( حين الاستخدام وحين انتهاء العقد .

ب ( للأجازات السنوية .

ج ( للنقل داخل الاردن .

## ٥ . الخدمات

أ ( الخدمات الخارجية ، وتكاليف المستشارين والخدمات الصاقدية والاشياء الضرورية التي تشتري من فريق ثالث .

هكذا حذّر الأصل



ب) استعمال معدات ووسائل القائم بالعمليات . لاجل استعمال اية معدات مملوكة كلياً بحسب عليها القائم بالعمليات معدل اجرة يتناسب مع تكاليف الملكية والتشغيل على ان لا يزيد عن ثلث الاجرة السائدة في حالات مماثلة في منطقة الشرق الأوسط والخدمات المخبرية التي يؤديها القائم بالعمليات كالغاز والمياه ، والعينات الاسطوانية ، وعمليات اعادة وتفسير اشربة الاهتزازات الارضية ( سايز موغراف ) المغناطيسية ، وأية تحاليل وتجارب اخرى سواء تم اداؤها في الاردن او في يوغوسلافيا ، تحسب عليها اجور معتدلة شريطة ان لا تتضمن هذه الاجور أية تكاليف ادارية وان لا تزيد عن الاجور المتأداة التي يتقاضاها مختبر فريق ثالث .

## ٦ . العطل والضرر

جميع التكاليف والنققات اللازمة للاستبدال او الاصلاح او الفقدان الناتج عن الحريق او الفيضانات او العواصف او السرقات او الحوادث او أي سبب آخر لا يتحكم به القائم بالعمليات .

## ٧ . التأمين والمطالبات

تكاليف اية مسؤوليات عامة او اضرار للممتلكات وأي تأمين آخر ضد الاخطار المحتمل وقوعها من قبل القائم بالعمليات و/ او الفرقاء او اي منهم للمستخدمين و/ او للأشخاص الخارجيين حسبما تقرضه قوانين واحكام وانظمة الحكومة الأردنية او حسبما يتفق عليه الفريقان . وعلى القائم بالعمليات ان يقيد على حساب نفقات التفتيش المأثلة المتحصلة من مثل هذا التأمين او هذه المطالبة .

## ٨ . النفقات الادارية غير المباشرة والنفقات العامة

أ) تكاليف جهاز الموظفين والمستخدمين ومصاريف المكتب الرئيسي و/ او المكاتب او الفروع في الاولوية الاخرى والمخيمات في الميدان في الأردن .

ب) التكاليف الادارية غير المباشرة وتكاليف الاشراف التي يتكبدها القائم بالعمليات في يوغوسلافيا والمتعلقة بالقيام بالعمليات في الأردن والتي تشمل الوقت الذي يقضيه الموظف التنفيذي ، والخدمات التي تقدم للحصول على المواد والمعدات واللازم وتوجيهات الدائرة الدولية ، وتقديم المشورة ومراقبة المشروع بكامله والخدمات الاخرى التي تساهم في العمليات بالوقت والمعرفة والخبرة بحسب ، عليها جميعها اجوراً بمعدل ( ٥ ٪ ) خمسة بالمائة من مجموع التكاليف الواردة في البنود ( ١ ) الى ( ٨ ) في أعلاه و ١٠ ٪ في أدناه .

## ٩ . أية مصاريف اخرى

خلاف المصاريف التي شملت او عولجت بالنصوص السابقة التي يتكبدها القائم بالعمليات والالزمة للقيام باعمال التنقيب في الأردن بصورة مناسبة ويتفق عليها الطرفان .

## ١٠ . الاستهلاك الناجم عن الاستعمال

تحسب ضمن التزامات التنقيب قيمة مناسبة مقابل الاستهلاك للمعدات التي تستعمل في أعمال التنقيب الا أنه لا تحسب اية قيمة للاستهلاك بالنسبة لالتزامات التنقيب اذا دفعت قيمة المعدات او دفعت اجور عنها .

## (ب) اساس حساب نفقات التنقيب

## ١ . المواد الموردة

أ) ( تشترى المواد التي يحتاج اليها في عمليات التنقيب او يورد القائم بالعمليات مثل هذه المواد من ما هو موجود في مستودعاته خارج الاردن تقدر اسعارها كما يلي : -

( ١ ) تقدر اسعار المواد الجديدة بسعر الكلفة شريطة ان لا يكون سعر المواد الموردة أعلى من الاسعار العالمية للمواد المشابهة لها في النوع .

( ٢ ) المواد المستعملة والمناسبة للاستعمال تسعر بقيمتها .

ب) تكاليف تخزين المواد واللازم التي يحتاج اليها بعمليات التنقيب ، والتي يخزنها القائم بالعمليات ويحتفظ بها في مستودعات في الأردن بحسب لها ثمن ملائم يحمل على التزامات التنقيب ، واذا اعيدت المواد للمستودع بعد استعمالها في المشروع يقدر القائم بالعمليات قيمتها وتقيد لحساب المستودع . ويعادل حساب التزامات التنقيب حسب قيمة المادة عند ارجاعها للمستودع في الأردن .

## ٢ . كفالة المواد الموردة

لا يكفل القائم بالعمليات المواد الموردة زيادة عن الضمانة التي يتقيد بها الصانع او وكيله ، وفي حالة المواد المعطوبة لا يقيد الثمن الا بعد حصول القائم بالعمليات على التعديلات من الصانعين او من وكلائهم .

## ٢ - نفقات جويوبك

على جويوبك ان لا يتفق الا الأموال التي تقرضها السلطة لاداء بائعها . وتلتزم جويوبك وتلتف بصفتها القائم بالعمليات التكاليف والنققات التالية :

هكذا منه لأصل

## ١. العمل

كلفة اليد العاملة لمستخدمي جيوبك ومستخدمي السلطة او اينسا المعارين والمتدربين لجيوبك تكون كما يلي :-

- أ) الرواتب والاجور والمكافآت واجور العمل الاضافي والعلاوات المستادة الاخرى التي لها علاقة بالرواتب والاجور .  
ب) ما يترتب بالنسبة للضمان الاجتماعي وصندوق تعويض العمال .  
ج) امتيازات المستخدمين كتكاليف المعالجة الطبية والتغذية والسكن في الميدان . ونفقات الخدمات الاجتماعية والترفيهية والتدريب ( عالياً وفي الخارج ) ، وتكاليف النقل والملبس ومعدات السلامة .

٢. المواد والمعدات واللوازم بما في ذلك تكاليف نقلها .

## ٣. الخدمات

تكاليف المستشارين ، والخدمات التعاقدية والمنافع التي يحصل عليها من فريق ثالث بما في ذلك مصادر اينسا والسلطة .

٤. الاضرار والفقدان ، ( كما ورد سابقاً في الفقرة أ(٦) من هذا الملحق ) .

## ٥. التأمين والمطالبات

( كما ورد سابقاً في الفقرة أ(٧) من هذا الملحق ) .

## ٦. المصاريف القضائية ومصاريف تدقيق الحسابات

جميع تكاليف ومصاريف المقاضاة والخدمات القضائية التي تعتبر ضرورية او مستعجلة لحماية المصلحة المشتركة بما في ذلك اتعاب ومصاريف وكيل الدعاوى .

## ٧. اية نفقات

خلافاً لما شمل وعولج في النصوص السابقة وتحملتها جيوبك بتفويض من مجلسها لصالح العمليات المشتركة .

## ٨. عمليات المسؤولية المنفردة

تمسك جيوبك بحسابات منفردة لعمليات المسؤولية المنفردة الخاصة باينسا والسلطة عندما وكلما يلزم ذلك. اذا ما استعمل مستخدمو جيوبك في عمليات المسؤولية المنفردة تحفظ قيود وقت مفصلة وتتم المحاسبة على اساسه. كما تحفظ قيود مفصلة عن المواد والمعدات المستعملة وتحسب تكاليفها بموجب ذلك.

## ٩. النفقات الادارية والاضافية السائرة والعامة

توزع مثل هذه التكاليف في كل شهر على عمليات المسؤولية المنفردة والعمليات المشتركة ، وتبنى على اساس جدول اوقات المستخدمين .

- ٣ -

## السيد الرئيس

القانون المؤقت رقم ٤٨ لسنة ٦٨ قانون معدل لقانون خدمة الضباط في الجيش العربي ، هل يوافق المجلس عليه كما اقترته اللجنة ؟

الجميع . موافقون

( وهذا نص القانون كما وافق عليه المجلس وبالصفة التي سيرفع فيها الى الحكومة )

## الاسباب الموجبة

على اثر التعديلات التي ادخلت على المناصب القيادية في الجيش العربي تم الغاء بعض المناصب واحدثت مناصب جديدة . وبناء على هذه التعديلات ارتأت الجهات المعنية استصدار تشريع يحدد اختصاصات رئيس اركان الجيش العربي ، وعليه

صدر قانون خدمة الضباط المؤقت رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٧ الذي اناط جميع اختصاصات القائد العام ونائب القائد العام ورئيس اركان الجيش . الا ان هذا القانون لم يضع تعريفاً لرئيس الاركان ولم يحدد كيفية تعيين مساعديه كما انه لم يعد النظر في تشكيل لجان الضباط المنصوص عليها في قانون خدمة الضباط على ضوء التعديلات التي طرأت على قيادة الجيش العربي.

للاسباب الواردة اعلاه ارتأت وزارة الدفاع وضع مشروع قانون معدل لقانون خدمة الضباط يهالج جميع هذه الموضوعات . وعلى ضوء المشروع المقترح ألغى منصب القائد العام ونائبه ووضع تعريف محدد لرئيس الاركان وكيفية تعيين مساعديه كما اعيد تشكيل لجنة الضباط ليتلاءم تشكيلها والتغيرات التي طرأت على قيادة الجيش العربي .

قانون مؤقت رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٨

## قانون معدل لقانون خدمة الضباط في الجيش العربي

٠٠٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون معدل لقانون خدمة الضباط في الجيش العربي لسنة ١٩٦٨ ) ويقرأ مع القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يستعاض عن عبارة ( القيادة العامة للقوات المسلحة ) حيثما وردت في القانون الاصل او في اي تشريع اخر بعبارة ( رئاسة اركان الجيش العربي ) .

المادة ٣ - ١ - تلغى وظيفة القائد العام ونائب القائد العام حيثما وردت في القانون الاصل او في اي تشريع اخر ويستعاض عن عبارة ( القائد العام ) حيثما وردت في القانون الاصل او في تشريع اخر بعبارة ( رئيس اركان الجيش ) .

ب- يمارس رئيس اركان الجيش او من ينييه خطياً جميع الصلاحيات التي كان يمارسها القائد العام ونائبه والواردة في القانون الاصل او في اي تشريع اخر .

هكذا من الاصل

المادة ٤ - تلغى الفقرة (ج، د، هـ، هـ) من المادة ٢ من القانون الاصيل ويستعاض عنها بالفقرة (ج) التالية ويعاد ترقيم الفقرات من (و الى م) لتصبح (د-ك) :-

«ج» رئيس اركان الجيش

الضابط الذي يعين بأرادة ملكية سامية لتسيام بمهام ادارة الجيش العربي والاشراف عليه وتوزيعه وهو المسؤول عن كافة مقتضيات هذا الجيش في تنظيمه وتدريبه وامور ادارته ، يعاونه في ذلك عدد من المساعدين وضباط الاركاف في رئاسة اركان الجيش وقادة الفرق والاسلحة والخدمات وهو المرجع الاستشاري في وزارة الدفاع .

المادة ٥ - تلغى المادة (٣) من القانون الاصيل ويستعاض عنها بالمادة التالية :-

المادة ٣

يشكل في رئاسة اركان الجيش العربي لجنة من الضباط حسب ما هو مبين تاليا :-

أ - لجنة الضباط

رئيس اركان الجيش رئيس

مساعدو رئيس اركان الجيش

قادة الفرق

السكرتير العسكري

عضوا وسكرتيرا للجنة .

ب- تمارس هذه اللجنة جميع الصلاحيات المخولة للجنة الضباط العليا ولجنة الضباط المنصوص عليها في القانون الاصيل وتستبدل عبارتا ( لجان الضباط ولجنة الضباط العليا ) بعبارتا ( لجنة الضباط ) حيثما وردت في القانون .

المادة ٦ - تلغى المادة ٥٦ من القانون الاصيل ويستعاض عنها بالمادة التالية :

المادة ٥٦

أ - يكون تعيين رئيس اركان الجيش بأرادة ملكية سامية .

ب- يعين رئيس اركان الجيش عددا من المساعدين حسب مقتضيات الضرورة لممارسة الصلاحيات والاعمال التي يوكلها اليهم .

المادة ٧ - يلغى هذا القانون ( القانون المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٧ ) .

مجلس الاعيان	مجلس النواب	مجلس الاعيان
انظر قرار اللجنة القانونية رقم ١ المؤرخ في ١٢/١٢/١٩٦٨ البند (٣)	موافقة كما وردت من الحكومة	المادة ٣ - تلغى الفقرة (ج، د، هـ، هـ) من المادة ٢ من القانون الاصيل ويستعاض عنها بالفقرة (ج) التالية ويعاد ترقيم الفقرات من (و الى م) لتصبح (د-ك) :-
المادة ٣ - تلغى الفقرة (ج، د، هـ، هـ) من المادة ٢ من القانون الاصيل ويستعاض عنها بالفقرة (ج) التالية ويعاد ترقيم الفقرات من (و الى م) لتصبح (د-ك) :-	المادة ٣ - تلغى الفقرة (ج، د، هـ، هـ) من المادة ٢ من القانون الاصيل ويستعاض عنها بالفقرة (ج) التالية ويعاد ترقيم الفقرات من (و الى م) لتصبح (د-ك) :-	المادة ٣ - تلغى الفقرة (ج، د، هـ، هـ) من المادة ٢ من القانون الاصيل ويستعاض عنها بالفقرة (ج) التالية ويعاد ترقيم الفقرات من (و الى م) لتصبح (د-ك) :-

هكذا منه الاصل



اجراءات اللجنة القانونية مجلس الاعيان	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة	المادة كما وردت من مجلس الاعيان
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١) المؤرخ في ١٩٦٨/١٢/١٢	موافقة كـ _____ وردت من الحكومة	<p>المادة ٥ ج هـ رئيس اركان الجيش</p> <p>القضاة الذي يعين بآراء ملكية سامية القيام بهام اداء الجيش العربي والاثرائ عليه وتوزيعه وهو المسؤول عن كافة مقتضيات هذا الجيش في تنظيمه وتدريبه وامور ادارته يسارونه في ذلك عدد من المساعدين وضباط الاركاز في رئاسة اركان الجيش وقادة الفرق والاسلحة والهندات وهو المرجع الاستشاري في وزارة الدفاع .</p> <p>تتلى المادة (٣) من القانون الاحدي ويستأنس عنها بالمادة التالية :-</p> <p>المادة ٣ -</p> <p>يشكل في رئاسة اركان الجيش العربي لجنة من الضباط حسب ما هو مبين تاليا :-</p> <p>١ - لجنة الضباط</p> <p>رئيس اركان الجيش رئيسا مساعدا رئيس اركان الجيش اعضاء السكرتير العسكري ، عضوا وسكرتيرا للجنة</p>	<p>المادة ٥ ج - القائد العام</p> <p>القضاة الذي يعين بآراء ملكية سامية القيام بهام قيادة القوات المسلحة الاردنية .</p> <p>د - نائب القائد العام</p> <p>القضاة الذي يعين بآراء ملكية سامية القيام بمساعدة القائد العام بالاعمال التي توكل اليه من قبل القائد العام وله ان يارس جميع صلاحياته اثناء غيابه .</p> <p>هـ - رئيس هيئة الاركاز</p> <p>الضباط الذي يعين بآراء ملكية سامية يشرف ويشق جميع اعمال فروع القيادة العامة ويارس الصلاحيات التي يخولها بابها القائد العام .</p> <p>المادة ٣ -</p> <p>يشكل في القيادة العامة القوات المسلحة الاردنية جيشان من الضباط حسب ما هو مبين تاليا .</p>

اجراءات اللجنة القانونية مجلس الاعيان	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة	المادة كما وردت من مجلس الاعيان
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١) المؤرخ في ١٩٦٨/١٢/١٢ البند (٣)	موافقة كـ _____ وردت من الحكومة	<p>المادة ٥١</p> <p>ب- تارس هذه اللجنة جميع الصلاحيات المقررة للجنة الضباط العليا ولجنة الضباط النصوص عليها في القانون الاحدي وتنتقل عارضا ( بيان الضباط ولجنة الضباط العليا ) بمبادرة ( لجنة الضباط ) حيا وردت في القانون .</p> <p>تتلى المادة ٥١ من القانون الاحدي ويستأنس عنها بالمادة التالية :-</p> <p>المادة ٥١</p> <p>١ - يكون تعين رئيس اركان الجيش بآراء ملكية سامية .</p> <p>ب- يعين رئيس اركان الجيش عددا من المساعدين حيا تنفيذا لضرورة الممارسة للملاحيات والاعمال التي يوكلها لهم :</p> <p>يتلى هذا القانون ( القانون المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٧ ) .</p>	<p>المادة ٥١</p> <p>١ - لجنة الضباط العليا :</p> <p>القائد العام القوات المسلحة رئيسا نائب القائد العام عضوا رئيس هيئة الاركاز عضوا السكرتير العسكري ، عضوا وسكرتيرا للجنة قادة الجيوش اعضاء</p> <p>ب- لجنة الضباط :</p> <p>نائب القائد العام رئيسا رئيس هيئة الاركاز عضوا السكرتير العسكري ، عضوا وسكرتيرا للجنة اعضاء</p> <p>المادة ٥١</p> <p>يكون تعين القائد العام بآراء ملكية سامية</p>

مجلس الاعيان

- ٤ -

السيد الرئيس

القانون رقم ٤٩ لسنة ٦٨ المعدل لقانون الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية ، هل يوافق المجلس عليه كما اقترته اللجنة ؟

الجميع : وافقون

« وهذا نص القانون كما وافق عليه المجلس وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة »

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٦٩

قانون معدل لقانون الاوقاف والشؤون

والمقدسات الاسلامية

المادة (١) يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية لسنة ١٩٦٩ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ٢٦ ) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) تحذف جملة (صادر بالاستناد للباة ١٠٧ من الدستور) الواردة في عنوان القانون الاصيل .

المادة (٣) تعدل المادة (٣) من القانون الاصيل باضافة ما يلي لآخر ما جاء فيها : كما يحق للدائرة رغم اي تشريع اخر ان تنيب عنها في الاجراءات القضائية وفي المرافعات لدى محاكم الصلح ومأموري التسوية احد موظفيها .

المادة (٤) تعدل المادة (٦) من القانون الاصيل باضافة الفقرة (ح) التالية اليها بعد ( ز ) مباشرة وتصبح الفقرة ( ح ) الاصلية برقم ( ط ) .

ح - تنظيم امور الاوقاف والشؤون الاسلامية كما حددتها المادة (٢ ج) من هذا القانون بما في ذلك شؤون الوعظ والارشاد .

المادة (٥) تبقى الانظمة الصادرة بمقتضى القانون الاصيل سارية المفعول الى ان تبطل بالانظمة جديده تمل عمل عليها وتصدر بمقتضى هذا القانون .

## ملحوظة مجلس الاعيان حول القانون المؤقت رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٨ المعدل لقانون الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

المادة كما وردت من المجلس الاعيان	المادة كما وردت من مجلس الاعيان	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعدل بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم ( ١ ) المؤرخ في ١٢/١٢/١٩٦٨ البند ( ٤ )	الموافقة على المواد كما وردت من الحكومة مع تعديل المادة ( ٦ ) بالشكل التالي تعدل المادة ( ٦ ) من القانون الاصيل باضافة الفقرة ( ح ) التالية اليها بعد الفقرة ( ط ) مباشرة وتصبح الفقرة ( ح ) برقم ( ط ) .	المادة ٢ - تحذف جملة ( صادر بالاستناد للباة ١٠٧ من الدستور ) الواردة في عنوان القانون الاصيل . تعدل المادة ( ٣ ) من القانون الاصيل باضافة ما يلي لآخر ما جاء فيها : - وكما يحق للتأثير رغم اي تشريع اخر ان تنيب عنها في الاجراءات القضائية وفي المرافعات لدى محاكم الصلح ومأموري التسوية احد موظفيها . تعدل المادة ( ٦ ) من القانون الاصيل باضافة الفقرة ( ح ) التالية الى اخرها : - ح - تنظيم امور الاوقاف والشؤون الاسلامية كما حددتها المادة ( ٢ ج ) من هذا القانون بما في ذلك شؤون الوعظ والارشاد . تبقى الانظمة الصادرة بمقتضى القانون الاصيل سارية المفعول الى ان تبطل بالانظمة جديده تمل عمل عليها وتصدر بمقتضى هذا القانون .	المادة ٣ نص المادة للدائرة الاوقاف والشؤون الاسلامية شخصية معنوية واستقلال مسالي واداري وعجز لها ان تتقاضى بطلب الصفة وان تنيب عنها في الاجراءات القضائية المتعلقة بها او لاية غاية اخرى القالب العام او اي شخص اخر تتيحه هذه الغاية وتعارض الصلاحيات الممنوحة عليها في هذا القانون او في أية أنظمة او تعليمات تصدر بمقتضاها . ليس لها اصل بالقانون الاصيل ليس لها اصل بالقانون الاصيل

هكذا منه الاصل

- ٥ -

السيد الرئيس

القانون المؤت رقم ٥١ لسنة ٦٨ المعدل لقانون  
مؤسسة الاسكان ، هل يوافق المجلس عليه كما اقتره  
اللجنة ؟

الجميع : موافقون

وهذا نص القانون كما وافق عليه المجلس  
وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة :

فانون رقم ( ) لسنة ١٩٦٩

قانون معدل لقانون مؤسسة الاسكان

المادة (١) يسمى هذا القانون ( قانون معدل

لقانون مؤسسة الاسكان لسنة ١٩٦٩ ) ويقرأ مع القانون  
رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون  
الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في  
الجريدة الرسمية .

المادة (٢) تعدل المادة (٥) من القانون الاصلي  
بإضافة الفقرة ( د ) التالية اليها :

( د ) :-

ويكون انعقاد المجلس قانونيا اذا حضره  
سبعة من اعضائه شريطة ان يكون احدهم الرئيس  
او نائبه ويصدر قراراته بالاكثرية المطلقة  
للاعضاء الحاضرين وعند تساوي الاصوات  
يرجح الجانب الذي فيه رئيس الجلسة .

الاجراءات التي تتبعها اللجنة القانونية مجلس الاعيان	المادة كما وردت من مجلس الاعيان	المادة كما وردت من الحكومة مع استبدال كلمة (ثمانية) بكلمة (سبعة) الواردة في الفقرة (د)	ملحوظة مجلس الاعيان حول القانون المؤت رقم ٥١ لسنة ١٩٦٨ المعدل لقانون مؤسسة الاسكان
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١) المؤرخ في ١٢/١٢/١٩٦٨ البند (٥)	موافقة كما وردت من الحكومة مع استبدال كلمة (ثمانية) بكلمة (سبعة) الواردة في الفقرة (د)	موافقة كما وردت من الحكومة مع استبدال كلمة (ثمانية) بكلمة (سبعة) الواردة في الفقرة (د)	المادة (٥) :- تعدل المادة (٥) من القانون الاصلي بإضافة الفقرة (د) التالية اليها : - : (د) يكون انعقاد المجلس قانونيا اذا حضره ثمانية من اعضائه شريطة ان يكون احدهم الرئيس او نائبه ويصدر قراراته بالاكثرية المطلقة للاعضاء الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس الجلسة .
			المادة المعدلة بالمجلس الاعيان

مكتبة امانة المجلس



- ٦ -

السيد الرئيس

القانون المؤقت رقم ٥٤ لسنة ٦٨ قانون معدل لقانون الجمارك والمكوس ، هل يوافق المجلس كما اقرته اللجنة ؟

الجميع موافقون .

« وفيما يلي نص القانون كما وافق عليه المجلس وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة »

الاسباب الموجبة

لتعديل قانون الجمارك والمكوس

١ - كانت دائرة المخابرات العامة تتمتع

قانون مؤقت رقم (٥٤) لسنة ١٩٦٨

## قانون معدل لقانون الجمارك والمكوس

- - - - -

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل المادة (١٠١) من القانون الاصلي باضافة عبارة ( ودائرة المخابرات العامة ) بعد كلمة ( الامن ) الواردة فيها .

المادة ٣ - تعديل المادة (١٤٣) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

أ - يحق لأي موظف جمركي أو لأي فرد من قوى الامن العام ان يوقف أية وسيلة من وسائل النقل ويفتشها اذا كان لديه سبب معقول يحمله على الاشتباه بانها تحمل بضائع مهربة .

اذا رفض الناقل الوقوف او اذا وقف ومانع بالتفتيش يعاقب لدى ادائه بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تتجاوز ثلاثمائة دينار وذلك بالإضافة الى العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات .



السلطة حجز واسطة النقل عندما لا يمثل الناقل لطلب الوقوف او للتفتيش لمدة لا تتجاوز الشهر الواحد ما لم تصدر المحكمة خلال هذه المدة قراراً فاصلاً في اساس الدعوى او تتم تسوية القضية الجمركية مصالحة .

المادة ٤ - يلغى ما جاء في المادة (١٦٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ١٦٣ :

لا يجوز تسليم البضائع المضبوطة ووسائل نقلها لاصحابها او لغيرهم بطريقة التكفيل او بآية طريقة اخرى الا بموافقة السلطة ما لم تتم الاجراءات الجمركية عن طريق المصالحة او يصدر قرار من المحكمة مكتسب الدرجة القطعية واذا وافقت السلطة على تسليم البضاعة المضبوطة قبل ذلك وجب اخذ ضيائن مالي يوازى قيمة الرسوم بالإضافة الى الغرامات المنصوص عليها في القانون .

المادة ٥ - تعديل المادة (١٦٦) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في البند (٢) من الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

٢ - ان يمنح أي شخص يعطي معلومات او يقوم بأي عمل من الاعمال التي تؤدي الى اظهار الجريمة بمقتضى هذا القانون المكافأة التي قد يراها الوزير مناسبة على ان لا تتجاوز المائسة دينار لكل شخص في القضية الواحدة حتى ولو لم تحصل الغرامات وانما البيع عن البضائع ووسائل النقل المصادرة .

المادة ٦ - تعديل المادة (١٦٨) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرتين (١ و ٢) والاستعاضة عنه بما يلي :

١ - النظر في كافة الجرائم والمخالفات التي ترتكب ضد احكام هذا القانون وانظمته وقوانين وانظمة المكوس والانتاج المحلي وقوانين وانظمة الاستيراد والتصدير .

٢ - النظر في الخلافات الناجمة عن تطبيق التبريد الجمركية والاضافات التجارية الدولية وفي أي خلاف معها كان نوعه يتعلق بتطبيق القوانين والانظمة المذكورة في الفقرة الأولى من هذه المادة .

هكذا منه الأصل

اجراءات اللجنة القانونية جلس الاعيان	المادة كما وردت من جلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة
انتظر قرار اللجنة القانونية رقم ١ المؤرخ في ١٢/١٢/١٩٦٨ البند (٦)	موافقة كـ	موافقة كـ
تعمل المادة (١٠١) من القانون الاصلى باضافة عبارة ( ودارة الخبرات العامة ) بعد كلمة الامن الواردة فيها .	تعمل المادة (١٤٣) من القانون الاصلى باثناء ما جاءه في الفقرة (١) منها والاستحاضة عنه بما يلي : ١- يحق لأي موظف جبركي أو لأي فرد من قوى الامن العام أن يوقف أية وسيلة من وسائل النقل ويقتبها اذا كان لديه سبب معقول يحميه على الاشتباه بأنها تحمل بضائع مهربة . اذا رفض الناقل الوقوف اذا وقف ومطلع بالفتيش يعاقب على اذاته برامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تتجاوز ملائية دينار وذلك بالإضافة الى العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات . السلطة حيز واسطة النقل عندما لا يتل الناقل فطلب الوقوف او للفتيش لمدة لا تتجاوز الشهر الواحد ما لم تصدر المحكمة خلال هذه المدة قراراً فاصلاً في اساس الدعوى او تم تسمية القضية الجبركية مصالحة .	تعمل المادة (١٠١) من القانون الاصلى باضافة عبارة ( ودارة الخبرات العامة ) بعد كلمة الامن الواردة فيها . تعمل المادة (١٤٣) من القانون الاصلى باثناء ما جاءه في الفقرة (١) منها والاستحاضة عنه بما يلي : ١- يحق لأي موظف جبركي أو لأي فرد من قوى الامن العام أن يوقف أية وسيلة من وسائل النقل ويقتبها اذا كان لديه سبب معقول يحميه على الاشتباه بأنها تحمل بضائع مهربة . اذا رفض الناقل الوقوف اذا وقف ومطلع بالفتيش يعاقب على اذاته برامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تتجاوز ملائية دينار وذلك بالإضافة الى العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات . السلطة حيز واسطة النقل عندما لا يتل الناقل فطلب الوقوف او للفتيش لمدة لا تتجاوز الشهر الواحد ما لم تصدر المحكمة خلال هذه المدة قراراً فاصلاً في اساس الدعوى او تم تسمية القضية الجبركية مصالحة .
نص المادة (١٠١) تفنى قوات الجيش والشرطة والشرطة والامن في الملكه وقوات السجون العربية من الرسوم على تسجوده من - ١ - الميات العسكرية والخاصة وادوات النقل والاجابة .	نص المادة (١٤٣) ١- يحوز لأي موظف او حافظ جبركي او شرطي او مدني ان يوقف أية وسيلة من وسائل النقل ويقتبها التأكد مما اذا كان فيها بضائع مهربة اذا كان لديه سبب معقول لاشتباه بذلك فاذا رفض صاحبها او سائقها السلح له بالفتيش يعاقب برامة لا تتجاوز مائة دينار ولا تقل عن عشرة دقائق بالإضافة إلى العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات .	نص المادة (١٤٣) ١- يحوز لأي موظف او حافظ جبركي او شرطي او مدني ان يوقف أية وسيلة من وسائل النقل ويقتبها التأكد مما اذا كان فيها بضائع مهربة اذا كان لديه سبب معقول لاشتباه بذلك فاذا رفض صاحبها او سائقها السلح له بالفتيش يعاقب برامة لا تتجاوز مائة دينار ولا تقل عن عشرة دقائق بالإضافة إلى العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات .

ملحوظة مجلس الاعيان حول القانون المؤقت رقم ٤ لسنة ١٩٦٨ المعدل لقانون الجمارك والمكوس

اجراءات اللجنة القانونية جلس الاعيان	المادة كما وردت من جلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة
انتظر قرار اللجنة القانونية رقم ١ المؤرخ في ١٢/١٢/١٩٦٨ البند (٦)	موافقة كما وردت من الحكومة	موافقة كما وردت من الحكومة
تعمل المادة (١٢٦) من القانون الاصلى باثناء ما جاءه في البند (٩) من الفقرة (ب) منها والاستحاضة عنه بما يلي : ١- ان يسمح لأي شخص يعطي معلومات او يقدم بأي عمل من الاعمال التي تؤدي الى اظهار الجبرية يعقضى هذا القانون المكافاة التي يرادها مائة على ان لا تتجاوز مائة دينار في أية قضية من القضايا ولو لم تحصل غرامات او اثمان بيع لبضائع او وسائل نقل مصادرة	تعمل المادة (١٢٦) من القانون الاصلى باثناء ما جاءه في البند (٩) من الفقرة (ب) منها والاستحاضة عنه بما يلي : ١- ان يسمح لأي شخص يعطي معلومات او يقدم بأي عمل من الاعمال التي تؤدي الى اظهار الجبرية يعقضى هذا القانون المكافاة التي يرادها مائة على ان لا تتجاوز مائة دينار في أية قضية من القضايا ولو لم تحصل غرامات او اثمان بيع لبضائع او وسائل نقل مصادرة	تعمل المادة (١٢٦) من القانون الاصلى باثناء ما جاءه في البند (٩) من الفقرة (ب) منها والاستحاضة عنه بما يلي : ١- ان يسمح لأي شخص يعطي معلومات او يقدم بأي عمل من الاعمال التي تؤدي الى اظهار الجبرية يعقضى هذا القانون المكافاة التي يرادها مائة على ان لا تتجاوز مائة دينار في أية قضية من القضايا ولو لم تحصل غرامات او اثمان بيع لبضائع او وسائل نقل مصادرة

١٢٦٨

انظر قرار اللجنة القانونية رقم المؤرخ في ١٢/١٢/١٩٦٨  
البند (٦)

موافقة كما وردت من الحكومة

المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد  
تعديل المادة ١٦٨ من القانون الاصلى بالقضاء على الفقرتين  
(١ و ٢) والاستعاضة عنه بما يلي :-  
١ - النظر في كافة الجرائم والجزاءات التي ترتكب ضد احكام  
هذا القانون وانظمة وقوانين وانظمة الكورس والانتاج  
الحلي وقوانين وانظمة الاستيراد والتصدير .  
٢ - النظر في العلاقات التجارية التابعة عن تطبيق التعريفات الجمركية  
والعلاقات التجارية الدولية وفي اى مجالات منها كان  
نوعه يطبق تطبيق القوانين والانظمة المذكورة في الفقرة  
الاولى من هذه المادة .

المادة المعمول بها الان  
نص الفقرتين ١ و ٢ من المادة ١٦٨  
١ - النظر في كافة الجرائم والجزاءات التي ترتكب  
ضد احكام هذا القانون وقوانين وانظمة الكورس والانتاج  
والعلاقات التجارية التابعة عن تطبيق القوانين  
والاستيراد والتصدير .  
٢ - النظر في العلاقات التجارية التابعة عن تطبيق التعريفات  
والعلاقات التجارية الدولية وفي اى مجالات منها كان  
نوعه يطبق تطبيق القوانين والانظمة المذكورة في الفقرة  
الاولى من هذه المادة .

- ٧ -

السيد الرئيس

القانون المؤقت رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٨ قانون الجمعية الوطنية للهلال الاحمر الاردني، هل يوافق المجلس  
عليه كما اقتره اللجنة ؟

الجميع موافقون .

وهذا نص القانون كما وافق عليه المجلس وبالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان المؤقت .

## قانون الجمعية الوطنية للهلال الاحمر الاردني

قانون مؤقت رقم (٥٦) لسنة ١٩٦٨

•••••

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون الجمعية الوطنية للهلال الاحمر الاردني لسنة ١٩٦٨ ) ويعمل  
به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

التأسيس

المادة ٢ - تؤسس في المملكة الاردنية الهاشمية جمعية تسمى الجمعية الوطنية للهلال الاحمر الاردني والمشار اليها  
فيها بعد بالجمعية لها جميع الحقوق والواجبات المنصوص عليها في هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه  
وتعتبر امتداداً لنشاط واعمال جمعية الهلال الاحمر الاردني المرخصة بموجب قانون الجمعيات .

المادة ٣ - تعتبر الجمعية شخصاً معنوياً مستقلاً ولها بهله الصفة اهلية التصرف والتفاضي وفقاً للقوانين المرعية وفي  
جلودها .

هكذا صحت العمل



المادة ٤ - تتخذ الجمعية مركزاً لها عمان ولها ان تؤسس فروعاً في المملكة .

المادة ٥ - أ - تتخذ الجمعية شارة لها بشكل هلال احمر على قاعدة بيضاء يتجه طرفاه الى يمين الناظر تستعملها لتميز بهاممتلكاتها ومؤسساتها واموالها المنقولة وغير المنقولة واوراقها ومطبوعاتها واختامها وغايراتها واعضائها ومستخلميها ويحظر على الغير اية مؤسسة رسمية او اهلية استعمالها لاي غرض كان الا بتصريح من رئيس الجمعية .

ب - كل من يستعمل الرمز او الشارة بدون تصريح يعاقب لدى ادانته بالسجن مدة لا تزيد على الشهر الواحد ، او بغرامة لا تزيد على الخمسين ديناراً او بكليتا العقوبتين معاً .

#### غايات الجمعية

المادة ٦ - تقوم الجمعية بقدر امكاناتها بتقديم الخدمات الاجتماعية وتخفيف ويلات الحروب والكوارث والمخاضات عن الانسان ومكافحة الوبئة والأمراض عن طريق تقديم الخدمات الصحية والانسانية وفقاً للاعراف والقوانين والانظمة والاتفاقات الدولية وعلى الاخص اتفاقيات جنيف وفي حدود ذلك يستفيد من هذه الخدمات اسرى وجرحى الحروب ومكثري الكوارث على اختلاف جنسياتهم واجناسهم .

المادة ٧ - من اجل تحقيق الغايات الواردة في المادة السابقة للجمعية ان تقوم بما يلي : -

أ - انشاء بنوك الدم وتأمين مواردها .

ب - انشاء مراكز للاسعاف والتعريض والخدمات الاجتماعية وانشاء مستوصفات ومستشفيات وتأمين احتياجاتها ووسائل النقل اللازمة لها .

ج - الاتصال والتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الاحمر ورابطة الهلال والصليب الاحمر والاسد والشمس ومع جمعيات الهلال والصليب الاحمر والاسد والشمس ، وانتخاب المنوبين والمفوضين لهذا الاتصال وللانجاءات والمؤتمرات الدولية .

د - التعاون مع الهيئات الصحية الرسمية والاهلية .

هـ - توعية المواطنين باهداف الجمعية والمقاهيم الانسانية التي تقوم عليها وتدريب المتطوعين على الاسعاف والعمل الجماعي المنظم لتحقيق هذه الاهداف .

#### الاعضاء

المادة ٨ - اعضاء الجمعية اربعة انواع .

أ - المؤسسون وهم :

الاعضاء الذين يختارهم رئيس الوزراء من بين الاعضاء المؤسسين لجمعية الهلال الاحمر الاردني المرخصة وفقاً لقانون الجمعيات الخيرية .

ب - العاملون وهم الذين يقبلون الانتظام في الجمعية كأعضاء مسئولين عن تحقيق اهدافها ويتمتعون بالحقوق الانتخابية شرط ان توافق الهيئة العامة المركزية على عضويتهم بساكنيه ثلثي الحاضرين في جلسة يتوفر فيها النصاب المقرر في المادة ١٥ من هذا القانون .

ج - المؤازرون - وهم الذين تقتصر عضويتهم على تقديم العون المالي والمادي ولا تسمع ظروفهم بتحمل المسؤوليات المترتبة على الاعضاء العاملين وهؤلاء الاعضاء يقبلون بقرار من اللجنة التنفيذية المركزية .

د - اعضاء شرف وهم الاعضاء الذين يختارهم اللجنة التنفيذية المركزية ممن يتبرعون للجمعية بمبلغ لا يقل عن مائة دينار او بمن يتقدمون لها خدمات ومساعدات قيمة .

المادة ٩ - يلتزم الاعضاء المؤسسون والعاملون بدفع اشتراكات دورية تحدد بنظام .

المادة ١٠ - تنتهي العضوية حكماً بالوفاة والاستقالة وبقرار من الهيئة العامة عندما لا يكون في مقدور العضو تحمل المسؤوليات وعند التوقف عن دفع الاشتراك .

#### الهيئات والتشكيلات

المادة ١١ - تدار الجمعية من قبل الهيئة العامة المركزية واللجنة التنفيذية المركزية المنبثقة عنها وفقاً للقواعد التالية :-

#### الهيئة العامة المركزية

المادة ١٢ - الهيئة العامة المركزية هي السلطة العليا في الجمعية ، تضع الخطط والبرامج والمشاريع لتحقيق الاهداف وتقر الميزانية العامة السنوية وتعين الرئيس ونائبه واللجنة التنفيذية المركزية عن طريق الانتخاب من بين الاعضاء كما تختار مدققي الحسابات والبنوك التي تودع لديها اموال الجمعية وهي تقوم بهذه المهام مجتمعة في اول اجتماع دوري لها وفيها بعد تقوم بها في مواعيد انعقادها الدورية السنوية بالنسبة لقرار الميزانية وانتخاب المدققين والبنوك وكل ثلاث سنوات مرة بالنسبة لانتخاب الرئيس ونائبه واللجنة التنفيذية المركزية .

المادة ١٣ - تتكون الهيئة العامة المركزية من الاعضاء المؤسسين والعاملين في المركز ورؤساء الفروع والى ان يتم للجمعية انضمام العاملين وانشاء الفروع يعتبر المؤسسون هيئة عامة بالمعنى المقصود في هذا القانون .

المادة ١٤ - تجتمع الهيئة العامة المركزية في دورات عادية واخرى استثنائية وتبدأ الدورة العادية خلال الشهر الاول من كل سنة ميلادية وتستمر حتى الانتهاء من جدول الاعمال الذي تعدله اللجنة التنفيذية المركزية ، واما الدورات الاستثنائية فتعقد بناء على طلب اللجنة التنفيذية المركزية او ثلث اعضاء الهيئة العامة المركزية وللغاية المحددة في الطلب وفي جميع هذه الحالات يعين موعد الاجتماع وتوجه الدعوى من قبل الرئيس وتصدر قراراتها باكثرية الحاضرين في جلسة يتوفر فيها النصاب ما عدا الحالات التي يرد عليها نص خاص .

المادة ١٥ - يعتبر النصاب في اجتماع الهيئة العامة المركزية تاما اذا حضر ثلث الاعضاء في المرة الاولى واي عدد في المرة الثانية .

#### الرئيس

المادة ١٦ - ينتخب كل من الرئيس ونائبه من قبل الهيئة العامة المركزية ومن بين اعضائها مرة كل ثلاث سنوات وكلما شغل المركزان لأي سبب كان ينتخبان للمدة التكميلية فقط .

المادة ١٧ - يرأس الرئيس اجتماعات الهيئة العامة المركزية واللجنة التنفيذية المركزية ويمثل الجمعية وفروعها امام الهيئات الدولية والمحلية سواء اكانت رسمية ام اهلية .

وامام الاشخاص العاديين والمعنويين ويمثلها امام القضاء ويوقع عنها جميع المعاملات والتصريفات والانفاقات على ان يتقيد بالاجراءات والقرارات التي تختص بها هيئات الجمعية وفقا لهذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه وفي حدود هذه الاختصاصات يحق له اذابة احد اعضاء اللجنة التنفيذية المركزية او رؤساء الفروع او توكيل المحامين ، وعندما يتعذر حضور الرئيس يقوم بجميع هذه الاختصاصات نائب الرئيس .

#### اللجنة التنفيذية المركزية

المادة ١٨ - تتكون اللجنة التنفيذية المركزية من ثمانية اعضاء بالاضافة الى رئيس الجمعية ونائبه تنتخبهم الهيئة العامة المركزية من بين اعضائها مرة كل ثلاث سنوات واللجنة بدورها تنتخب من بين اعضائها امينا للصندوق .

المادة ١٩ - تجتمع اللجنة التنفيذية المركزية مرة في الشهر وكلما دعت الحاجة برئاسة رئيس الجمعية وتصدر قراراتها بالاكثرية ويتوفر النصاب في اجتماعاتها اذا حضر خمسة اعضاء على الاقل .

المادة ٢٠ - تتولى اللجنة التنفيذية المركزية المهام التالية :-

- ١ - تنفيذ المخططات والبرامج والمشاريع التي تقرها الهيئة العامة المركزية .
- ب - ادارة المشاريع والمؤسسات والمنشآت التابعة للجمعية وتأمين استمرار الخدمات فيها .
- ج - تعيين امين عام منفرد والموظفين والمستخدمين وتخصيص مرتباتهم وانهاء خدماتهم .
- د - الاشراف على اعمال فروع الجمعية .
- هـ - اعداد الميزانية العامة السنوية وتقديمها للهيئة العامة المركزية لقرارها .

المادة ٢١ - يقوم الامين العام بمهام السكرتيرية والاشراف الاداري على كافة موظفي الجمعية والاعمال القلمية واعداد جداول اعمال الهيئة العامة المركزية واللجنة التنفيذية المركزية كما يقوم بمهمة ضابط ارتباط في الداخل والخارج وما يعهد اليه بتكليف من اللجنة التنفيذية المركزية

#### القروع

المادة ٢٢ - تتكون القروع في المناطق المختلفة بموافقة اللجنة التنفيذية المركزية بناء على طلب يقدم من الاعضاء المنتسبين اليها ويكون لكل فرع هيئتان .

- أ - الهيئة العامة للفرع وتتألف من جميع اعضاء الفرع المؤسسين والعاملين .
- ب - الهيئة الادارية التي تنتخبها الهيئة العامة للفرع .

المادة ٢٣ - أ - تجتمع الهيئة العامة للفرع في المرة الاولى بعد الموافقة على التأسيس بدعوة من رئيس الجمعية وفيما بعد بدعوة من رئيس الفرع في الاسبوع الاول من شهر كانون ثاني او في اليوم الذي تقرره الهيئة الادارية من الشهر المذكور من كل سنة ولا يكون اجتماع هذه الهيئة قانونياً اذا حضره اقل من نصف اعضائها وعندما لا يتوفر النصاب المذكور يؤجل الاجتماع الى موعد آخر لا يتجاوز الاسبوعين وعندئذ تعتبر الهيئة انعقدة قانونية مهما كان عدد الحضور من اعضائها . ولاعضاء الهيئة الادارية حق التصويت في اجتماعات الهيئة العامة للفرع وللهيئة الادارية للفرع ان تدعو عند الاقتضاء الهيئة العامة للفرع لاجتماع استثنائي للبحث في امور محددة في الدعوة وتدون المقررات في سجل خاص وتصدر القرارات بالاكثرية .

ب - تتولى الهيئة العامة للفرع المهام التالية :-

- ١ - انتخاب رئيس ونائب رئيس للفرع وهيئة ادارية من ثمانية اعضاء لمدة ثلاث سنوات . ويرأس الرئيس اجتماعات الهيئة العامة للفرع والهيئة الادارية للفرع ويقوم مقامه نائب الرئيس عند غيابه .
- ٢ - وضع برنامج عمل الفرع على ضوء المخطط العام للجمعية الذي تضعه الهيئة العامة المركزية .
- ٣ - مناقشة ميزانية الفرع الذي تضعه الهيئة الادارية والتصديق عليها .
- ٤ - مناقشة التقرير السنوي للهيئة الادارية عن اعمالها .

المادة ٢٤ - تجتمع الهيئة الادارية حال انتخابها من قبل الهيئة العامة للفرع وتنتخب من بينها اميناً للسروامين للصندوق .

المادة ٢٥ - تعلن الهيئة الادارية للفرع عن اجتماع الهيئة العامة للفرع الاعتيادي او الاستثنائي في احدى الجرائد المحلية قبل الاجتماع بسبعة ايام على الاقل ويعتبر هذا الاعلان بمثابة دعوة عامة لجميع الاعضاء .

المادة ٢٦ - جميع فروع الجمعية مرتبطة من ناحية التخطيط العام بمقررات الهيئة العامة المركزية وتكون تحت رقة اللجنة التنفيذية المركزية في الامور المالية والادارية وعلى الهيئات الادارية للفروع تزويد اللجنة التنفيذية المركزية بكشوفات عن وارداتها وصيرفياتها الشهرية مرة كل ثلاثة اشهر وكذلك بتقارير عن اعمالها ومنجزاتها السنوية .

هكذا من الاصل

المادة ٢٧ - وظائف الهيئات الادارية للفروع تنحصر في الامور التالية :

- أ - اعداد موازنة الفرع وتقديمها الى الهيئة العامة للفرع لاقراها .
- ب - الاشراف على الامور المالية للفرع .
- ج - تنظيم الاعانات والتبرعات والاشترابات وكل ما من شأنه تنمية موارد الفرع .
- د - تقرير نواحي الصرف اللازمة لخدمة اغراض الفرع .
- هـ - تعيين الموظفين اللازمين للفرع وعزلهم سواء كانوا متطوعين او براتب خاص وذلك ضمن حدود الميزانية .

المادة ٢٨ - يقوم امين صندوق الفرع بالاشراف على تنظيم الامور المالية وضبط قيودها ويقوم امين سر الفرع باعمال السكرتيرية للفرع والاشراف الاداري على الموظفين والمستخدمين والاعمال المكتبية .

المادة ٢٩ - للجنة التنفيذية المركزية عندما تقضي الضرورة الغاء الفرع كليا او حل الهيئة الادارية ودعوة الهيئة العامة للفرع للاجتماع لانتخاب هيئة ادارية جديدة . وفي حالة الالغاء الكلي تحول جميع اموال الفرع وموجوداته الى المركز .

المادة ٣٠ - الى ان يتم انتخاب اللجنة المركزية والرئيس وهيئات الفروع وفق احكام هذا القانون تشكل لجنة تنفيذية مؤقتة من احد عشر عضوا يختارهم رئيس الوزراء من بين الاعضاء المؤسسين لجمعية الهلال الاحمر الاردني وغيرهم تتولى مهام اللجنة المركزية والهيئات الادارية للفروع وتختار هذه اللجنة رئيسا من بين اعضائها .

المادة ٣١ - تتكون واردات الجمعية وفروعها من :

- أ - اشتراكات الاعضاء السنوية .
- ب - التبرعات والاعانات على اختلاف انواعها ومصادرها .
- ج - ريع واستئجار الاموال المنقولة وغير المنقولة .
- د - منح الحكومة والبلديات والاقواف والهيئات والدوائر الاخرى وما يعود على الجمعية من رسوم وضرائب تفرض لمنفعتها .
- هـ - اية موارد اخرى .

المادة ٣٢ - تودع الواردات المالية للجمعية احد البنوك المحلية الذي تنتخبه الهيئة العامة المركزية .

المادة ٣٣ - تحفظ لوازم الجمعية في مستودعاتها ويجري الادخال والاخراج بموجب مستندات رسمية وفقا لانتظمة توضع لهذه الغاية .

المادة ٣٤ - يجوز لرئيس الفرع ان ينفق على الامور الطارئة مبلغا لا يتجاوز المائة دينار دون الرجوع الى الهيئة الادارية للفرع ، كما يجوز لرئيس الجمعية ان ينفق مبلغا لا يتجاوز الالف دينار في مثل هذه الامور دون الرجوع الى اللجنة التنفيذية المركزية على ان يعرض ذلك مع اسباب الصرف على الهيئة الادارية او اللجنة التنفيذية في اول جلسة تعقد بعد الصرف .

المادة ٣٥ - تتقيد اللجنة التنفيذية المركزية والهيئة الادارية للفرع في مصروفاتها في حدود الميزانية العامة السنوية واذا تلقت الجمعية عونا طارئا تقليدا او عينا كالبضائع والاعذية والعلاجات والملبوسات لمواجهة احتياجات عامة طارئة فاللجنة التنفيذية المركزية ان تتصرف بها حسب مقتضيه ظروف هذه الطوارئ ودون التقيد بمقدار النفقات المبينة في الميزانية على ان تقدم الحساب بها الى الهيئة العامة المركزية في اول اجتماع دوري لها .

المادة ٣٦ - توقع كل المستندات المالية من الرئيس وامين الصندوق سواء اكانت صادرة عن المركز او الفرع .

المادة ٣٧ - تبدأ السنة المالية للجمعية في اليوم الاول من كانون الثاني لكل عام وتنتهي في الواحد والثلاثين من كانون الاول من العام نفسه .

المادة ٣٨ - تدقق حسابات الجمعية وفروعها من قبل مدقق الحسابات المعين من قبل الهيئة العامة المركزية ويجوز للديوان المحاسبة ان يتولى هذه المهمة بتكليف من رئيس الوزراء .

المادة ٣٩ - تحدد الاشتراكات وتبين الاصول المالية الواجب اداؤها لافراض هذا الفصل بنظام والى ان يصدر يتوجب على الجمعية ان تضبط سجلاتها وقيودها ومستنداتها وفقا للاصول الحسابية المعروفة .

#### مواد عامة :

المادة ٤٠ - تنشر اسماء اعضاء الهيئة العامة المركزية واسماء اعضاء اللجنة التنفيذية المركزية وهيئات الفروع والرؤساء ونوابهم والامناء في الجريدة الرسمية .

المادة ٤١ - عندما يتم اختيار الاعضاء المؤسسين وفقا للمادة (٨) من هذا القانون ويتم تشكيل اللجنة التنفيذية المؤقتة المنصوص عليها في المادة ٣٠ منه وبعد عشرة ايام من تاريخ نشر اسمائهم في الجريدة الرسمية تصبح جمعية الهلال الاحمر الاردني بجميع فروعها المرخصة بموجب قانون الجمعيات منحللة وتنقل ملكية اموالها المنقولة وغير المنقولة وجميع حقوقها والتزاماتها الى الجمعية الجديدة المؤسسة وفقا لهذا القانون ، على ان تسلم للفرع الذي يشكل في منطقة ما وفق احكام هذا القانون جميع الاموال والمنشآت والمراكز التي كانت تحت يد الفرع المنحل لتلك المنطقة .

المادة ٤٢ - مجلس الوزراء بتنسيب من الهيئة العامة المركزية ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٤٣ - رئيس الوزراء والوزراء المختصون مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .



- ٨ -

## السيد الرئيس

القانون المرقم ٥٨ لسنة ١٩٦٨ قانون تعديل  
لقانون معهد الادارة العامة ، هل يوافق المجلس عليه  
كما اقتره اللجنة ؟

## الجميع : موافقون

« وهذا نص القانون كما وافق عليه المجلس  
وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة »

## الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت الملحق لقانون معهد الادارة العامة  
لتدتين ، بعد وضع قانون معهد الادارة العامة  
رقم ( ٢ ) لسنة ١٩٦٨ ، وضع التنفيذ في مطلع العام  
الحالي ، انه بحاجة الى بعض التعديل لتوضيح علاقته  
بالجامعة الاردنية وتيسير عمله منذ البداية ، وذلك  
بتحديد موعد ايلولة المعهد الى الجامعة بعد القضاء  
خمس سنوات على مباشرته العمل ، وباعتبار مدير  
المعهد عضوا في مجلس ادارته ، ويجعل قراراته بأكثرية  
أربعة اصوات. ولذا اقترح مجلس ادارة المعهد ادخال  
هذه التعديلات على القانون الاصلي واصدارها كقانون  
معدل له .

قانون مؤقت رقم ( ٥٨ ) لسنة ١٩٦٨  
قانون تعديل لقانون معهد الادارة العامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون  
معدل لقانون معهد الادارة العامة لسنة ١٩٦٨ ) ويقرأ  
مع القانون رقم ( ٢ ) لسنة ١٩٦٨ ، المشار اليه فيما  
يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من  
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الثانية من القانون الاصلي  
باعتبار ما جاء فيها فقرة ( أ ) وازدادة الفقرة الجديدة  
التالية اليها تحت حرف ( ب ) -

ب - يؤول معهد الادارة العامة بعد مدة خمس  
سنوات الى الجامعة الاردنية ليصبح جزءا منها لتطوره  
ولتستخدمه بما يحقق الغايات والاهداف التي تراها  
مناسبة وفقا لقانون الجامعة وانظمتها ويشترطي ذلك  
ان تستمر الجامعة بتنفيذ احكام هذا القانون الخاصة  
بتحقيق الاهداف والبرامج التدريبية المتوخاه منه .

المادة ٣ - تعدل المادة ( ٧ ) من القانون الاصلي  
على النحو التالي : -

أ - بشطب كلمة ( وستة ) الواردة في الفقرة  
( أ ) منها والاستعاضة عنها بكلمة ( وسبعة ) .

ب - باضافة عبارة ( مدير المعهد ) بعد عبارة  
( ممثل عن الجامعة الاردنية ) الواردة في الفقرة المذكورة

ج - بحذف جملة ( وتصدر قراراته باغلبية  
الاصوات ) الواردة في السطر الثاني من الفقرة ( ب )  
منها ، والاستعاضة عنها بجملة ( وتصدر قراراته باغلبية  
اربعة اصوات ) .

د - بالغاء الفقرة ( ج ) منها .

المادة ٤ - تعدل المسادة ( ١٦ ) من القانون  
الاصلي بحذف كلمة ( الضرورة ) الواردة في السطر  
الاول منها والاستعاضة عنها بعبارة ( التي يفوضها اليه ) .

انظر قرار اللجنة القانونية رقم ( ١ ) المؤرخ في ١٢/١٢/١٤٦٨ البند ( ٨ )

موافقة كما وردت من الحكومة

المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من مجلس الاعيان	المادة كما وردت من مجلس النواب
تعدل المادة الثانية من القانون الاصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة ( أ ) وازدادة الفقرة الجديدة التالية اليها تحت حرف ( ب ) - ب - يؤول معهد الادارة العامة بعد مدة خمس سنوات الى الجامعة الاردنية ليصبح جزءا منها لتطوره ولتستخدمه بما يحقق الغايات والاهداف التي تراها مناسبة وفقا لقانون الجامعة وانظمتها ويشترطي ذلك ان تستمر الجامعة بتنفيذ احكام هذا القانون الخاصة بتحقيق الاهداف والبرامج التدريبية المتوخاه منه .	تعدل المادة ( ٧ ) من القانون الاصلي على النحو التالي : - أ - بشطب كلمة ( وستة ) الواردة في الفقرة ( أ ) منها والاستعاضة عنها بكلمة ( وسبعة ) ب - باضافة عبارة ( مدير المعهد ) بعد عبارة ( ممثل عن الجامعة الاردنية ) الواردة في الفقرة المذكورة . ج - بحذف جملة ( وتصدر قراراته باغلبية الاصوات ) الواردة في السطر الثاني من الفقرة ( ب ) منها والاستعاضة عنها بجملة ( وتصدر قراراته باغلبية اربعة اصوات ) د - بالغاء الفقرة ( ج ) منها .	تعدل المادة ( ٧ ) من القانون الاصلي على النحو التالي : - أ - يشوب ثبوت المعهد مجلس ادارة مؤلف من رئيس وستة اعضاء على الوجه التالي : - رئيس ديوان الموظفين وكيل ديوان الموظفين وكيل وزارة التربية والتعليم مدير دائرة المزاولة محل عن رؤساء الزوايا من الدرجة الاولى فاقرها مجلس من مجلس الاعيان على ان الجامعة الاردنية اعضائه

هذه نسخة من  
الكتاب

اسماء اعضاء اللجنة القانونية مجلس الاعيان	موافقة كما وردت من الحكومة	المادة كما وردت من مجلس الاعيان	المادة كما وردت من مجلس الاعيان
انتظر قرار اللجنة القانونية رقم ١ المؤرخ في ١٢/١٢/١٩٩٨ البند (٨)		تعدل المادة (١٦) من القانون الاصلي بحذف كلمة (التشريعية) الواردة في السطر الاول منها والاستعاضة بها بكلمة (التشريعية).	ب - في حالة غياب الرئيس يرأس الجلسة احدى اعضاءها بدرجة ويكون اجتماع المجلس قانونياً اذا حضره خمسة اعضاء على الاقل . وتصدر قراراته بأغلبية الاصوات ، فاذا تساوت برزت لمجالس الاعيان يرأسها الرئيس ويجوز لرئيس المجلس ان يدعو من يرى الاستعانة بهم من ذوي الخبرة لعضور جلسات المجلس دون ان يكون لهم حق التصويت . ج - يرضى مدير المعهد او نائبه في غايه لاجتماعات المجلس ولا يكون له حق التصويت في قراراته .
		يقوم نائب المدير بمساعدة المدير في اداء اعمال المعهد وتارس الصلاحيات الضرورية لتسيير اعمال الادارة والترويج على الوجه الاكمل تحت اشراف المدير وله ان يقرض ايا من صلاحياته لاي موظف من موظفي المعهد الاخرين .	المادة ١٦ -

- ٩ -

السيد الرئيس

القانون المؤقت رقم ٦٠ لسنة ٦٨ قانون معدل لقانون خدمة الضباط في الجيش العربي ، هل يوافق المجلس  
عليه كما اقترته اللجنة ؟

الجميع : موافقون

### الاسباب الموجبه

على اثر التعديلات التي ادخلت على المناصب القيادية في الجيش العربي انجبت النية الى احداث منصب نائب  
رئيس اركان الجيش العربي .

وبناء على ذلك ارتأت الجهات المعنية استصدار تشريع يحدد اختصاصات نائب رئيس الاركان وكيفية  
تعيينه وعلى ضوء ذلك استدعت الضرورة اعادة تشكيل لجنة الضباط ليصبح نائب رئيس الاركان عضوا بهذه اللجنة .  
للاسباب الواردة اعلاه ارتأت وزارة الدفاع وضع مشروع قانون معدل لقانون خدمة الضباط بمعالج  
الموضوعات المشار اليها اعلاه . وعلى ضوء المشروع المقترح احدث منصب نائب رئيس اركان الجيش كما اعيد  
تشكيل لجنة الضباط ليتلأم تشكيلها والتغييرات التي طرأت على رئاسة اركان الجيش .

قانون مؤقت رقم (٦٠) لسنة ١٩٦٨

### قانون معدل لقانون خدمة الضباط في الجيش العربي

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون خدمة الضباط في الجيش العربي لسنة ١٩٦٨)  
ويقرأ مع القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من  
تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٦٨/٧/٢٧ .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي كما عدلت بالمادة (٤) من القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٨  
بإضافة الفقرة الجديدة التالية اليها تحت حرف (د) واعادة ترقيم باقي الفقرات من (د - ك)  
لتصبح (٨ - ل) .

د - نائب رئيس اركان الجيش

الضابط الذي يعين بأرادة ملكية سامية للقيام باعمال وممارسة كافة الصلاحيات او بعضها  
التي يوكلها اليه رئيس اركان الجيش والواردة في هذا القانون او اي تشريع آخر .

المادة ٣ - تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

رئيس اركان الجيش	رئيسا
نائب رئيس اركان الجيش	عضوا
مساعدو رئيس اركان الجيش	اعضاء
قادة الفرق	عضاء
السكرتير العسكري	عضوا وسكرتير اللجنة

هكذا منه الاصل

## ملحوظة مجلس الاعيان حول القانون المؤقت رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٨ المعدل لقانون خدمة الضباط في الجيش العربي

اجراءات اللجنة القانونية مجلس الاعيان	موافقة كـ _____ وردت من الحكومة _____	المادة كـ وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الان
انظر قرار اللجنة القانونية رقم ١ المؤرخ في ١٢/١٢/١٩٦٨ البند (٩)		تعديل المادة (٣) من القانون الاصيل كما عدلت بالمادة (٤) من القانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٨ باضافة الفقرة الجديدة التالية (د) تحت حرف (د) واصادة ترتيب باقي الفقرات من (د-١) لتصبح (هـ-١) - (د-١) - د - نائب رئيس اركان الجيش : الضابط الذي يعين بارادة ملكية سادية للقيام بالاعمال وعارسة كافة الصلاحيات او يعفها التي يركها اليه رئيس اركان الجيش والارادة في هذا القانون او اى تشريع آخر .	نفس المادة (١) من المادة (٣) من ١ - لجنة الضباط العليا القائد العام القوات المسلحة نائب القائد العام رئيس هيئة الاركان المكثرون العسكريين، عضواً ومكثرون اللجنة قادة الجيئات
		تعديل المادة (٣) من القانون الاصيل باضافة مساجد في الفقرة (أ) منها والاصحاحه عه بما يلي : - رئيساً رئيس اركان الجيش نائب رئيس اركان الجيش مساعد رئيس اركان الجيش قادة الفرق المكثرون العسكريين عضواً ومكثرون اللجنة	

- ١٠ -

السيد الرئيس :

مشروع قانون معدل لقانون الاحوال المدنية  
هل يوافق المجلس عليه كما اقرته اللجنة ؟

الجميع : موافقون

« وهذا نص المشروع كما وافق عليه المجلس  
وبالصيغة التي سبرفغ فيها الى الحكومة » .

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٦٩

قانون معدل لقانون الاحوال المدنية

مصحح

المادة (١) يسمى هذا القانون ( قانون معدل  
لقانون الاحوال المدنية لسنة ١٩٦٩ ) وبمسراً مع

القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون  
الاصيل حسبها عدل بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٦  
كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تساريخ نشره  
بالجريدة الرسمية .

المادة (٢) تعدل المادة (٨٠) من القانون  
الاصيل يشطب الفقرة الشرطية المضافة الى آخرها  
بموجب المادة (٣) من القانون المؤقت رقم ٦٤  
لسنة ١٩٦٦ والاستعاضة عنها بالفقرة التالية : -

« ويشترط في ذلك بأنه يجوز للوزير ان يعلن  
العمل بموجب هذا القانون بصورة كلية او جزئية ،  
وعلى الجهات الرسمية الاخرى ذات العلاقة ،  
الاستمرار بانجاز المعاملات المتعلقة بالاحوال المدنية  
وفق الترتيب المتبع قبل صدوره حتى يشملها الاعلان .

هكذا منه الاصل



انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١) المؤرخ في ١٢/١٢/١٩٦٨  
البند (١٠)

موافقة كما وردت من الحكومة

تعمل المادة (٨٠) من القانون الاصل بتطبيقات الشريعة  
المضافة الى اخره بموجب المادة (٣٠) من القانون المؤقت رقم  
٦٤ لسنة ١٩٦٦ والاستضافة بها بالتقرير التالية :  
« ويشترط في ذلك بانه يجوز للوزير ان يعلن العمل  
بموجب هذا القانون بصورة كلية او جزئية وعلى الجهات  
التي الاخرى ذات السلطة الاستمرار باستمرارها بالاجازات  
المنظمة بالاحوال المدنية وفق الترتيب المتبع قبل صدوره حتى  
يشملها الاعلان .

المادة المسمول بها الان  
« ويشترط في ذلك ان تصدر الجهات الرسمية  
السابقة في اجازات الممارات المتعلقة بالاحوال المدنية  
وفق الترتيب المتبع قبل صدور هذا القانون واما  
تم تأسيس دائرة الاحوال المدنية بمقتضاه ويعمل  
الوزير ذلك في الجريدة الرسمية .

ملحوظة لمجلس الاعيان حول مشروع القانون المعدل لقانون الاحوال المدنية لسنة ١٩٦٨

- ١١ -

السيد الرئيس :

مشروع قانون معدل لقانون حقوق العائلة هل  
يوافق المجلس عليه كما اقترته اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

« وهذا نص القانون كما وافق عليه المجلس  
وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة » .

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٦٩

قانون معدل لقانون حقوق العائلة

المادة (١)

يسمى هذا القانون ( القانون المعدل لقانون  
حقوق العائلة لسنة ١٩٦٩ ) . ويقرأ مع القانون رقم  
(٩٢) لسنة ١٩٥١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصل  
وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به  
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢)

يلغى ما جاء في المادة (٢٠) من القانون  
الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : -

المادة ٢٠ -

أ - يتولى عقد الزواج بين الطرفين القاضي  
الشرعي في البلد الذي يقيم به احد الزوجين في داخل  
المملكة الاردنية الهاشمية او نائبه الذي يأذن له باجراله  
ويسجل العاقد القاضي او نائبه وثيقة العقد في سجلها  
الخاص .

ب - يقوم قناصل المملكة الاردنية الهاشمية  
في خارج المملكة مقام القاضي في اجراء عقد الزواج  
وفي سماع تقرير الطلاق بين الرعايا الاردنيين  
الموجودين في خارج المملكة وتسجيل هذه الوثائق في  
سجلاتها الخاصة .

ج - تشمل كلمة القنصل وزراء المملكة  
الاردنية المفوضين والقائمين باعمال هذه المفوضيات  
ومستشاريها .

هكذا منه الاصل

اقرارات اللجنة القانونية مجلس الاعيان	موافقة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم ١ المؤرخ في ١٢/١٢/١٩٦٨ البند (١١)	موافقة كما وردت من الحكومة مسح حلف عبارة ( او اذا كان احد الطرفين اردنيا ) الواردة في الفقرة (ب) .	ينفي ما جاء في المادة ٢٠ من القانون الاصلي ويستأنس عنه بما يلي : - المادة ٢٠ : ١- يتولى عقد الزواج بين الطرفين القاضي الشرعي في البلد الذي يقع به احد الزوجين في داخل المملكة الاردنية الاشيية او نائبه الذي يأذن له بحجته وسجل المصدق القاضي او نائبه وثيقة العقد في سجلها الخاص . ب- يقوم قناصل المملكة الاردنية الهاشمية في خارج المملكة مقام القاضي في اجراء عقد الزواج وفي صياح تقريره الثلاثين ين الى عاين الاثنتين - الموجودين في خارج المملكة او اذا كان احد الطرفين اردنيا وسجل هذه الوثائق في سجلها الخاصة . ج - تشمل كلمة القنصل وزراء المملكة الاردنية القرضين والقائمين باعمال هذه القرضيات ومستشارها .	المادة ٢٠ - يتولى العقد القاضي الشرعي الموجود في البلد الذي يقع به احد الزوجين او نائبه الذي يأذن له بحجته وسجل المصدق القاضي او نائبه وثيقة العقد .

ملحوظة مجلس الاعيان حول مشروع القانون العمل قانون حقوق العائلة لسنة ١٩٦٨

السيد الرئيس	السيد زعير
مشروع قانون جوازات السفر لسنة ١٩٦٩ هل يرافق المجلس عليه كما اقرته اللجنة ؟	اريد توضيحا للمقيمين .
الجميع : موافقون	السيد المقرر المقيم ، يعني المقيم عادة يعني الذي له محل اقامة في الاردن .
السيد زعير	السيد جمعه
في المادة الخامسة تذاكر السفر التي تصدر للحجاج المسلمين المقيمين في المملكة (للمقيمين) اريد تعريفا لهذه الكلمة .	تمت الموافقة على هذا القانون ولكن نرجو ان يتعاون معالي اكرم بك مع اللجنة لتصحيح مثل هذه الامور ، والان نرجو الانتقال الى القانون التالي لان لي ملاحظات عليه .
السيد المقرر : ماذا ؟	« وهذا نص المشروع كما وافق عليه المجلس وبالصفة التي سيرفع فيها الى الحكومة »

مكتبة الاصل

## مشروع

قانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٨

## قانون جوازات السفر

—•••••

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون جوازات السفر لسنة ١٩٦٨ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعني كلمة ( المملكة ) المملكة الاردنية الهاشمية .

تعني كلمة ( وزير ) وزير الداخلية .

تعني كلمة ( مدير ) مدير الجوازات العام ويكون مرتبطاً بوزير الداخلية مباشرة .

تعني كلمة ( قنصل ) القنصل المعين بموجب نظام الخدمة المدنية .

تعني كلمة ( اردني ) في هذا القانون او في اي نظام يوضع بموجبه كل شخص حائز على الجنسية الاردنية بمقتضى احكام قانون الجنسية الاردنية .

المادة ٣ - تعطى جوازات السفر الاردنية لطالبيها من الاردنيين الثابتة جنسيتهم اصلاً او بعد حصولهم على شهادة الجنسية او التجنس .

المادة ٤ - أ - لا يجوز للاردني مغادرة المملكة او العودة اليها الا بجواز سفر قانوني صادر بمقتضى احكام هذا القانون .

ب - يجوز للوزير السماح لارباب الاردنيين بالخروج من المملكة والدخول اليها بموجب اية وثيقة سفر رسمية تثبت الشخصية دوماً حاجة لجوازات السفر في حالات خاصة على اساس المعاملة بالمثل .

المادة ٥ - جوازات السفر الاردنية والوثائق التي تقوم مقامها هي : -

أ - جوازات السفر السياسية .

٢ - جوازات السفر الخاصة .

٣ - جوازات السفر لمهمة .

٤ - جوازات السفر العادية .

ب - تذاكر السفر التي تصدر للاجانب المقيمين في المملكة .

ج - تذاكر السفر التي تصدر للاجانب المسلمين المقيمين في المملكة .

المادة ٦ - يختص المدير او من ينوبه في المملكة والقنصليات الاردنية في الخارج باصدار جوازات السفر الاردنية باستثناء جوازات السفر السياسية فتختص وزارة الخارجية بمنحها وتجديدها .

المادة ٧ - أ - تمنح جوازات السفر السياسية : -

١ - لاعضاء الاسرة المالكة .

٢ - لرئيس الوزراء .

٣ - لرئيسي مجلسي الاعيان والنواب .

٤ - للوزراء العاملين ورؤساء الوزراء والوزراء السابقين .

٥ - لرئيس الديوان الملكي ، كبير الامناء ، الطبيب الخاص ، الامين العام للديوان الملكي ، الامين الاول ، ناظر الخاصة الملكية ، ورئيس التشريفات الملكية .

٦ - لموظفي وزارة الخارجية في المركز من درجة وزير مفوض فما فوق وفي السفارات من درجة ملحق فما فوق .

ب - يجوز ادخال اعضاء اسرة حامل جواز السفر السياسي في الجواز عينه .

ج - يعمل بجواز السفر السياسي لمدة سنتين من تاريخ اصداره ويجوز تجديده لمدة سنتين على ان لا تتجاوز مدة العمل به اربع سنوات من تاريخ الاصدار .

د - يسترد جواز السفر السياسي بعد زوال الصفة التي اصدر من اجلها .

هـ - لا يستوفى اي رسم عن جواز السفر السياسي .

المادة ٨ - للوزير او من يفوضه ان يصدر جوازات سفر خاصة ( وفق نموذج خاص تعدته مديرية الجوازات العامة ) الى : -

أ - اعضاء مجلس الامة .

٢ - موظفي الحكومة من الدرجة الاولى فما فوق .

٣ - وكلاء الوزارات ومندوبي الدوائر .

٤ - كبار ضباط الجيش والامن العام من رتبة زعيم فما فوق .

٥ - رئيس الجامعة الاردنية واعضاء مجلس أمنائها .

٦ - الاشخاص ذوي الصفة الرسمية السياسية والاجتماعية بتسبب وزير الداخلية وموافقة رئيس الوزراء .

ب - أ - يجوز ادخال زوجات الاشخاص المذكورين في الفقرة (أ) من هذه المادة في جوازات السفر الخاص وأولادهم القاصرين وبناتهم العازبات غير المتزوجات اذا كن مقدمات معهن في منزل واحد .

٢ - يعمل بجواز السفر الخاص لمدة سنتين من تاريخ اصداره ويجوز تجديده لمدة لا تتجاوز سنتين آخرين .

٣ - يسترد جواز السفر الخاص بعد زوال الصفة الخاصة التي اصدر من اجلها .

٤ - لا يستوفى اي رسم عن جواز السفر الخاص .

هكذا صدر الفصل



المادة ٩ - للوزير او من يفوضه ان يمنح جوازات سفر المهمة معينة ( وفق نموذج خاص تعدده مديرية الجوازات العامة لهذه الغاية ) الى :

١ - الموظفين الموقدين في مهمة رسمية لتمثيل المملكة في المؤتمرات والاجتماعات والهيئات الدولية والمعارض .

٢ - الموظفين الاداريين والكتبة المحققين بالبعثات الدبلوماسية والقنصلية الاردنية لدى هيئة الامم المتحدة .

٣ - من يعهد اليهم بمهمات رسمية مؤقتة من قبل الحكومة بشرط ان تقتضي المصلحة صرف هذا الجواز .

ب - ١ - يجوز ادخال الزوجة او الزوجات والاولاد القاصرين في جواز السفر المهمة اذا كانوا مسافرين برفقة حامله .

٢ - تصرف جوازات السفر المهمة للمدة التي تقتضيها المهمة .

٣ - لا يستوفى اي رسم عن جواز السفر المهمة .

٤ - يسترد جواز السفر المهمة عند انتهاء المهمة للمتدرب الموظف من اجلها .

المادة ١٠ - يكون جواز السفر العادي صالحاً لمدة خمس سنوات من تاريخ اصداره وبعد انتهاء مفعوله او انتهاء مدته بصرف جواز سفر جديد بدلا عنه .

المادة ١١ - يجوز ان يشمل جواز السفر العادي عند اصداره زوجة او زوجات حامله واولاده القاصرين دون السادسة عشرة او من هم تحت ولايته على ان تكون اعمارهم دون السادسة عشرة وان يكونوا منحدري من اب اردني .

المادة ١٢ - يجوز منح جواز سفر عادي منفرد للزوجة او للاولاد القاصرين بعد موافقة الزوج او الولي خطياً .

المادة ١٣ - للمدير اصدار جواز سفر عادي لمدة محدودة في حالات خاصة لا تزيد عن سنة ولا يعتبر حامل هذا الجواز مكسباً الجنسية الاردنية والمدير ان يسترده في اي وقت .

المادة ١٤ - اذا وقع شك في جنسية طالب جواز السفر فيجب على القنصلية الرجوع الى وزارة الداخلية .

المادة ١٥ - للمدير او من يفوضه منح وثيقة سفر جماعية عند الطلب للاردنيين الذين يرغبون في القيام برحلات جماعية بشرط ان لا يقل عددهم عن عشرة اشخاص وان لا يزيد عن الخمسين .

المادة ١٦ - تكون وثيقة السفر الجماعية صالحة لمدة ستة اشهر على الاكثر من تاريخ اصدارها ولسفرة واحدة وتسترد عند العودة .

المادة ١٧ - تسجل اسماء طالبي وثيقة السفر الجماعية ومحل ولادتهم وتاريخها وتلتصق بصورهم القوتوغرافية على الوثيقة .

المادة ١٨ - على كل من يتخلف من اعضاء الرحلة عن العودة ان يحصل على جواز سفر عادي بمفرده او وثيقة سفر اضطرارية .

المادة ١٩ - أ - للمدير او من يفوضه منح تأذ كر سفر ( حسب النموذج المعد لهذه الغاية ) لمدة لا تزيد عن سنة واحدة للشخص الاجانب غير التابعين لجنسية دولة معينة او الى رعايا دولة ليس لها في المملكة ممثل قنصلي ولا يحملون جوازات سفر قانونية .

ب - لا تخول تذكرة السفر حاملها حق الدخول الى المملكة او المرور منها الا بعد الحصول على تأشيرة دخول او مرور .

المادة ٢٠ - للمدير او من يفوضه منح تذكرة حج مؤقتة ( وفق النموذج المعد لهذه الغاية ) لمدة لا تزيد عن ستة اشهر ولسفرة واحدة صالحة للسفر الى المملكة العربية السعودية فقط للاشخاص المقيمين في المملكة بصرف النظر عن جنسيتهم الاصلية .

المادة ٢١ - للقنصليات الاردنية في الخارج منح وثيقة سفر اضطرارية ( وفق النموذج المعد لهذه الغاية ) للاردنيين الراغبين في العودة الى المملكة والذين ليس بجوازات سفر وذلك في الحالات الاضطرارية المستعجلة .

المادة ٢٢ - يراعى عند اصدار جواز السفر او تذكرة السفر ما يلي : -

أ - تلصق صورة الطالب القوتوغرافية وتغتم بخاتم الجهة التي صدر عنها جواز السفر وتذكرة السفر .

ب - تذكر في الجواز او التذكرة البيانات الخاصة باسم الطالب ولقبه ومهنته ومحل ولادته وتاريخ ميلاده والعلامات المميزة له .

ج - يذكر في الجواز او تذكرة السفر اسماء الدول التي يسمح بالسفر اليها .

د - عند اصدار جواز سفر جديد يلغى الجواز القديم ويعاد الى صاحبه وكذلك التذكرة .

المادة ٢٣ - أ - على كل شخص يدخل المملكة من اية بلاد اخرى ما عدا الاحوال المبينة في الفقرتين ( ج ، د ) ان يملكه المادة ان يكون لديه جواز سفر او وثيقة اخرى معمول بها يبرزها عند ما يطلب اليه ذلك ويقتضى ان يكون الجواز او الوثيقة الاخرى مؤشراً عليه او عليها بالدخول الى المملكة الا اذا كان الجواز معطى بمقتضى احكام هذا القانون .

ب - كل من يدخل المملكة او يشتبه بانه دخلها خلافاً للاحكام الالفة الذكر يجوز ان يقيض عليه بدون مذكرة قبض وعند ذلك للوزير او من ينييه ان يامر بابعاد ذلك الشخص ان كان غير اردني او حالته الى قاضي الصلح مع الاوراق المختصة سواء اكان اردني ام غير اردني وعند ادانته يعاقب بالحبس مدة لا تتل عن اسبوعين ولا تتجاوز سنة واحدة او بغرامة لا تقل عن ثمانية دنانير اردنية ولا تتجاوز مائة دينار او بكليتا العقوبتين وبالإضافة الى هذه العقوبة يجوز ابعاد ذلك الشخص اذا كان غير اردني بامر من الوزير او من ينييه وللوزير ان يامر ايضا بالاحتفاظ به تحت التوقيف الى ان يتفادى الابعاد .

ج - يجوز للوزير ان يسمح في احوال خاصة بدخول اي شخص الى المملكة اذا رأى انه شخص لائق لان يدخل المملكة وفي هذه الحالة يصرف النظر عما اذا كان دخوله مخالفاً لما جاء في الفقرة ( أ ) من هذه المادة .

د - يجلس الوزراء بتنصيب الوزير ان يصدر امراً خطياً يستقي به كلياً او جزئياً من احكام الفقرة ( أ ) من هذه المادة اناساً معينين او صنفاً منهم او رعايا دولة ما على ان يبين في هذا الامر شروط دخول اولئك الاشخاص او ذلك الصنف او رعايا تلك الدولة الى المملكة وكل شخص دخل المملكة ويتصرف في العمل بالشروط المبينة في الامر المذكور او يخالف او يشتبه في انه خالف شروط ذلك الامر يكون عرضة لتطبيق احكام الفقرة ( أ ) من هذه المادة بحقه .

المادة ٢٤ - كل من :-

- أ - زور جواز سفر او وثيقة سفر .
- ب - وجد معه جواز سفر او وثيقة سفر بصورة غير مشروعة .
- ج - ادعى انه المالك الحقيقي لذلك الجواز او الوثيقة بانتحال اسم الغير او بادعاءات كاذبة .
- د - اعطى ذلك الجواز الى شخص اخر ليستعمله .
- هـ - اتلف جواز سفره عامدا لاختفائه او ادعى فقدانه عن قصد .
- و - قدم بيانات كاذبة او ادعاء كاذبا سواء في المملكة او في خارجها بقصد الحصول على جواز سفر لنفسه او لشخص اخر او وقع شهادة كاذبة لطلاب الجواز .

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تتجاوز الثلاث سنوات او بغرامة لا تقل عن خمسة واربعين ديناراً ولا تتجاوز خمسمائة دينار .

المادة ٢٥ - النظر في الجرائم المذكورة في هذا القانون والحكم بالعقوبات المترتبة عليها من وظائف قضاة الصلح .

المادة ٢٦ - تستوفى عن جوازات السفر ووثائق السفر الرسوم التالية :-

فلس	دينار
١ - ١ - رسم جواز السفر العادي	٢
٢ - رسم الاضافة عن اي شخص او اشخاص من افراد العائلة	٢٥٠
٣ - رسم التظهير	٢٥٠
٤ - رسم وثيقة السفر الجماعية	١٠
ب - ١ - رسم تذكرة السفر	١
٢ - رسم الاضافة	٢٥٠
٣ - رسم التظهير	٢٥٠
٤ - رسم تذكرة الحج المؤقتة	١
٥ - رسم وثيقة السفر الاضطرارية	٢٥٠

المادة ٢٧ - لمجلس الوزراء ان يضع الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٨ - أ - يلغى قانون جوازات السفر الموحد رقم ( ٥ ) لسنة ١٩٤٢ وذيوله وما طرأ عليه من تعديلات .

ب - يلغى اي تشريع اردني او فلسطيني الى المدى الذي تتغير فيه احكامه مع احكام هذا القانون .

ج - تبقى الانظمة والتعليمات السابقة الصادرة بموجب القانون السابق والمعمول بها عند نفاذ هذا القانون والتي لا تتعارض مع احكامه مارية المفعول الى ان تسدل او تستبدل بغيرها بموجب احكام هذا القانون .

المادة ٢٩ - رئيس الوزراء ووزراء العدلية والداخلية والخارجية مكافون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ١٣ -

السيد الرئيس :

مشروع قانون معدل لقانون التقاعد المدني .  
سيد بك له ملاحظة عليه ، تفصل .

السيد - جمعه :

لي كلمة أقولها بكل صراحة وإخلاص ، قبل الاقدام على اقرار هذا القانون اود ان أسأل الحكومة عما اذا كانت قد استوضحت ما اذا كان مثل هذا الاجراء متبعاً في اي بلد في العالم ، في اي بلد يأخذ بالنظام المستوري النيابي فاذا لم يكن مثل هذا القانون معمولاً به في اي بلد فاني لا ارضى ان يكون الاردن بلداً في اتخاذ قوانين وفي اجراء تعديلات على قوانين لا يأخذ بها بلد في العالم ، هذا بالإضافة يلى في بكل حسن نية ان هدف بعض الجهات وبعض المؤسسات قد أصبحت كسب النفع وتكثير المكاسب على حساب المصلحة العامة مع العلم اننا نعلم في كل مناسبة خاصة في مثل هذه الظروف اننا يجب ان تأخذ سياسة شد الاحزمه ولا اعتقد ان سياسة شد الاحزمه التي نعلمها في كل مناسبة قولاً ولا تأتي بها عملاً بكل اسف تتفق مع هذه التعديلات او هذه المشروعات التي مستتب بالتالي تكثير نفقات التقاعد في الموازنة بشكل لا يستطيع الموازنة تحمله ، هذا مع العلم بان مثل هذا المشروع مستتب تعقيدات كثيرة . من ناحية الامس التي بني عليها قانون التقاعد لان التقاعد يستند الى وديات التقاعد التي تقتطع من الرواتب والنائب او العين لا يتقاضى راتباً بل يتقاضى مخصصات ، فكل هذه التعديلات وهي كثيرة ولا يستطيع ان احصياها الآن تستوجب علينا ان نناقش الامر بروية وانا اذيع اخواني بكل حسن نية مع اني احب ان ينال اخواني

النواب حقوقهم كاملة احب ان اناقش هذا الموضوع بموضوعية وبحسن نية وبإخلاص خاصة في هذه الظروف التي تمتازها بلادنا وهي ظروف خاصة وسية وأليمة ويجب ان يكون موقفنا منها هو موقف الخالص المؤمن ببلده الذي يود بكل سبيل دفع اي أذى يلحقه .

السيد المقرر :

الشيء الذي تفصل به دولة الاخ سيد بك اللجنة درسته ووجدته وجيها بالقفل الا انه لما رأينا ان مجلس الامه والخدمة فيه وما يتقاضاه العيين او النائب من مخصصات تحسب له هذه المادة للموظف السابق والوزير يعني ما دام هذه المدة تحسب للموظف السابق والوزير السابق اذن قانون التقاعد اعتبر هذه الخدمة خدمة مقبولة للتقاعد ، هذا من جهة ، ولذلك لما رأيت اللجنة هذه المسألة اضطرت لقبول القانون والموافقة عليه اما فيما يتعلق بان النائب او العين لا تحسم عنه عائدات تقاعد فاذا عمل بهذا القانون فبطبيعة الحال فان وزارة المالية ستبدأ بالحسم عنه .

السيد - جمعه :

السؤال الآخر الواقع الذي سألتني اول الحديث هل هناك اي بلد في العالم يأخذ بمثل هذا الاجراء ؟

السيد المقرر :

ولا للوزير ولا للموظف

السيد - جمعه :

ليس هناك بلد واحد ؟ هل استوضحت الحكومة .

السيد المقرر :

لا . لا . ما في . .

السيد وزير المالية :

يا سيدي هذا المشروع لم يقدم من الحكومة وإنما قدم لنا كإقتراح من مجلس النواب حتى انه وضع صيغة القانون . لما عرض على الحكومة غيرت فيه بعض الشيء ثم أعادته الى مجلس النواب ومجلس النواب بعد دراسته أيضاً أدخل عليه تعديلات حتى أصبح بالشكل الذي هو موجود الآن امام المجلس الكريم .

جوابي على سؤال دولة الاخ هو اني بالفعل كوزير المالية اضطررت لان أسأل اذا كان هذا القانون متبعاً في بلاد أخرى فلم أجد وقد ذكرت هذا في مجلس النواب وانا شخصياً وكسؤول في المالية بالنسبة لمسألة التقاعد أحب ان اؤكد للاخوان ان اي واحد سيصيبه هذا القانون سيحسم عنه التقاعد الذي يوجب ضم الخدمة اليه .

هذا ما استطيع ان اقله والقانون الآن بين ايديكم وانتم تقرررون ما تشاؤون .

السيد النسل :

دولة الرئيس :

الواقع لاعتبارات ناجمة عن شد الأحزمة وعن ظروفنا وعن الضيق المالي الذي نعانيه وعشرات الاعتبارات التي من هذا النوع برأيها الأولوية على الاعتبارات الوجبة جداً التي تفضل بها دولة الاخ سعد جمعه ومعالى الاخ هاشم الجيوسي ، بعض هذه التشريعات التي من هذا الشكل تفسيرها خارجي انه وحش متش والي بلحق بتشش بصورة عمومية وهذا شيء انا أجل هذا المجلس وأجل اخواني النواب وأجل الحكومة عن هكذا مفهوم ، وضعيتنا نحن ليست بالوضعية الهينة ، وضعية شد أحزمة بمعنى الكلمة . يجب ان تنتقل من الالفاظ الى الفعل ،

صحيح مبلغ التقاعد قد لا يتقدم او يؤخر ، صحيح انه في خطأ في حساب التقاعد ، خطأ برأيي أساسي في حساب تقاعدنا كوزراء او رؤساء وزراء سابقين ، لكن الخطأ السابق لا يبرر الخطأ اللاحق وبنفس الوقت انا من جملة الناس الذي ادعوا الى إعادة النظر بقانون التقاعد المتعلق بالوزراء والاعيان والنواب حتى ندرسه من أول وجديد على أسس صحيحة ، التقاعد ليس ورقة يانصيب ، فلان أصبح وزيراً او صار رئيس وزراء وفلان فجأة تقاعده مائة دينار او مائتي دينار أو ثلاثمائة دينار ، التقاعد مكافأة عن خدمة طويلة متصلة يصلها المستخدم والعامل في جهاز الدولة ، هذا هو الأساس .

ايضاً والاهم اننا في ظرف شد أحزمه ما نسمعه عن ظروف اعداد الموازنة المقبلة نعيش على الاعانات بشكل واضح معروف ، كل هذه تجعلنا نرجو الحكومة والمجلس الكريم أن يبعد النظر بهذا القانون ومع تقديري الكلي ان كل الاخوسان المتفعين به اعزاء وتنمى لهم كل الخير لكن اريد ان يأتي الخير بطريق صحيح وشكراً .

السيد المشير المجالي :

اوجه سؤال الى معالي وزير المالية قبل كل شيء القانون عرض له ودرسه ثم عرض على مجلس الوزراء وانا اعرف ان اي قانون يخرج عن مجلس الوزراء بقة ومصلة عامة للبلد وزير المالية يقول : انا اعترضت عليه ، لماذا ارسل الى مجلس النواب ؟ مجلس النواب ليس العوية ، مجلس الاعيان ليس العوية ، الذي يمن القانون يأتي عن مجلس الوزراء ، وفي ناس ايضاً من الاخوان في الجيش وفي الاعيان وفي النواب وغيرهم ، يعني لهم مدة طويلة في الخدمة ، مضت عليهم مدة طويلة تقارب اربعين سنة ، ليس ستين متعده بل اربعين سنة وهم يسيرون الى ان وصلوا الى هنا ولكن

في قانون محرم عليهم محلل لغيرهم وهذا ما انتت نظر دولة الرئيس اليه .

السيد رئيس الوزراء :

مشروع القانون قدم كفكرة على ضوء التساوي للجميع وباعتبار الوزير الذي يتال تقاعداً وهو عضو في مجلس الاعيان يحق للموظف في مجلس الاعيان او مجلس النواب ان يتال تقاعداً ولذلك وضع هذا التعديل اما ما جاء على قول دولة الاخ سعد بك انه هل هنالك في البلاد العربية مثل هذا القانون فانا اقول لا ، لا يوجد ، وقدم هذا الى مجلس النواب باعتباره صاحب السلطة التشريعية فأقره ورفعته الى مجلس الاعيان ، ومع تقديري لكل ما جاء في اقوال الاخوان وشعوري لنفس الشعور ، فالقانون بين ايديهم ان شاؤوا اقروه وان شاؤوا جمدهوه وان شاؤوا ردوه وليس عند الحكومة ماتصفيه من جديد .

السيد الرئيس :

هل لأحد ملاحظة اخرى ؟

السيد جمعة :

جاء في كلام دولة الرئيس ان دولته يشاركنا في النقاش التي أشرنا لها فاذا كان ذلك كذلك .

السيد رئيس الوزراء :

ناحية تشريعية

السيد جمعة :

ستطيع الحكومة سحب هذا القانون .

السيد رئيس الوزراء :

السحب ممنوع ، السحب لا يجوز ، اما رد او او تعديل ، او تصديق .

السيد المقرر :

يطرح للتصويت .

السيد الرئيس :

نطرح القانون للتصويت الموافقة يرفع يده :

السيد المقرر :

غير الموافق يرفع يده .

السيد النسل :

لا ، لا الموافق يرفع يده :

السيد الرئيس :

هل تريدون الموافقة ام غير الموافق ؟

السيد النسل :

لا ، الموافق يرفع يده .

السيد المقرر :

الموافق ليس على رده !

السيد زعيتر :

الموافق على ابقاؤه .

السيد خليفة :

ردوه الى مجلس النواب .

السيد رئيس الوزراء :

ابقاؤه .

السيد جمعة :

اذا سمحتم المناذاة بالاسم افضل .

السيد النسل :

يا سيدي انا غشيم بالنظام الداخلي ، لكن لا يجوز ان يعيد التصويت نتيجة جلا جلا ، موافقين ام غير موافقين ، الموافق يقول موافق وغير الموافق يقول موافق

هكذا عند النسل



السيد وزير المالية :

يا سيدي هذا المشروع لم يقدم من الحكومة وانما قدم لنا كإقتراح من مجلس النواب حتى انه وضع صيغة القانون . لما عرض على الحكومة غيرت فيه بعض الشيء ثم اعادته الى مجلس النواب ومجلس النواب بعد دراسته ايضاً ادخل عليه تعديلات حتى اصبح بالشكل الذي هو موجود الان امام المجلس الكريم .

جوابي على سؤال دولة الاخ هو اني بالفعل كوزير المالية اضطرت لان أسأل اذا كان هذا القانون متبعاً في بلاد أخرى فلم أجد وقد ذكرت هذا في مجلس النواب وانا شخصياً وكسؤول في المالية بالنسبة لمسألة التقاعد أحب ان اؤكد للاخوان ان اي واحد سيصيبه هذا القانون سيحسم عنه التقاعد الذي يوجب ضم الخدمة اليه .

هذا ما استطيع ان اقول له والقانون الآن بين ايديكم وانتم تقرررون ما تشاؤون .

السيد النسل :

دولة الرئيس :

الواقع لاعتبارات ناجمة عن شد الاحزمة وعن ظروفنا وعن الضيق المالي الذي نعاناه وعشرات الاعتبارات التي من هذا النوع رأيها الاولوية على الاعتبارات الرجعية جداً التي تفضل بها دولة الاخ سعد جمعه ومعالى الاخ هاشم الجيوسي ، بعض هذه التشريعات التي من هذا الشكل تفسيرها خارجي انه وحش متش والي بلحق بقتل بصورة عمومية وهذا شيء اذا أجل هذا المجلس وأجل اخواني النواب وأجل الحكومة عن هكذا مفهوم ، وضعيتنا نحن ليست بالوضعية الهينة ، وضعية شد أحزمة بمعنى الكلمة ، يجب ان تنتقل من الالفاظ الى الفعل ،

صحيح مبلغ التقاعد قد لا يتقدم او يؤخر ، صحيح انه في خطأ في حساب التقاعد ، خطأ برأيي أساسي في حساب تقاعدنا كوزراء او رؤساء وزراء سابقين ، لكن الخطأ السابق لا يبرر الخطأ اللاحق وب نفس الوقت انا من جملة الناس الذي ادعوا الى اعادة النظر بقانون التقاعد المتعلق بالوزراء والاعيان والنواب حتى ندرسه من أول وجديد على أسس صحيحة ، التقاعد ليس ورقة يانصيب ، فلان اصبح وزيراً او صار رئيس وزراء وفلان فجأة تقاعد مائة دينار او مائتي دينار أو ثلاثمائة دينار ، التقاعد مكافأة عن خدمة طويلة متصلة يصلها المستخدم والعامل في جهاز الدولة ، هذا هو الاساس .

ايضاً والاهم اننا في ظرف شد أحزمه ما نسمعه عن ظروف اعداد الموازنة المقبلة نعيش على الاعانات بشكل واضح معروف ، كل هذه تجعلنا نرجو الحكومة والمجلس الكريم أن يبد النظر بهذا القانون ومع تقديري الكلي ان كل الاخوان المتفهمين به اعزاء وتنمى لهم كل الخير لكن اريد ان يأتي الخير بطريق صحيح وشكراً .

السيد المشير المجالي :

اوجه سؤالي الى معالي وزير المالية قبل كل شيء القانون عرض له ودرسه ثم عرض على مجلس الوزراء وانا اعرف ان اي قانون يخرج عن مجلس الوزراء بقة ومصلحة عامة للبلد وزير المالية يقول : انا اعترضت عليه ، لماذا ارسل الى مجلس النواب ؟ مجلس النواب ليس العوية ، مجلس الاعيان ليس العوية ، الذي ين القانون يأتي عن مجلس الوزراء ، وفي ناس ايضاً من الاخوان في الجيش وفي الاعيان وفي النواب وغيرهم ، يعني لهم مدة طويلة في الخدمة ، مضت عليهم مدة طويلة تقارب اربعين سنة ، ليس ستمين متعده بل اربعين سنة وهم يسرون الى ان وصلا الى هنا ولكن

في قانون محرم عليهم محلل لغيرهم وهذا ما انتت نظر دولة الرئيس اليه .

السيد رئيس الوزراء :

مشروع القانون قدم كفكرة على ضوء التساوي للجميع وباعتبار الوزير الذي ينال تقاعداً وهو عضو في مجلس الاعيان يحق للموظف في مجلس الاعيان او مجلس النواب ان ينال تقاعداً ولذلك وضع هذا التعديل اما ما جاء على قول دولة الاخ سعد بك انه هل هناك في البلاد العربية مثل هذا القانون فانا اقول لا ، لا يوجد ، وقد قدم هذا الى مجلس النواب باعتباره صاحب السلطة التشريعية فأقره ورفعته الى مجلس الاعيان ، ومع تقديري لكل ما جاء في اقوال الاخوان وشعوري لنفس الشعور ، فالتقانون بين ايديهم ان شاؤوا اقروه وان شاؤوا جمدوه وان شاؤوا رده وليس عند الحكومة مائضيقة من جديد .

السيد الرئيس :

هل لأحد ملاحظة اخرى ؟

السيد جمعة :

جاء في كلام دولة الرئيس ان دولته يشاركنا في النقاط التي أشرنا لها فاذا كان ذلك كذلك .

السيد رئيس الوزراء :

ناحية تشريعية

السيد جمعة :

نستطيع الحكومة سحب هذا القانون .

السيد رئيس الوزراء :

السحب ممنوع ، السحب لا يجوز ، اما رد او او تعديل ، او تصديق .

السيد المقرر :

يطرح للتصويت .

السيد الرئيس :

نطرح القانون للتصويت الموافقة يرفع يده :

السيد المقرر :

غير الموافق يرفع يده .

السيد النسل :

لا ، لا الموافق يرفع يده ،

السيد الرئيس :

هل تريدون الموافقة ام غير الموافقة ؟

السيد النسل :

لا ، الموافق يرفع يده .

السيد المقرر :

الموافق ليس على رده !

السيد زعيتر :

الموافق على ابقائه .

السيد خليفة :

رده الى مجلس النواب .

السيد رئيس الوزراء :

ابقاؤه .

السيد جمعة :

اذا سمحتم المناداة بالاسم الفضل ؟

السيد النسل :

يا سيدي انا عشم بالنظام الداخلي ، لكن لا يجوز ان يعيد التصويت نتيجة : جلا جلا ، موافقين ام غير موافقين ، الموافق يقول موافق وغير الموافق يقول موافق .

هكذا منه الأصل

من يوافق على القانون كما اقرته اللجنة ؟

و عشرين ۱۱

اذن اعلن ان المجلس قد وافق على القانون كما ورد من مجلس النواب .

ليس لي الحق ان اعلق لكن هذا التعليق مؤسف ولا يليق بهذا المجلس .

کیف یعنی ؟

لكل انسان رأيه واعتقد بعد ان عبرت عن  
أفكارك ، ترك لك المجال والتصويت حر كل انسان  
لدي برأيه كما يشاء .

الحقيقة لاحق لاي انسان اظهار الاسف  
مضمار . . .

لا شك

وهذا نص القانون كما وافق عليه المجلس  
والضيفة التي سيرفع فيها الى الحكومة :

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون القواعد المدني لسنة ١٩٦٦ ) ويقرأ مع القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وطرا عليه عن تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الخامسة من القانون  
الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة ( ي ) منها  
والاستعاضة عنه بما يلي :

(ي) مدة عضوية مجلس الامة

١ - لمن كان موظفا سابقا على ان يجري تعديلا راتب تقاعد من كان متقاعدا وتخصيص راتب تقاعد لمن ترك الوظيفة ولم يخصص له راتب تقاعد واصبح عضوا في مجلس الامة بامتياز خدماته في الوظيفة وعضوية مجلس الامة خمس عشرة سنة .

٢ - لمن لم يكن موظفا سابقا شريطة ان يكون قد اتم مدة خمس عشرة سنة في عضوية مجلس الامة .

٣ - يحسب راتب تقاعد عضو مجلس لامة في الحاليتين السابقتين على اساس ضرب عدد اشهر خلمته المقبولة للتقاعد في اعلى ارب تقاضاه او خصصاته تقاضاها ايها كثر وتقسيم حاصل الضرب على سنائة شرط ان لا يتجاوز راتب التقاعد ٧٥٪ من اربه الشهري الاخير او خصصاته الشهرية الاخيرة .

اجتماعات اللجنة القانونية  
لجلسة الاعيان

ملحوظات مجلس الأعيان حول مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٦٨

المادة كما وردت من  
جلسات النواب

زیدہ کا وردت من الملکومہ

المادة الممولى بها

مواقفة كما وردت  
من الحكومة مع شطب  
كلمة (ومتالية) وجبا  
وكان لفترة منهار

معدل المادة الخامسة من القانون الأصلي بالتام ما جاء في الفقرة (ي) منها  
الاستعاضة عنه بما يلي :

ي - مدة عضوية مجلس الأمة : -

نص الفقرة (ي) من المادة (٥)

خمس الاعيان ا  
الارباب . الوارد  
في البند (٢) من الفقر  
(٥) .

(١) لى كان متظنا سابقا على ان يجرى تمديد راتب تقاعد من كيان متقاعد وتخصيص راتب تقاعد لى لى رتبة الوظيفة ولم يخص لى راتب تقاعد واصبح عضو فى مجلس الإدارة اذا باشت خصائصه فى الوظيفة ومضوية مجلس الإدارة القديم سنة.

تقاعد من كانه معادلاً وتخصيص  
ب تساعد في ترك الوظيفة ولم  
ص له راتب تقاعد واصبح عضو  
الامانة باقت مجموع خدمته

(٢) بل لم يكن مؤلفا سابقا شريطة ان يكون قد أتم سلسلة خمس عشرة سنة متتالية في تصديقه مجلس الامة وكتابة مئة ميثاق للناس الاميان او العرب. سنة

الزَّائِمَةُ، وَصِيْرُ الْجَنَسِ الْأَمَةِ حَسَنٌ  
رَوَى سَنَةَ اَعْيَارًا مِنْ تَفَادِ اَحْكَامِ هَلَامِ حَسَنِ  
تَوْنٌ عَلَى اَسَاسِ اَعْلَى رَاتِبَةٍ تَفَادِضًا  
الزَّائِمَةُ.

بدلیہ لیا

- ١٤ -

السيد الرئيس

القانون المؤقت رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٨ المعدل  
لقانون البلديات ، هل يوافق المجلس عليه كما اقترته  
اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

« وهذا نص القانون كما وافق عليه المجلس  
وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة » .

## الاسباب المرجبة

كانت الفقرة ( ٣ ) من المادة ( ٨ ) من قانون  
البلديات رقم ( ٢٩ ) لسنة ١٩٥٥ تقضي بان تمارس  
اللجنة التي يعينها مجلس الوزراء للقيام باعمال المجلس  
البلدي المنتخب حتى نهاية دورته فقط ، غير انه وجد  
بان المصلحة العامة تقضي في بعض الحالات ان تستمر  
هذه اللجنة بالقيام باعمالها او تعيين لجنة جديدة لهذه

الغاية اذا لم يحجر انتخاب المجلس الجديد لسبب من  
الاسباب . وقد وضع هذا التعديل لتحقيق هذه الغاية .

### قانون مؤقت رقم ( ٥٠ ) لسنة ١٩٦٨ قانون معدل لقانون البلديات

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون  
معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٦٨ ) ويقرأ مع القانون  
رقم ( ٢٩ ) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون  
الاصلي ومما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد  
ويعمل به من تاريخ ١٩٦٨/٦/٢٦ .

المادة ٢ - تعدل المادة الثامنة من القانون  
الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة الثالثة  
منها :

« واذا انتهت هذه المدة قبل انتخاب مجلس  
بلدي جديد فلمجلس الوزراء بتسليم من الوزير ان  
يقرر استمرار هذه اللجنة في ممارسة صلاحياتها او  
ان يعين لجنة جديدة للمدة التي يراها مناسبة » .

ملحوظة مجلس الاعيان حول القانون المؤقت رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٨ المعدل لقانون البلديات

اخرات اللجنة القانونية مجلس الاعيان	مادة ٢ وردت من مجلس النواب	المادة ٢ وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الان
انظر قرار اللجنة القانونية رقم ( ١ ) المؤرخ في ١٩٦٨/١٢/١٢ البند ( ١٤ )	موافقة كما وردت من الحكومة	تعدل المادة الثامنة من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة الثالثة منها : - « واذا انتهت هذه المدة قبل انتخاب مجلس بلدي ، جديد فلمجلس الوزراء بتسليم من الوزير ان يقرر استمرار هذه اللجنة في ممارسة صلاحياتها او ان يعين لجنة جديدة للمدة التي يراهما مناسبة .	نص الفقرة ( ٣ ) من المادة ( ٨ ) ٣ - اذا تقصص عدد اعضاء اي مجلس بلدي عن الاصحاب القانوني فلوزير الداخلية بموجب مجلس الوزراء ان يأمر باعتماد المجلس متجلا او يقرر الحلقات للاحقة او يعين لجنة تقوم مقام المجلس للمدة الباقية .

مكونا منه الاصل



(ب)

السيد المقرر :

## قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦٨ بحضور كل من المقرر معالي السيد عبد الرحيم الواكسد والاعضاء ، معالي السيد عبد الرحمن خليفة ومعالي السيد انسطاس حنايا ونظرت في القوانين المؤقتة المحالة عليها من قبل دولة رئيس المجلس وبعد دراستها قررت توصية المجلس الكريم بما يلي : -

١ ) الموافقة على القانون المؤقت رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٨ المعدل لقانون الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب مع اجراء التعديل التالي عليه وهو : -

صياغة المادة (١٢) المضافة بموجب المادة الرابعة من هذا القانون على النحو التالي : -

المادة (١٢) : يعاقب بالحبس من شهر الى سنة او بالغرامة من ١٠ - ١٠٠ دينار او بكلا العقوبتين كل من يخالف احكام الفصل الرابع من نظام الاوقاف رقم ٦٦/١٤٢ .

٢ ) الموافقة على رفض القانون المؤقت رقم

٥٩ لسنة ١٩٦٨ قانون المنزهات القومية وتأيد قرار مجلس النواب المؤقت برفضه للاسباب التالية : -

حيث ان مضمون القانون ينطوي على احداث المنزهات في المناطق الحرجية والاثرية بشكل خاص وبما ان الحراج جميعها ملك للدولة كما وان قانون الاستملاك يعالج حاجة الجهات الرسمية لاية مشاريع تحتاجها ولكي لا تضطر الدولة لوضع جهاز لغايات هذا القانون المؤقت اغراضه من قبل الدوائر المختصة كالحراج والاثار والسياحة وغيرها ، لهذا فان المجلس لا يرى ضرورة لوضع مثل هذا القانون .

وتوصي اللجنة القانونية مجلس الاعيان المؤقت الموافقة على قرارها .

- ١ -

السيد الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٨ المعدل لقانون الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية ، هل يوافق المجلس عليه كما اقترته اللجنة ؟

الجميع : موافقون

وهذا نص القانون كما وافق عليه المجلس والصيغة التي سيعاد فيها الى مجلس النواب المؤقت .

## الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٨

## قانون معدل لقانون الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٦

١ - بخصوص المادة (١١) من القانون الاصيل

تنص المادة ١١ من القانون الاصيل ( قانون الاوقاف رقم ٦٦/٢٩ ) بالفناء المادتين ( ١٢ و ١١ ) من قانون الايتام ٥٣/٦٩ وان تنولى دائرة الاوقاف الصلاحيات الممنوحة لمجلس الايتام المنصوص عنها في المادتين المذكورتين من قانون الايتام وهي صلاحيات تتعلق بإدانات الايتام وإدارة صناديق الايتام وإنشاء مؤسسة مالية لهذه الصناديق .

غير ان كثيرا من شؤون الايتام بقيت منوطة بالحاكم الشرعي بموجب احكام قانون الايتام واحكام نظام التركات . ولما كان مرجع الحاكم الشرعي هو قاضي القضاة وليس وزير الاوقاف او مجلس الاوقاف .

لذلك فان تعيين مرجع واحد ينوّل كافة شؤون الايتام اضمن لتحقيق المصلحة المتوخاه الامر الذي يتطلب إلغاء المادة ( ١١ ) من قانون الاوقاف رقم ٦٦/٢٩ والاستعاضة عنها بالمادة ( ٣ ) من القانون المؤقت رقم ٦٨/٥٣ ولاعادة ربط كافة شؤون الايتام بدائرة قاضي القضاة .

٢ - بخصوص الفقرة (ج) من المادة ٢ من القانون الاصيل

ان هذه الفقرة بحسب النص الاصيل تستثني المساجد التي لا يتفق عليها من موازنة الاوقاف من تعريف عبارة ( الاوقاف والشؤون الاسلامية ) الامر الذي لا تتمكن معه وزارة الاوقاف من ممارسة الصلاحيات المنصوص عنها في نظام الاوقاف رقم ٦٦/١٤٢ بالنسبة للمساجد المشار اليها وخاصة ما يتعلق بشؤون الوعظ والارشاد وبما ان المصلحة تتطلب توحيد علاقة وزارة الاوقاف بالنسبة لجميع المساجد ، لذلك اصبح من الضروري توسيع تعريف عبارة ( الاوقاف والشؤون الاسلامية ) بحيث تشمل المساجد التي لا يتفق عليها من موازنة الاوقاف .

٣ - بخصوص المادة (٤) من القانون المؤقت رقم ٦٨/٥٣

بما ان الفصل الرابع من نظام الاوقاف رقم ٦٦/١٤٢ يعالج موضوع الاشراف على اجهزة الرعظ والارشاد ومراقبة الرعاظ والخطباء والائمة والمدرسين ، الخ ، ومن اجل ضمان تنفيذ احكام الفصل الرابع المشار اليه يمنع اية تجاوزات او مخالفات لذلك تتطلب المصلحة فرض عقوبة بحق المخالفين لاجكامه .

مكتبة الاصل

قانون مؤقت رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٨

## قانون معدل لقانون الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٦

○○○○○○

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون معدل لقانون الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية لسنة ١٩٦٨ ) ويقرأ مع القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصيل باضافة ما يلي الى آخر ما ورد في الفقرة (ج) منها : وكذلك المساجد التي لا يتفق عليها من موازنة الاوقاف .

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة (١١) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي : -

١١- أ - يؤسس في مركز كل محافظة او لواء او قضاء يختاره قاضي القضاة مجلس مؤلف من :

- ١ - القاضي الشرعي رئيساً .
- ٢ - مدير الايتام عضواً دائماً .
- ٣ - احد موظفي وزارة المالية يختاره قاضي القضاة بعد موافقة وزير المالية .
- ٤ - عضوين آخرين يعينهما قاضي القضاة بتنسيب من القاضي الشرعي .

ب - يشرف مجلس الايتام على :

- ١ - ادايات اموال الايتام .
- ٢ - الاتفاق على القاصرين وعمارة عقاراتهم .
- ٣ - محاسبة الاوصياء .

المادة ٤ - تضاف المادة الجديدة التالية بعد المادة ( ١١ ) مباشرة من القانون الاصيل تحت رقم ١٢ ويماد برقم المواد اللاحقة على هذا الاساس .

المادة ١٢ :

يماقب بالحس من شهر الى سنة او بالفراصة من ١٠ - ١٥٠ دينار او بكتلة العقوبتين . كل من مخالفت امام الفصل الرابع من نظام الاوقاف رقم ٦٦/١٤٢ :

انظر قرار اللجنة القانونية رقم ٢ المؤرخ في ١٢/١٢/١٩٦٨  
البند (١)

الاسماء التي تتعلق بالقانون	الاسماء التي تتعلق بالقانون	الاسماء التي تتعلق بالقانون
المادة ١١ - أ - يؤسس في مركز كل محافظة او لواء او قضاء يختاره قاضي القضاة مجلس مؤلف من : ١ - القاضي الشرعي رئيساً . ٢ - مدير الايتام عضواً دائماً . ٣ - احد موظفي وزارة المالية يختاره قاضي القضاة بعد موافقة وزير المالية . ٤ - عضوين آخرين يعينهما قاضي القضاة بتنسيب من القاضي الشرعي .	المادة ١١ - أ - يؤسس في مركز كل محافظة او لواء او قضاء يختاره قاضي القضاة مجلس مؤلف من : ١ - القاضي الشرعي رئيساً . ٢ - مدير الايتام عضواً دائماً . ٣ - احد موظفي وزارة المالية يختاره قاضي القضاة بعد موافقة وزير المالية . ٤ - عضوين آخرين يعينهما قاضي القضاة بتنسيب من القاضي الشرعي .	المادة ١١ - أ - يؤسس في مركز كل محافظة او لواء او قضاء يختاره قاضي القضاة مجلس مؤلف من : ١ - القاضي الشرعي رئيساً . ٢ - مدير الايتام عضواً دائماً . ٣ - احد موظفي وزارة المالية يختاره قاضي القضاة بعد موافقة وزير المالية . ٤ - عضوين آخرين يعينهما قاضي القضاة بتنسيب من القاضي الشرعي .

هذا نص القانون

امراءات اللجنة القانونية مجلس الاعيان	المادة كما وردت من مجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم ٢ المؤرخ في ١٢/١٢/١٩٦٨ البند (١)	موافقة كما وردت من الحكومة	ب- يترك مجلس الايتام على :- ١ - ادانات امراء الايتام ٢ - الاتفاق على القاسرين وعزرة عقاراتهم ٣ - عادية الارصاء تضاف المادة الجديدة التالية بعد المادة (١١) مباشرة من القانون الاصلي تحت رقم ١٢ ويبدأ رقم المراء الاضافي هذا الاساس المادة ١٢ :- كل من يخالف احكام هذا القانون او اي نظام صادر بمقتضاه يعاقب بالسجن من شهر الى سنة او بالترسية من ١٠ - ١٠٠ دينار او بكليتا العقوبتين .	ويحفظ حقوقهم في التقاعد الى ان يسرعوا من نظام خاص : على ان يحفظ حقوقهم المكتسبة . ليس على اصل القانون الاصل

ملحوظة مجلس الاعيان حول القانون المؤقت رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ المعدل لقانون الاوقاف والتبوتون والتقسيمات الاسلامية

السيد الرئيس :- القانون المؤقت رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٨ قانون المتنزهات القومية . هل يوافق المجلس على رفضه ؟	الجميع : موافقون
--	------------------

« وهذا نص القانون كما رفض المجلس وبالصيغة  
التي سيدفع فيها مرفوعا الى الحكومة »

### الاسباب الموجبة

### لاصدار قانون المتنزهات القومية

لقد تطورت السياحة في الاردن تطورا ملموسا في السنوات الاخيرة واصبحت مصدرا رئيسيا من مصادر الدخل بالعملة الاجنبية ، واصبح الوضع السياحي يتطلب الحفاظ على الروايات التي تضمها المناطق السياحية من اثار وحوان ونبات وجبال طبيعي ، عن طريق تحويل تلك المناطق الى متنزهات قومية وتطويرها وتزويدها بوسائل الشرح المختلفة بحيث يسهل استمتاع الزوار بها من مواطنين وسائحين وبحيث تكتمل الصورة ذات الاقسام الثلاثة للتنمية السياحية . وهذه الاقسام هي :-

سلطة السياحة ويتلخص عملها بالدعاية والترويج والتجهيز السياحي ودائرة الآثار ويتلخص عملها بالتنقيب عن الآثار وصيانتها والبحث عن الحقائق العلمية المتعلقة بها ، ثم دائرة المتنزهات القومية وهي تعني بالمناطق الواسعة ذات لاهية التاريخية او القومية او ذات الافاق الممتدة من الطبيعة الخلابة وتطويرها وادارتها .

قانون مؤقت رقم (٥٩) لسنة ١٩٦٨

### قانون المتنزهات القومية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون المتنزهات القومية لسنة ١٩٦٨ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للالفاظ والمعارات التالية الواردة في هذا القانون او اي نظام صادر بموجبه المعاني المخصصة لها تاليا الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

الوزير	وزير السياحة والآثار
الوكيل	وكيل وزارة السياحة والآثار
المدارة	دائرة المتنزهات القومية
المدير	مدير دائرة المتنزهات القومية
اللجنة	لجنة التنسيق الاستشارية المتنزهات القومية المشكلة بمقتضى هذا القانون .

هكذا منه الفصل



المتنزهات القومية اية مساحات من الاراضي والمياه في المملكة بما في ذلك شواطئ البحر او الانهر او الواحات او الاحراج او الابنية او المواقع التاريخية التي يقرر مجلس الوزراء من آن الى آخر تسميتها وتعديلها والتي يعلن عنها انفسا متنزهات قومية وفقا لاحكام هذا القانون .

الآثار القديمة اية اثار قديمة معتبرة كذلك بمقتضى قانون الآثار القديمة المعمول به .

المادة ٣ - يصدر مجلس الوزراء بتسبب من الوزير قرارا بإنشاء المتنزهات القومية او تعديلها ينشر في الجريدة الرسمية لغايات حمايتها والحفاظة عليها وتطويرها وذلك بسبب جمالها الطبيعي او اهميتها من الناحية التاريخية او القومية او بسبب الحياة النباتية او الحيوانية الموجودة ضمنها او لاية اسباب مميزة اخرى ليتمكن الجمهور من التمتع بها والاستفادة منها ثقافيا او علميا او روحيا .

المادة ٤ - تناط بالدائرة مسؤولية إنشاء المتنزهات القومية وحمايتها والحفاظة عليها وتطويرها وادارتها وتوضيح اهميتها للجمهور والافادة منها وفقا لاحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه وذلك بغية تسهيل استمتاع المواطنين والزائرين بها بحيث لا ينقص ذلك من امكانية التمتع بها والاستفادة منها على مضي الاجيال .

المادة ٥ - أ - تشكل لجنة تنسيق استشارية وتتألف من الوزير رئيسا والوكيل نائبا للرئيس ومن التاليين اعضاء:

١ - المدير العام لسلطة السياحة

٢ - مدير دائرة الآثار

٣ - المدير

ب- يستأنس الوزير برأي اللجنة في جميع الامور المتعلقة بالسياسة التي تقررها الحكومة بشأن المتنزهات القومية وبانشائها والمخططات الاجمالية لحمايتها والحفاظة عليها وتطويرها وادارتها واستعمالها من الجمهور وايضا امور تتعلق بتنسيق العمل بين الدوائر المختصة فيما له علاقة بالمتنزهات القومية .

ج- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها ويتكون النصاب من الرئيس او نائبه والاعضاء الاخرين . وتصدر القرارات بأكثرية اصوات الحاضرين ، واذا تساوت الاصوات يكون صوت رئيس الجلسة مرجحا .

د - تحال قرارات اللجنة للوزير بشكل توصيات .

هـ - للجنة ان تستأنس برأي اي موظف او اي شخص آخر وان تطلب مساعدته في اي امر يتعلق بعملها .

المادة ٦ - لغايات إنشاء المتنزه القومي تقوم الدائرة بالخطوات التالية :

أ - انتقاء المساحات التي سيكون منها المتنزه القومي بالتعاون مع اية دوائر حكومية معنية اخرى ومن ثم تنظم تقريرا اوليا بشأن كل منها تعرضه على اللجنة متضمنا معلومات تفصيلية عن الموقع والمساحة والاسباب الداعية لانشائه :

ب- بعد موافقة مجلس الوزراء على إنشاء المتنزه القومي وفقا لاحكام المادة ( ٣ ) من هذا القانون تقوم الدائرة باعداد مخطط عام تفصيلي لحماية المتنزه القومي والحفاظة عليه وتطويره وادارته والاشراف على استمراره وتوضيح اهميته للجمهور وبمعرض هذا المخطط على اللجنة لدراسته تمهيدا لتقديمه لمجلس الوزراء لاقراءه .

ج - تباشر الدائرة مسؤولياتها بالنسبة للمتنزه القومي اعتبارا من تاريخ نشر الاعلان ويقول المدير صلاحية اصدار الاوامر والتدابير بالاعمال واتخاذ الاجراءات التي يراها ضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه اعتبارا من التاريخ المذكور وذلك مع مراعاة احكام المادة ( ٨ ) من هذا القانون .

د - على المدير الاعلان عن الاراضي التي تقع ضمن المتنزه القومي في محفل بارز في القرية او المدينة التي تقع فيها الاراضي وتسلم نسخة للمحافظ او لخبير القرية او رئيس البلدية او شيخ العشيرة لاطلاع اصحاب العلاقة .

المادة ٧ - لا يجوز لاي شخص ان ينشئ او يهدم اية ابنية او انشاءات اخرى او ان يخالف اية تعليمات يصدرها المدير بالاستناد لهذا القانون ضمن منطقة اي متنزه قومي ، اذا كانت تلك الاعمال او المخالفات من شأنها ان تغير معالمه او تؤثر في ميزاته الخاصة او جماله الطبيعي او اهميته من الناحية الثقافية او العلمية او التاريخية الا بتصريح خطي من المدير .

المادة ٨ - أ - اذا كان المخطط العام التفصيلي يتطلب القيام بأية اعمال ضمن حدود اثار قديمة فينبغي الاتفاق بين المدير ومدير دائرة الآثار على القيام بتلك الاعمال مع مراعاة ما ورد بقانون الآثار القديمة المعمول به . وفي حالة عدم التمكن من الوصول الى اتفاق يرفع الامر للوزير لاصدار قراره .

ب - اذا كانت اية ابنية او اراضي واقعة ضمن منطقة المتنزه القومي ملكا خاصا واذا كان من شأن المخطط العام التفصيلي او التعليمات الصادرة بمقتضاه ان يؤثر على حق صاحبها في استعمالها والانتفاع او التصرف بها فيجوز للمدير بموافقة الوزير .

١ - ان يتفق مع اصحاب تلك الابنية او الاراضي على طريقة استعمالها او تطويرها او صيانتها او ترميمها او استغلالها او ادارتها وفقا لاية شروط يضعها المدير ويجوز له اذا اقتضى الامر ان يخصص لاصحابها مبالغ لتغطية النفقات التي يتكبدها في سبيل ذلك او للتعويض عن تحديد حجمهم في الانتفاع باملاكهم على ان لا يتجاوز المبلغ (١٠٠) دينار في كل حالة مع ملاحظة عدم جواز تجزئة الصفقة ، او :

٢ - مع مراعاة ما ورد بالفقرة السابقة ان يشتري او يستأجر اي من تلك الابنية او الاراضي بالاتفاق مع اصحابها ، او :

٣ - ان يستملك ايا من تلك الابنية او الاراضي وفقا لاحكام قانون استملاك الاراضي للمشاريع العامة .

هكذا منه الأصل

ج - لتقدير بدل التعويض فيما يزيد على المئة دينار بموجب البندين ١ و ٢ من الفقرة السابقة تشكل لجنة من مأمور تسجيل المنطقة ومندوب عن الدائرة وخير اهلي يعينه المحافظ الذي تقع المنطقة ضمن محافظته .

المادة ٩ - كل من يخالف احكام هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه او الاوامر التي يصدرها المدير بمقتضى مخطط عام تفصيلي يعاقب بمد ادائه بغرامة من ٢٠ الى ٢٠٠ دينار او بالحبس مدة لا تقل عن اسبوعين ولا تزيد على سنتين او بكلا العقوبتين اذا لم يرد نص على عقوبة اشد في اي قانون اخر بالاضافة الى الالزامات المدنية .

المادة ١٠ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١١ - رئيس الوزراء ووزير العدلية والسياحة والاثار مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٤ - قرار اللجنة المالية رقم (١) المؤرخ في  
١٩٦٨/١٢/٢٥

السيد الرئيس

ارجو ان يتفضل مقرر اللجنة المالية معالي السيد محمد علي رضا الى المنصة لتسلاوة مقررات اللجنة .

السيد المقرر

قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٨/١٢/٢٥ بحضور كل من المقرر معالي السيد محمد علي رضا والاعضاء معالي السيد عبد الرحمن خليفة ومعالي السيد احمد الوزني .

ونظرت في القوانين المؤقتة المحالة عليها من قبل دولة رئيس المجلس وبعد دراستها قررت توصية

- ١ -

السيد الرئيس

القانون المؤقت رقم ٤٤ لسنة ٦٨ قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٧ ، هل يوافق المجلس عليه كما اقترته اللجنة ؟

الجميع موافقون

وهذا نص القانون كما وافق عليه المجلس وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة :

قانون مؤقت رقم (٤٤) لسنة ١٩٦٨

## قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٧

\*\*\*

المادة (١) يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٧ ) ويقرأ مع قانون الموازنة العامة رقم (١٠٥) لسنة ١٩٦٦ والمشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ ١/١/١٩٦٧ .

المادة (٢) يضاف مبلغ ( ١١١٧٣٨٨٠ ) دينار الى نفقات الحكومة المبينة في الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الاصيل وفقا لما هو مبين في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون :

المادة (٣) يضاف مبلغ ( ١١١٧٣٨٨٠ ) دينار الى واردات الحكومة المبينة في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون .

المادة (٤) رئيس الوزراء وزير المالية / الموازنة العامة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

رئيس الوزراء

وزير المالية / الموازنة العامة

التاريخ : ١٩٦٨/٥/١٦ .

هكذا صدر

## جدول رقم (١)

النفقات المقدرة

(ملحق موازنة السنة المالية ١٩٦٧)

رقم	الصفحة	رقم	الصفحة	الصفحة	الصفحة	الصفحة	الصفحة	الصفحة	الصفحة
رقم	الصفحة	رقم	الصفحة	رقم	الصفحة	رقم	الصفحة	رقم	الصفحة
٥	وزارة الداخلية/التورن البلدية والقروية	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
٨	وزارة المالية	٣٤٢٤٢٥٠	٣٤٢٤٢٥٠	٣٤٢٤٢٥٠	٣٤٢٤٢٥٠	٣٤٢٤٢٥٠	٣٤٢٤٢٥٠	٣٤٢٤٢٥٠	٣٤٢٤٢٥٠
١١	البحرية	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
١٣	وزارة الداخلية	١٤٠٠٠	١٤٠٠٠	١٤٠٠٠	١٤٠٠٠	١٤٠٠٠	١٤٠٠٠	١٤٠٠٠	١٤٠٠٠
١٤	الامن العام	٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
١٧	القوات المسلحة	٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠
٢١	وزارة الصحة	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
٢٢	وزارة التورن الاجتماعية	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
٢٣	وزارة الاعلام	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠
٢٨	مجلس الاعيان	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠
٣٠	دائرة التورن والاعيان	٢١٠٠	٢١٠٠	٢١٠٠	٢١٠٠	٢١٠٠	٢١٠٠	٢١٠٠	٢١٠٠
٤٠	النفقات العامة	٢٣٨٧٦٧٠	٢٣٨٧٦٧٠	٢٣٨٧٦٧٠	٢٣٨٧٦٧٠	٢٣٨٧٦٧٠	٢٣٨٧٦٧٠	٢٣٨٧٦٧٠	٢٣٨٧٦٧٠
	المجموع	٤٤٠٢٩٦٠	٤٤٠٢٩٦٠	٤٤٠٢٩٦٠	٤٤٠٢٩٦٠	٤٤٠٢٩٦٠	٤٤٠٢٩٦٠	٤٤٠٢٩٦٠	٤٤٠٢٩٦٠

## جدول رقم (٢)

الواردات المقدرة

(ملحق موازنة السنة المالية ١٩٦٧)

رقم	الصفحة	رقم	الصفحة
رقم	الصفحة	رقم	الصفحة
٩ - المساعدات والقروض	١١١٧٣٨٨٠	١١١٧٣٨٨٠	١١١٧٣٨٨٠
المجموع	١١١٧٣٨٨٠	١١١٧٣٨٨٠	١١١٧٣٨٨٠

مكنا من الاصل



خلاصة ملحق موازنة السنة المالية ٩٦٧

## مجلس الاعيان

## الواردات

۱۰۰۰

## السواردا

الفصل : ٩ - المساعدات والقروض

رقمها	المادة	الواردات المقدرة ١٩٦٧ / دينار
١ - المساعدات المالية		
ج - الرئيسية		٨٨٠٥٩٩٦
		٨٨٠٥٩٩٦
٢ - المساعدات الاقتصادية والفنية		
د - المنحة البريطانية		٥٠٠٠٠٠
		٥٠٠٠٠٠
٤ - الواردات الطارئة		١٨٦٧٨٨٤
		١٨٦٧٨٨٤
	مجموع الفصل	١١١٧٣٨٨٠

## النفقات المتكررة

هكذا من الأصل

## النفقات المتكررة

الفصل : ١/٨ - وزارة المالية  
البرنامج : ب - النفقات العامة

دليل الموازنة

٠٨١٢٠

المادة رقمها عنوانها	النفقات المقدرة ١٩٦٧	ايضا حات
٢٠ - النفقات الاخرى		
٢١ - اجور النقل وعلاوات السفر والميدان	١٥٠١٠٠	
٢٤ - المتفرقة	١٣٥٠٠٠	
مجموع البرنامج	٢٨٥١٠٠	

## النفقات المتكررة

الفصل : ١/١١ - الجمارك  
البرنامج : أ - الادارة

دليل الموازنة

١١١١٠

المادة رقمها عنوانها	النفقات المقدرة ١٩٦٧	ايضا حات
٤٠ - الميات والقوائد والرديات		
٤١ - الميات والاعانات والمكافآت	٣٠٠٠	
مجموع البرنامج	٣٠٠٠	

هكذا منه الأصل



## النفقات المتكررة

الفصل : ١/١١ - الجمارك  
البرنامج : ب - الاولوية

دليل الموازنة

١١١٢٠

المادة رقمها عنوانها	النفقات المقدرة ١٩٦٧	ايضاحات
٤٠ - الهبات والقوائد والرديات		
٤١ - الهبات والاعانات والمكافآت	٧٠٠٠	
مجموع البرنامج	٧٠٠٠	

## النفقات المتكررة

دليل الموازنة

١٤١٠٠

الفصل : ١/١٤ - الامن العام

المادة رقمها عنوانها	النفقات المقدرة ١٩٦٧	ايضاحات
أ - الامن العام		
الرواتب والعلاوات والنفقات الاخرى	٨٠٠٠٠	
مجموع الفصل	٨٠٠٠٠	

مكتبة الاصل

## النفقات المتكررة

الفصل : ١/١١ - الجمارك

البرنامج : ب - الانوية

دليل الموازنة

١١١٢٠

المادة رقمها عنوانها	النفقات المقدرة ١٩٦٧	ايضاحات
٤٠ - المبالغ والفوائد والرديات		
٤١ - المبالغ والاعانات والمكافآت	٧٠٠٠	
مجموع البرنامج	٧٠٠٠	

## النفقات المتكررة

دليل الموازنة

١٤١٠٠

الفصل : ١/١٤ - الامن العام

المادة رقمها عنوانها	النفقات المقدرة ١٩٦٧	ايضاحات
أ - الامن العام		
الرواتب والعلاوات والنفقات الاخرى	٨٠٠٠٠	
مجموع الفصل	٨٠٠٠٠	

مكتبة الاصل

## النفقات المتكررة

دليل الموازنة

١٧١٠٠

الفصل : ١/١٧ - القوات المسلحة

رقمها	المادة	النفقات المقدرة	ايضاحات
عنوانها	١٩٦٧		
ب - النفقات الطارئة	٤٠٠٠٠٠٠		
مجموع الفصل	٤٠٠٠٠٠٠		

## النفقات المتكررة

دليل الموازنة

٢٣١٥٠

الفصل : ٢٣ / ١ - وزارة الاعلام  
البرنامج : ٨ - الاذاعة / الادارة والبرامج

رقمها	المادة	النفقات المقدرة	ايضاحات
عنوانها	١٩٦٧		
١٠ - الرواتب والاجور والعلاوات			
١٧ - الاجور الاضافية	٢٢٠٠٠		
مجموع البرنامج	٢٢٠٠٠		

مكتبة  
مجلس الاعيان



## النفقات المتكررة

الفصل : ٢٣ / ١ - وزارة الاعلام  
البرنامج : و - الاذاعة / الهندسة

دليل الموازنة

٢٣١٦٠

المادة	النفقات المقدرة	ايضايات
رقمها	١٩٦٧	عنوانها
١٠ - الرواتب والاجور والملاوات		
١٤ - اجور المسال	٣٧٦٠	
مجموع البرنامج	٣٧٦٠	

## النفقات المتكررة

دليل الموازنة

٣٠١٠٠

الفصل : ١ / ٣٠ - دائرة التموين والاستيراد والتصدير

المادة	النفقات المقدرة	ايضايات
رقمها	١٩٦٧	عنوانها
١٠ - الرواتب والاجور والملاوات		
١١ - الموظفون المصنفون	١٧٠٠	
١٥ - علاوة غلاء المعيشة	٤٠٠	
مجموع البرنامج	٢١٠٠	

مكتبة المجلس

## النفقات الانمائية

## النفقات الانمائية (العادية)

دليل الموازنة

٠٥٢٠٠

الفصل : ٢/٥ - وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية

رقمها	المادة عنوانها	النفقات المقدرة ١٩٦٧	إيضاحات
٣٢ -	استملاك وابنية وانشاءات		
١ -	مشاريع القرى	١٠٠٠٠٠	
	مجموع الفصل	١٠٠٠٠٠	

مكتبة الادب

## النفقات الانمائية (العادية)

دليل المزاينة

٠٨٢٠٠

الفصل : ٢/٨ - وزارة المالية

المادة	النفقات المقدرة	ايضاحات
رقمها	١٩٦٧	عنوانها
٣٣ - الاستثمارات		
٢ - مساهمة في مؤسسة الاسكان	٤١٠٠٠	
٥ - مساهمة في شركات مختلفة	٣٥٠٠٠٠	
٦ - مساهمة في مؤسسة عالية الخطوط الجوية الملكية الاردنية	٣٠٥٥٠٠	
	٦٩١٥٠٠	
٣٤ - القروض		
١ - قرض لمؤسسة الاسكان	٥٥٠٠٠٠	
٢ - قرض لامانة العاصمة	١٥٠٠٠٠٠	
	٢٠٥٠٠٠٠	
٤١ - الهبات والاعانات والمكافآت		
٧ - اعانات طارئة :		
أ - اعانة لسكة حديد الخط الحجازي الاردني	٨١٠٠٠	
ب - اعانة لدائرة الاوقاف	٥٦٠٠٠	
ج - اعانة لصناديق البلديات	٣٠٠٠٠٠	
	٤٣٧٠٠٠	
٤٣ - المساهمات		
٥ - مساهمة في اعمار مدينة معان	٢٩٥٧٥٠	
	٢٩٥٧٥٠	
مجموع الفصل	٣٤٢٤٢٥٠	

## النفقات الانمائية (العادية)

الفصل : ٢/١٣ - وزارة الداخلية

دليل المزاينة

١٣٢٠٠

المادة	النفقات المقدرة	ايضاحات
رقمها	١٩٦٧	عنوانها
٣٢ - استملاك وابنية وانشاءات		
١٥ - تكلة بناء مديرية شرطة القلمس	١٤٠٠٠	
٢٣ - استملاك اراضي للامن العام	٥٠٠٠٠	
مجموع الفصل	٦٤٠٠٠	

مكتبة الادب

## النفقات الانمائية ( السنوات السبع )

الفصل : ٣/٢١ - وزارة الصحة

البرنامج : ٨ - الطب العلاجي

المشروع : ١ - مستشفى عمان الكبير

دليل الموازنة

٢١٣٥١

المادة	النفقات المقدرة	ايضاحات
رقمها	١٩٦٧	
٣٢ - استهلاك وابنية وانشاءات		
١ - القسط الاول من نفقات انشاء	٢٥٠٠٠٠	
مستشفى عمان الكبير		
مجموع البرنامج	٢٥٠٠٠٠	

## النفقات الانمائية ( العادية )

الفصل : ٢/٢٢ - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

البرنامج : د - دائرة الانشاء التعاوني

دليل الموازنة

٢٢٢٤٠

المادة	النفقات المقدرة	ايضاحات
رقمها	١٩٦٧	
٣٣ - الاستشارات		
١ - مساهمة في رأسمال الاتحاد التعاوني	٢٠٠٠٠	
المركزي		
مجموع البرنامج	٢٠٠٠٠	

هكذا من الأصل



## التفقات الانمائية (العادية)

الفصل : ٢/٢٣ - وزارة الاعلام  
البرنامج : أ - الادارة

دليل الموازنة

٢٣٢١٠

رقمها	المادة	التفقات المقدرة	ايضاحات
عنوانها	١٩٦٧		
٤٣ - المساهمات			
أ - مساهمة في مشروع التلفزيون	٢٥٠٠٠		
مجموع البرنامج	٢٥٠٠٠		

## التفقات الانمائية (السنوات السبع)

دليل الموازنة

٢٨٣١٠

الفصل : ٣/٢٨ - مجلس الاعمار  
البرنامج : أ - القروض الخارجية

رقمها	المادة	التفقات المقدرة	ايضاحات
عنوانها	١٩٦٧		
٣٢ - استملاك وابنية وانشاءات			
٧ - مشاريع المنحة البريطانية			
أ - فتح الطرق القروية وتعييدها	١٥٠٠٠٠		
ب - مشاريع مياه الشرب القروية	١٠٠٠٠٠		
	٢٥٠٠٠٠		
٤٣ - المساهمات			
١ - مشاريع المنحة البريطانية			
أ - مساهمة في مشاريع امانة العاصمة	١٥٠٠٠٠		
ب - مساهمة في مشاريع الاسكان في العتبة	١٠٠٠٠٠		
	٢٥٠٠٠٠		
مجموع البرنامج	٥٠٠٠٠٠		

مكونا منه الأصل

رقمها	المادة عنوانها	النفقات المقدرة ١٩٦٧	ايضايات
١ -	نفقات اغاثة النازحين	٨٥٠٠٠٠	
		٨٥٠٠٠٠	
٢ -	نفقات طارئة مختلفة	١٥٣٧٦٧٠	
		١٥٣٧٦٧٠	
	مجموع الفصل	٢٣٨٧٦٧٠	

القانون المؤقت رقم ٥٧ لسنة ٦٨ قانون معدل  
لقانون ضريبة الحرس الوطني ، هل يوافق المجلس  
عليه كما اقترته اللجنة ؟

الجميع : موافقون

« وهذا نص القانون كما وافق عليه المجلس  
وبالصيغة التي سيرفع فيها الى الحكومة » .

#### الاسباب الموجبة

تستوفي وزارة المالية عن كل طن من الاسمنت  
يصنع محليا ويبيع في الاسواق الاردنية ضريبة حرس  
وطني بمقداره ( ٣ ) دنانير و ٢٠٠ فلس بالاستناد  
الى المادة الثانية من قانون ضريبة الحرس الوطني رقم  
٣٣ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاتها . وترد الضريبة المدفوعة  
عن اية كمية عند تصديرها للخارج واثبتت ذلك  
للجمر ك بصورة اصولية .

ولقد تبين ان مصلحة الخزينة تقتضي وضع  
انتاج العمل المذكور تحت اشراف دائرة الجمارك  
واستيفاء الضريبة باسم رسوم انتاج تنفيذا لاحكام  
ومقاصد قانون الرسوم على المنتجات المحلية رقم ١٦

لسنة ١٩٦٣ الذي وضع لتطبيقه على كافة انواع  
الانتاج المحلي

وتحقيقا لهذه المقاصد وليتمكن ممارسة الرقابة  
اللازمة على انتاج العمل واستيفاء الرسوم في الوقت  
المناسب من قبل دائرة الجمارك وجد من الضروري  
وضع هذا القانون .

قانون مؤقت رقم ( ٥٧ ) لسنة ١٩٦٨  
قانون معدل لقانون ضريبة الحرس الوطني

٥٥٥

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون  
معدل لقانون ضريبة الحرس الوطني لسنة ١٩٦٨ )  
ويقرأ مع القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه  
فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات  
كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة  
الرسمية .

المادة ٢ - تلغى المادة الثانية من القانون  
الاصيل واية تعديلات طرأت عليها ويعاد ترقيم الماد  
اللاحقة على هذا الاساس على ان لا يؤثر ذلك على  
الصرائب المتحققة على شركة مصانع الاسمنت قبل  
العمل بهذا القانون .

هكذا من الفصل

ملحوظة لمجلس الاعيان فقط حول القانون المؤقت رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٨ الملحق بقانون ضريبة الجرس الوطني

المادة الثانية	المادة كما وردت من	المادة كما وردت من	المادة الثانية
انظر قرار اللجنة المالية رقم (١) المؤرخ في ١٩٦٨/١٢/٢٥ / البند (٢)	مواقفة كـ	وردت من الحكومة	انظر قرار اللجنة المالية رقم (١) المؤرخ في ١٩٦٨/١٢/٢٥ / البند (٢)
تلقى المادة الثانية من القانون الاصلى واة تعديلات طرأت عليها ويصاد رقم المواد الاضافة على هذا الاساس على ان لا يؤثر ذلك على الضرائب المصققة على شركة مصانع الامت قبل العمل بهذا القانون .	مادة	كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	تلقى المادة الثانية من القانون الاصلى واة تعديلات طرأت عليها ويصاد رقم المواد الاضافة على هذا الاساس على ان لا يؤثر ذلك على الضرائب المصققة على شركة مصانع الامت قبل العمل بهذا القانون .
المادة ٢ : ١ - مع مراعاة احكام المادة الاولى يستوفى ضريبة مقدارها ثلاثة في المائة واثني في المائة من كل طن من الامت يمتنع وبيع من قبل شركة مصانع الامت الا ردية المصدرة اعتباراً من تاريخ ١٩٥٤/٤/١٠ . ٢ - تسوفي ضريبة مقدارها ديناران من كل طن مستورد من خارج المملكة من الامت بما في ذلك مادة (الكبريت) وستبقى من ذلك الامت الايض . ب - تسقى من ضريبة الجرس الوطني كيات الامت التي تصدر الى خارج المملكة الا ردية المضافة بموجب بيانات وشهادات جمركية تبقي وموفا الى البلد المصدر اليه .	المادة المعمول بها الان		

## ٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

السيد الرئيس :

انتهت الاجتات الواردة على جدول الاعمال ، الجلسة القادمة ستحدد موعداً فيها بعد .  
الان ارفع الجلسة

امين عام مجلس الامة      رئيس مجلس الامة  
هاني خبير      سفير الفتي

## تعريف

- ١ - اعد ويوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه الامين العام : الاستاذ هاني خبير
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر : السادة خليل عصفور وعدنان بعيون وناظم مرزوق
- ٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتلقيه في المطبعة مأمور الحلة : السيد وليد النجداوي

هكذا منه لأصل

## وقائع العدد

( ٣ )

∞—∞—∞

### نص المحسن بن طهري نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة (٧٨) من الدستور

يصدر اراءتنا بما هو آت : -

تقضى السورة العادية لمجلس الامة في نهاية يوم الجمعة الموافق ٣١ كانون الثاني  
سنة ١٩٦٩ .

١٩٦٩ / ١ / ٢٨

البحرين بن طهري

رئيس الوزراء  
ميجت التلهسوي

وزير الداخلية  
صيف الله الحمود

هكذا منه الأصل